


١٥
ق ٥

شماره ٥
فرت

مختص بكتابخانه مسجد اعظم - قم

هدایه کتابخانه مسجد اعظم - قم



الحمد لله الذي دلنا على الطريق القويم ومن علينا بالهداية الى الصراط المستقيم
 ووفقنا عند نزول الوحي وتشعب الاراء للمتك بكتابه المبين وهذا عند
 مخالف للذاهب وتباين الشارح الى التثبت باذيان اهل بيت نبيته سيد المرسلين
 واشرف اوليائه والارزاق صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين صلوات الله وسلامه
 دائمين الى يوم الدين **وبعد** فان الفقر الى الله الغني عند المشتهر بما الذي
 العاقل وفقه الله في يومه لعله قبل ان يخرج الامير من يد يقول الله امرنا بوجه
 اليه الهم العوالي واحتملنا فقش عليه الايام والليالي هو العالوم الذي بينه التي
 عليه السلام اراهم الاسلام والعارف بالليته التي الهاد دعا الانبياء عليهم السلام وتما
 علم الحديث ودرايته ونقله وروايته والجمع بين حاله الفهم من رجاله والوقوف على
 رموزه والوصول الى كونه فانه بعد علم التفسير منبع العلوم الشرعية واساس الحكم
 الاصلية والفرعية فلو لم يكن وجه اليه همت ويغفر عليه حبه وجعل شاعره ودثاره في
 في ليلته ونهاره وهذا كتاب يذلل في هدي وجعلته تذكرة لاولي الابواب من اجدي
 ينطوي على عيون الاحاديث الواردة في الاحكام العلية ويجوزي على خلاصة ما رواه
 اصحابنا رضي الله عنهم بالاسانيد المعتبرة عن الفقه النبوية كثر مذكور في بعض الاحاد
 وحسانها وجمهر مسجور باولو الاخبار ومجانها مشحون احاديثه بتفسير الباري وتفسير
 المعاني وتبيين النكاح وتوضيح العلاقات واستكشاف الدلائل واستنباط المسائل
 ذلك مما اجتزأ اليه الحكم في بعض الاوقات من سوانح المباحثات ولوائح المطارحات
 سرح به النظر القام وانتهى اليه الفكر العاقل وهذا الكتاب لما يعرف قدره من تأمل
 اصحابنا قد كساه ارواحهم بعين بصيرة وسبر اغوار تلك الكتب بيد غير قصيرة واقتضى
 الجرح والتعديل برهانهم ومرف في رد الفروع الى الامور شرط ان ايام دهره لم غاية
 ما التمسهم ايها الاحول في الدين والشركاء في طلب اليقين ان يتناولوا على باصلاح فساد
 وزوج كساد ولا يخاف من لا يخل منه مؤلف ولا يعلم منه مستف مما هو حقيق اليه
 يستروا بسط ويضروا لا يظهروا ولا يحفظون ان الخوص على دهر الدقايق
 مع تلاطم امواج المحن والحوادث ولا اله سحابة المشكي من دهر قلما اصحك وطارا اليكي ته ان

الاراء المعتبرة
 الرتبة الاولى

هذا الكتاب
 من اجدي
 ينطوي على عيون الاحاديث

مختصر في بيان
 الامور الشرعية

طرح

ملف سمعكم بالتمديد واطروقة فلاح لكم برفق الله ووفقنا عند نزول الوحي
 ذلك السيل واكثر قليل المعاني ان يتبدل المالح الجاه بالعباد السليل وما انابا
 كلف السؤال الى من لا تحيب اليه الامال ان يعصني عن اقتحام موارد الزلل في التورع
 ولا يسيل الى مقام ما ارجوه ويوقفي كما كالم على اذن الوحي وان يجعل خالص الوجهة
 وان يتقبله بلطف العليم وفضل العظيم ومحمته بللم المؤمنين في احكام الدين ودرجته
 على اربعة مناهج اولها في العبادات وثانيها في العقود وثالثها في الاقليات والها
 في الامكام وما توفيقي بالاسم عليه بولت واليه انيب **التمهيد في العبادات**
 وفيه خمسة كتب **الكتاب الاول في الصلوة** وفيه مقدمة والاول **باب الاول**
 في فضل الصلوة والحث عليها خمسة احاديث **الصحاح** ابا بن ثعلب عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال يا ابا ان هذه الصلوة هي للفروخ من اقامتها وما فقد عليا في قيتها لله يوم القيمة
 وله عند عهده من خله الجنة ومن لم يصلها لمواقبتين ولم يحاقق ملين فذلك اليه الشارة
 مغفلة وانما عذبه **باب** معوي بن ابي وعب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن افضل ما
 به العباد الى ربهم واجب ذلك الى الله عز وجل ما وافق ما علم بعد المعرفة افضل من
 هذه الصلوة الا اني ان العبد الصالح عيسى بن مريم صل الله عليه وآله قالوا وصاني بالصلوة
 والزكوة ما دمت حيا **باب** يزيد بن معوية العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين العلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة القريبة منها
 او يتهاون بها فلا يصلها **باب** من الحسن عبيد بن زرار عن الصادق عليه السلام
 ان الجبار سرج الكفر بالله وقتل النفس ومعوق الوالدين واكل الربوا واكل مال اليتيم فلما
 والفرار من الزحف والتعرب بعد الحق قال قلت فكل درهم من مال اليتيم اكرام ترك الصلوة
 قال ترك الصلوة قلت فاعذت في الجبار قال اي شيء اول ما قلت لك قال قلت الكفر قال
 فان ترك الصلوة كافر يعني من غير علة **باب** زرار عن ابي جعفر عليه السلام قال جئت رسول
 الله صلى الله عليه وآله عاشر في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه ولا سجوده
 فقال صلى الله عليه وآله نكرت الخراب لئلا مات هذا وهكذا صلوات لم يوت على غير ديني **باب**
 المراد بالمحاذرة على المواقف شدة الاحتياط بها في افعالها وقبحها والنظر اليها والنحو
 قبل دخولها وعدم تقويت وقت الفصيل منها وما من من هذا القبيل والذم في قوله عليه السلام
 ولم يصلها لمواقبتين اما يعني في كماله في قوله تعالى ونفع للوازي القسط ليوم القيمة او يعني

التمهيد

هذا الكتاب
 من اجدي
 ينطوي على عيون الاحاديث
 الرتبة الاولى
 المختصر في بيان
 الامور الشرعية

طرح

ففرق بينهما ثم وضع علي مرفقه اليمنى واركنه على ساعده حتى جري الماء على المرفق
اصابعه ثم غترف بيده ملامحها فوضعا على مرفقه اليسرى واركنه على ساعده حتى جري
الماء على المرفق اصابعه وسع مقدم راسه وظفر قدميه ببله يسار وبقتة ببله عناءه
ج حاد بن عثمان قال كنت قاعدا عند ابي عبد الله عليه السلام فدعاه بما ذكره بكفتم
ثم بوجه ثم سلكه فغم به يد اليمنى ثم سلكه فغم به يد اليسرى ثم مسح على راسه
ورجليه وقال هذا وضوء من لم يحدث حدثا يعني به التعدي في الوضوء **ابو بصير** الكوفي
قال وضأت ابا جعفر عليه السلام بجمع وقد يال فاولته ماء فاستحي ثم صبت على
فعل به وجهه وكفاه غسل به ذراعيه الكفين وكفاه غسل به ذراعيه ليس ثم مسح بفضله
النداء راسه ورجليه **اقول** ما تقدم من روايات الحديث الثلاثة الاولى من ان الماء يجرى عليه
دعى بالقدح من يار يمكن ان يستبطنه ان استدعا الماء للوضوء والتمسح به
من الاستعاذه الكروية تنزهها للامام عن فعل المكروه والذي استفاداه الامامية
انه عليهم من الاخبار ان الاستعاذه الكروية هي صب الماء في اليد ليعمل به كروية
عليه السلام كان لا يدعهم يصون عليه الماء ويقول لا أحب ان أشرك في صلاتي صلو
احدا وكارواه في الكافي والتهذيب عن الحسن بن علي الوشاء قال دخلت على الرضا
السلام وبين يديه ابريق بريان يتيسر منه للقلوب فذوبت لاصب عليه فاني ذ
وقالته يا حسن فقلت لم تنهاني ان اصب عليه يدك فذكره ان اوجرت فقال فوجرت فاد
انا قلت له وكيف ذلك فقال اما سمعت الله تعالى يقول من كان برحولا قاذية في
صالحا ولا يشرك بعبادة ربه اصدوها الا انوما للعلو وهي العبادة فانه ان
احد وهاتان الروايتان وان ضعف اولها بالارسال والثانية بان في طريقها ابراهيم بن
الامري وهو ضعيف جدا الا انها يجوزتان بعمل اصحاب ومختصتان بالحق
الواردة في العمل الصالح فيما هو من باب السنن على ان الرواية الاولى من مراسيل
رسمه الله في كتاب من لا يجزئ الفقهاء وقد ذكر رسمه الله ان ما ورده فيه فهو حكم بجمته
انه جمته فيما بينه وبين الله تعالى فينبغي ان لا ينقض مراسيل ابن ابي عمير وان
معاملتها ولا تخرج مجرد مراسيل ائمة كمن ان يقال انه لا دلالة لغيرك الرواية
فهم لا يحب من ان النبي فيها لما كان عن صب الماء في اليد لاحتمال كونه عن الص
العضو المضمول وبوجه مستشهد بالجملة الكريمة فان النبي فيها ظاهر في التحذير

هذا الحديث في
الاصحاح الثاني
من كتاب الوضوء
باب ما يجرى عليه
من الماء في الوضوء

عليه السلام ثم ادرك راسه اذا لا ورى في فعل المكروه في تعارض فيهما وبين الحديث الرابع المتضمن
لحب ابي جعفر الماء في يد الباقر عليه السلام ولا يحتاج الى حمل على الضرورة او بيان انهما رواه ائمة اجماعا في
الامور والاستدلال في اللغة ارجاء السرد وطرف العامة ويحتمل ومنها السيلين هو ما يجرى على المودج
ففي الكلام استعارة بتعقيد وما يقتضيه الحديثان الاولان من ان الماء يجرى على الوجه مستند من الرواية
على الاستدلال لا على الاستدلال في مقام البيان فوجبا تباعده ولما روى عن ابن ابي عمير في الوضوء
البيان قال هذا وضوء لا يقبل الا على الصلح ولا على الماء ولا لوبداه يعني على التقيد بغيره من الرواية
لكنه لم يقل به احد فحين ان يكون قد بدا بالاعمال هذا حكمه ما استدلل به العلامة في التقي وفيه التبد
المرتضى رضي الله عنه وابن ادریس الجواز لا يستدل به الا على لاطلاق الآية واصله براءة التمسح ويمكن ان يقال
من جات على الجواب من الدليل الاول ان مجرد ابتدائه عليه السلام بالاعمال لا يقتضي وجوبه كما مر عليه السلام
البدعي الوجه ولم لا يجوز ان يكون ذلك من الامور المجملية فان كل من غسل وجهه غسل من الاعمال والوجه
كون غسل عليه السلام من الاعمال لكن واحد من بيان لما سوره اعني مطلق الغسل لا الكيفية عين لما سوره
ببروعن الثاني انما سوره من سله لا تقول بل عليها من قوله ان الماء لا يقبل الا على الصلح والوجه الاول
ما صدق معه ما قلناه في الوضوء ولا نسلم انتفاءها راسا بالبدل لغير الاعمال وبذلك الجواب عن
الثالث على انه يجوز ان يكون عابدا بالاسفل لبيان جوازه وما قرناه يعلم ان قول المرتضى في
عنه غير بعيد عن العواب وان كان العمل على المشهور من اصحاب وطني انه لو استدلل على هذا المطلق
المطلق ينصرف الى الفرق الشايح المتعارف والشايح المتعارف في غسل الوجه غسل من فوق الى اسفل
فينصرف الامر به في قوله تعالى فاعلى وجوهكم اليه لم يكن بجدة او انه اعلى الجواب وقوله ثم
مسح برجلين جيخا بما يوجد في بعض نسخ التهذيب للحاجين والاول فم وهو الموافق لما في الكافي
ويمكن ان يستدل به على ما يلوح من كلام ابن الجيد من وجوب امر الابدعي الوجه ولا يخفى ان الآية
الادلة التي استدلل بها العلامة على وجوب الاستدلال بالاعمال الوجه جارية بغيرها ما وما رده عليها
يرد عليها ههنا من غير فرق واستدل له في الذكر بان العمود من الغسل ما كان مع امر الابدعي الوجه
عنه بان الغالب في استعمال الغسل وان كان ذلك لكن لا يلزم منه وجوبه وفيه نظر فان المطلق ينصرف
الفرق الشايح الغالب كما مر فنبغي ان يحمل الغسل لما سوره على ذلك كما اعترف به وفيه لم يعاد اليسرى في
الاناء كان الظاهر ان يقول ثم ادخل اليسرى ولعل اطلاق العبادة على الادخال لا بد انني لما حكاه قوله
فيما بعد ثم اعاد اليمنى ولا يترتب في الشك في تقدم الشك في الفتح على الشك في الكروان كان كذا الحسن انهم
مرحوبان يعني في قوله تعالى فم من مئس على بطنه لما حكاه قوله تعالى ومنهم من عشي على رجلين ويمكن ان يقال

هذا الحديث في
الاصحاح الثاني
من كتاب الوضوء
باب ما يجرى عليه
من الماء في الوضوء

وقد لا يحل من الرواية سيما في تسليمه بالكتابين من القصور ولالة الرواية عليه في غابة الظهور وهو ان كل من
 طول الوجه وعرضه يوما اشتمل على اهلهم والوسيط في بعض ان الخط الاول من القصاص للظرف الذوق وقدر
 ما بين الاصبعين فالتا اذ اذن من ثبات وسطه وادبر على نفسه ليحصل شبهة ذلك في ذلك القدر والوجه
 الذي يجب غنله وذلك لان الجار والجور في ذلك على علم من قاصص من الرواية ما يتعلق بقوله دارت اذ
 صدر بخذوف والمعنى ان الدوران يتحرك من القصاص منتهيا الى الذوق وما حالك من الدوران والوجه
 حيزا عن الوجه وهو لفظه ما ان جوارها من الحيز والمعنى ان الوجه هو القدر الذي دارت عليه اذ
 حاز كونه من القصاص الى الذوق واذا وقع من الوسط على قاصص الناصية واما انهم على ان
 الذوق لم يثبت وسط القصاص واما انهم على ان الوسط على الجانب الايسر اسفل دارطه والاهم على الجانب
 الايمن الى فوق وقت الدارمة المتفاد من قوله عليه السلام سترنا وتحقق ما نطق به قوله في تسليم
 وما جرت عليه الا صبحان سترنا فهو من الوجه وبذلك ان كل من طول الوجه وعرضه فطر من اقطار ذلك
 الدارمة من غير تفاوت ويتضح من ذلك ان الدارمة من الوجه وعدم دخولها في التخييل فان
 اعلم الناس اذا انطلق اقرا الامبعين على ما بين قاصص الناصية الى طرف ذوقه وادارها على
 لتصل شبهة دارمة وقت الترخيقان والمدحان خارجة عنها وذلك لان العذاران وموضع التخييل
 كما شهد به الاستقرار والتبع واما العارضان فيقع بعضها داخلها والبعض خارجا عنها فيعمل
 ويترك ما خرج على ما يستفاد من الظاهر ولا يستقيم التخييل المذكور فيها وتسلم من القصور ولا
 بدخل في ما هو خارج ولا يخرج ما هو داخل فاما ملز ذلك فانه بالتأمل والتحقيق وانه يعقل ان كل
 الامور وما تضمنه هذا الحديث وموقفه على كل احاطة الشرح فليس على العباد ان يطبقوه وكذا
 ما تضمنه الحديث الثاني من عدم وجوب تطيق الكعبة اي افعال اللذالي باطنها مومستة لا محالة
 انه يعلم في عدم وجوب تحليل الشعر الكثيف وفترها من الشعر خلافة في مجلس التحليل كمن اضطلع
 في وجوب تحليل الخفيف وفترها بابل لير الكيف فالنفي رضي الله عنه وانما ليجد العلامة في الشعر ونجنا
 التهيؤ في الذكر والذكر من عدم وهو المنهوي وتنتقل في الذكر بان الوجه اسمها الواجب في ذلك
 يتبع غيره وبها تين العجوتين وباروه من النبي صلى الله عليه وآله توضا ففرغ غرة عمل بها وجهه
 تنبع العرق الواحد اصول الشعر وخصوصا ان النبي صلى الله عليه وآله كان كثر اللحية كما وضع
 به على عليه السلام ولان كل شعرة تستر ما تحتها ضرورة فلا يجب غنله كالشعر للقيام
 للواجب به هذا كله وفيه نظر لان دليل الاول الناجي في بظا في الكيف وليس الشرا فيه
 والعلامة التي ظنها موبى لدليل الثالث تايد ما غير ظاهري بل الظاهر صلحه وقول في الرابع ان كل

قد استدلوا على هذا
 المقام وكذا في
 من اراد ان يلقه عليه
 ربه العادي
 من قوله

والعلامة في عقد وآف وكن
 على الوجوب والشرح والمحقق
 ومعه صم

شعر فستر ما تحتها ان اراد اصلها بستر تقص منتهيا الى كفي فليس الكلام فيه وان اراد ان الشعر تستر شعاع
 المبر من الدفوع على ما يحاذيها من اجوار الوجه فان اراد ان الشخصيته بعينها في كل حي الشراطين في كفي
 ليس كذلك فان المستور به يتبدل بتبدل مجلس الخطاب بل ياد في حركة من الدرائي واللي بظا كان
 مستورا وبستر ما كان ظاهرا وان اراد اجار لوجهه مبتدئ له الا ان يتبدل المجلس بوجه المنع الى الكبري
 لحصول الواجب به في بعض الاوقات واعلم لاختلاف بين الفريقين في وجوب غسل ما بين يمين البشر داخل
 الشعر في مجلس الخطاب وفي عدم وجوب غسل ما لا يركب منها ومن هنا قلنا بعض مشايخنا رضي الله عنهم في
 ان الشرا في هذه المسئلة قليل الحد ويوات غير بانه لو جعل الشعر في وجوب غسل ما بين يمين الشعر الخفيف في
 بعض المجالس في دون بعض كالجوع من كلامهم لم يكن دعوى ولا يكون الشرا في قبل الجوع ومشاق في
 ان عدم الواجب به في بعض الاوقات هل يوجب ثمة سقوط غسل ام لا وان قوله عليه السلام كلما احاط به الشعر
 فليس على العباد ان يطبقوه هل يراه في الاحاطة الدائمية او في الجمل لكن الظاهر ان المراد الاحاطة الدائمية
 وان الواجب به في في بعض الاوقات كغيبه في اجاب غنله وجنبه فيقوي مدحه ليرتقي مدحه
 مع انه اقرب الى سلوك سبيل الاحتياط وانه اعلم **الفصل الثالث** في المسح من الرأس والقدم وحوال
 النكس فيها عشرة احاديث **الحديث الاول** في حقه عليه السلام لا تجزئ من ان يغسل
 وقت ان المسح بعض الرأس وبعض القدم فتحك ثم قال يا رزق الله صلى الله عليه وآله وسلم من اراد
 ونزل به الكتاب من انه تعالى ان لسمع وجعل يقول اغسلوا وجوهكم فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 ثم قال ولديكم الى المراتب فقل من كل ما بين فقالوا وسواهم فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 بعض الرأس لم يكن البار ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليد من بالوجه فقالوا وجعلكم الى الكعبين فاعلموا ان
 وصلها بالراس ان المسح على بعضها **الحديث الثاني** في حقه عليه السلام قالوا فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 او بشي من قد يمس ما بين كعبيك الى اطراف الاذن **الحديث الثالث** في حقه عليه السلام قالوا فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 عليها السلام في الرجل يتوضا وعلها فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
الحديث الرابع في حقه عليه السلام قالوا فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 ولا تلق عنها فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 القدمين كيف هو موضع كفه على الاصابع شهما الى الكعبين الى ظهر القدم فقد جعلت فذلك لو كان
 وحده قال يا مبعوثين من اصابعه قالوا لا لا **الحديث الخامس** في حقه عليه السلام قالوا فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
 قبله مديرا **الحديث السادس** في حقه عليه السلام قالوا فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل
الحديث السابع في حقه عليه السلام قالوا فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل فاعلموا ان الوجه كل ما ينبغي ان يغسل

في حقه عليه السلام
 في حقه عليه السلام
 في حقه عليه السلام

لناشع والعاشر من النبي من المسح ببقية البلل والامر بالاستسنان في الاتساع والشح عليها على التيقن ثم
 قال ويحتمل ان يكون اراد بالجزء الثاني من قوله تضع يدك في الماء الذي بقي في يمينه او حاجبيه هذا كله
 واستبعد والذي رصده انه في حوضي الاستسنان السائل قال مسح بمافي يدي من الذي في يمينه
 عليه السلام من ذلك وبانه يأخذ من تحت او حاجبه ولا يخفى ان الاحتمال الاول لا يفي في نهاية البعد لان
 قال مسح قد منه بفعل اسرو وهو صريح في عدم الجفاف وفي كل الجمل الاول على التيقن اشكال في نفسه
 القدمين والعامه لا يفي بها لا ببقية البلل ولا بما جدد فان قلت انهم يجوزون اطلاق المسح على كل
 فيمكن تنزيل الكلام على ما وافق زعم الفاسد قلت ما تضمنه الحديث من المسح بفعل الراس ياتي هذا الشر
 كالاصح فلو نزل على مسح القدمين لكان اولي والذي مازال يروج بخاطري ان اياه عليه السلام به راسه نهي ليعلم
 بن خلد عن هذا السؤال لانه يسمي الخالقون الحاضرون في المجلس فانهم كانوا اكثر مما يحضرون مجالسهم
 السلام فظن معوانه عليه السلام انما افاه من المسح ببقية البلل فقال بما جدد فيمضون الحاضرون فقال
 عليه السلام به راسه ثم ومثل هذا يقع في المحاورات كثيرا وله علم عظيم في الامور **الفصل الرابع**
 في تعيين الكعبين ثلث احاديث **أما الاولى** نراها واخوه يكره ان يجمع بينهما السلام انهما سألوه عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر في بطنه او ثوبه فيه ما لم يكن في ثوبه ولا في راسه ما لم يكن في راسه قال
 قلت لا اصحك لانه فان الكعبان قال ههنا يعني المفصل دون عظم الشاق قلنا هذا ما هو قال عظم الشاق
ب احمد بن محمد بن ابي نعيم عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن المسح على القدمين كيف ينبغي
 فوضع كفه على **الاصابع** فمسحها الى الكعبين الى ظهر القدم **ج** من **اللسان** ميسر عن ابي جعفر
 قال الوضوء واحد وواحد وممسح الكعبين في ظهر القدم **قوله** الطشت يروي بالسبب والشئ معاد الشئ انما
 يشرب منه ولفظ دون في قوله لاخوين دون عظم الشاق اما ينبغي تحت او يرفع عند او يرفع غير
 وقوله في الحديث الثاني الى ظهر القدم تقي ويان لقوله الى الكعبين وليس المراد بظهر القدم خلاصته بل طمعه
 بل ما ارتفع منه كما يقال لما ارتفع وغلظت **من** الارض ظهر خلاصته ظهر القدم في الحديث الثالث فانه لا يرفع
 فيه من ارادة كل من الخيق وما تضمنه من قوله عليه السلام الوضوء واحد وتواضع مما يستدل به القائلون
 اصحابنا بعدم استحباب الغسل الثانية كالمصدق والكعبين قدس الله روحيهما واستسكنهما في قبر
 انشاء الله تعالى ولا بد في هذا المقام من التحكم في تحقيق الكعب فان من المعارك العظيمة بين العلماء اهل طمس
 مقاسه وبين من تلزمه من علماء اهل البيت من اقدم فلا بأس باطلاق عنوان القدم في هذه الحال وارجاد
 ما ينكشف به حقيقة **قوله** في هذا الحديث ان يمسح به مواد القيل والقال **قوله** وبالسنة والتوقي الكعب
 يطلق على معان اربعة الاول العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع فيما بين المفصل والسطح الثاني المفصل بين الشاق

والقدم الثالث عظم سائل الى الاستسنان واقع في ملتقى الشاق والقدم له زائدتان في اعلاه في حفرتي قبة
 الشاق وزايدتان في اسفله يدخلان في حفرتي الكعب وهونيات في وسط ظهر القدم اعني وسط العريض وكذا
 منقوشة غير ظاهر لئلا يخلط بالبركة في حفرتي الشاق وقد جرت عنه بالفعل انما الجا ورتبه
 او من قبل تسمية الحلال باسم الحلال الرابع احد التايتين عن يمين القدم وشماله الذي يقال له اليدين وهذا
 الاخير هو الذي حمل اكثر العامة الكعبين في الايت عليه واصحابنا من اسرهم مطبقون على خلافه واما المتأخرون
 الاول فكلهم قدس الله ارواحهم لا يخفى منها وان كان بعض عباراتهم استدلوا بها على بعض ما يسمون
 فالجمل الاول ذكر من اصحابنا المتفوسين عبد الرؤسا في كتابه الذي في الكعب ومصرح عبارة
 للمفيد طلب ثراه مطبق عليه فانه قال للكعبان هما قبة القدمين اسم الشاقين سمي للمفصل والسطح
 والمعنى الثاني ذكره جماعة من اهل اللغة كصاحب القاموس حيث قال الكعب كل مفصل **الشاق** للعظام
 والرواية الاولى في ظاهره فيه وهو المفهوم من بحسب الظاهر من كلام ابن الجوزي والمعنى الثالث هو الذي ذكره
 يكون في ارجل البقر والغنم ايضا ويطلب به الناس كما قاله صاحب القاموس وهو الذي بحث عنه علماء
 التبرجح وتاريخه الاصحي وحدثني الحسن الشيباني كما نقله عنهما العامة في كتبهم وهو الكعب على التحقيق عند
 علماء العلم طلب ثراه وعبر عنه في بعض كتبه بمسح المفصل وفي بعضها يجمع الشاق والقدم وفي
 بعضها في الشاق ووسط القدم وفي بعضها بالمفصل وصحت عبارات اصحابنا على مقابلة المتن بعد
 فترى بالتالي في وسط القدم قد تشبه عبارة علمائنا على بعض من لا يريد تحصيله في معنى الكعب والقدم
 فيه ملواه زرار وبكر في الصحيح لم اورد الرواية الاولى وقال في الخ براد بالكعبين هذا المفصل بين الشاق
 والقدم وفي عبارة علمائنا استباه على غير المحصول استدله بتلك الرواية وبان استبعاد ظهر القدم كما
 تعظيم بعض الروايات يوجب الاستباه اليه ولنا عبرة في ذلك اسرو عنه بالمفصل الواقعة الرواية وبان استبعاد
 بالمسح الاول والوسط للمفصل انظر للحسن والمسح اليه مسح الى المفصل في الحقيقة وارجاد ذلك اسرو عنه بالمسح
 عبارة علمائنا انما لما كانت محله بحيث يحتمل المعنى الاول والثالث بل يظهرها اوجب الى الاول وقع الاستباه
 فيها على غير المحصلين فخلوها على المعنى الاول والتحقيق يقتضي حملها على الثالث وهو الذي انطق عليه
 للرواية الصحيحة واعتقد بكلام علماء الشريعة وشاع نسته الى كل من قال بالمسح ولا يمسح من عبارات بعض
 الاصحاب ليظهر في الجمل ويضع انما غير **قوله** عن الخطا على ما ذكره قدس الله روحه قال ابن الجوزي الكعب
 ظهر القدم دون عظم الشاق وهو المفصل الذي قد ادم الغرغوب وقال السيد المرتضى رضي الله عنه الكعبان
 هما العظمان الثانيان في ظهر القدم عند معقد الشراك وقال الشيخ الكعبان هما العظمان الثانيان في وسط
 وقال ابو العلام الكعبان معقد الشراك وقال ابن ابي عقيل الكعبان ظهر القدم وقال ابن ابي عمير الكعبان

قوله في حفرتي قبة الشاق وزايدتان في اسفله يدخلان في حفرتي الكعب وهونيات في وسط ظهر القدم اعني وسط العريض وكذا منقوشة غير ظاهر لئلا يخلط بالبركة في حفرتي الشاق وقد جرت عنه بالفعل انما الجا ورتبه او من قبل تسمية الحلال باسم الحلال الرابع احد التايتين عن يمين القدم وشماله الذي يقال له اليدين وهذا الاخير هو الذي حمل اكثر العامة الكعبين في الايت عليه واصحابنا من اسرهم مطبقون على خلافه واما المتأخرون الاول فكلهم قدس الله ارواحهم لا يخفى منها وان كان بعض عباراتهم استدلوا بها على بعض ما يسمون فالجمل الاول ذكر من اصحابنا المتفوسين عبد الرؤسا في كتابه الذي في الكعب ومصرح عبارة للمفيد طلب ثراه مطبق عليه فانه قال للكعبان هما قبة القدمين اسم الشاقين سمي للمفصل والسطح والمعنى الثاني ذكره جماعة من اهل اللغة كصاحب القاموس حيث قال الكعب كل مفصل الشاق للعظام والرواية الاولى في ظاهره فيه وهو المفهوم من بحسب الظاهر من كلام ابن الجوزي والمعنى الثالث هو الذي ذكره يكون في ارجل البقر والغنم ايضا ويطلب به الناس كما قاله صاحب القاموس وهو الذي بحث عنه علماء التبرجح وتاريخه الاصحي وحدثني الحسن الشيباني كما نقله عنهما العامة في كتبهم وهو الكعب على التحقيق عند علماء العلم طلب ثراه وعبر عنه في بعض كتبه بمسح المفصل وفي بعضها يجمع الشاق والقدم وفي بعضها في الشاق ووسط القدم وفي بعضها بالمفصل وصحت عبارات اصحابنا على مقابلة المتن بعد فترى بالتالي في وسط القدم قد تشبه عبارة علمائنا على بعض من لا يريد تحصيله في معنى الكعب والقدم فيه ملواه زرار وبكر في الصحيح لم اورد الرواية الاولى وقال في الخ براد بالكعبين هذا المفصل بين الشاق والقدم وفي عبارة علمائنا استباه على غير المحصول استدله بتلك الرواية وبان استبعاد ظهر القدم كما تعظيم بعض الروايات يوجب الاستباه اليه ولنا عبرة في ذلك اسرو عنه بالمفصل الواقعة الرواية وبان استبعاد بالمسح الاول والوسط للمفصل انظر للحسن والمسح اليه مسح الى المفصل في الحقيقة وارجاد ذلك اسرو عنه بالمسح عبارة علمائنا انما لما كانت محله بحيث يحتمل المعنى الاول والثالث بل يظهرها اوجب الى الاول وقع الاستباه فيها على غير المحصلين فخلوها على المعنى الاول والتحقيق يقتضي حملها على الثالث وهو الذي انطق عليه للرواية الصحيحة واعتقد بكلام علماء الشريعة وشاع نسته الى كل من قال بالمسح ولا يمسح من عبارات بعض الاصحاب ليظهر في الجمل ويضع انما غير قوله عن الخطا على ما ذكره قدس الله روحه قال ابن الجوزي الكعب ظهر القدم دون عظم الشاق وهو المفصل الذي قد ادم الغرغوب وقال السيد المرتضى رضي الله عنه الكعبان هما العظمان الثانيان في ظهر القدم عند معقد الشراك وقال الشيخ الكعبان هما العظمان الثانيان في وسط وقال ابو العلام الكعبان معقد الشراك وقال ابن ابي عقيل الكعبان ظهر القدم وقال ابن ابي عمير الكعبان

فما العظام الثمان في ظهر القدم عند معقد الشراك وقيل الحق في العظم كجوان عند ناهي العظام الثمان
 في وسط القدم وهما معقد الشراك ثم استدل على ذلك بالرواية الاولى كما فعل العلامة في المتن وفي هذا
 عبارات اصحابنا رضي الله عنهم ولا يخفى عدم ايمانهم بقطبان على ما قالوا لعل مطلب ثم فانه
 فكس اسروحه لا يكران الكعب عظم ثلث في وسط القدم كيف عظم فتره بن كعب في المتن والذكر
 وغيره فلو كانت بقول ليس هو العظم الواقع امام الشاق بين المفصل والسط بل هو العظم الواقع في
 ملتقى الشاق والقدم وهو الذي ذكره المشرعون وغيرهم وات خيرا بان تترك عبارات الاصحاب
 على هذا المعنى غير بعيد نعم عبارات القدره اسره في المعنى الاول قد ذكر لها في المختلف في
 هذا العبارت ليس على ما ينبغي وادله طلبه من كل المشايخ كونه على نفس القدم وجعل قوله ما لم يشأ
 بالنظر الى استداد القامه لكنه محل بعيد وانه اعلم بحقايق الامور واعلم ان كتب العاصميه بن
 ما ذهب اليه علماء الخاصه رضي الله عنهم من ان الكعب هو ذلك العظم الواقع في ملتقى الشاق والقدم
 المعبر عنه بالفضل قال الفخر الرازي في تفسيره عند قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين قالت الاماميه
 وكل من ذهب الى وجوب السمع ان الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الغنم ولكن
 موضع تحت عظم الشاق حيث يكون مفصل الشاق والقدم وموقول محمد بن الحسن وكان
 الامامي يجاز هذا القول ثم قال رحمه الاماميه ان اسم الكعب يطلق على العظم المخصوص للوجود
 في رجل يجمع الحيوانات فوجد ان يكون في حق الانسان كذلك والمفصل يشي كعبا ومنه
 كعب الرمح فاصله وفي وسط القدم مفصل فوجد ان يكون الكعب انتهى كلامه وقال صاحب
 الكعب عند تفسير هذه الآية لو ارد السمع لقل الى الكعب لان الكعب اذ كان فضل
 القدم وهو واحد في كل رجل فان اريد كل واحد بالافراد والافال مع انتهى كلامه و
 هذه ضحيفه فانه يجوز كون التسمية لكل متوضي وقال الفخر بن يوسف في تفسيره ان الاماميه
 وكل من قال بالسمع فهو الى ان الكعب عظم مستدير تحت عظم الشاق حيث يكون مفصل الشاق
 والقدم والمفصل يشي كعبا ومنه كعب الرمح فاصله فانه ان العظم المستدير للموضع في المفصل
 الذي نقول الاماميه في حقه لا يعرفه الا علماء الفسح هذا حاصل كلامه وليس الغرض من نقل كلام
 هؤلاء الاستدلال على ان مذنب اصحابنا رضي الله عنهم في الكعب هو ما نسب العلامة طائفة
 اليهم فانه قد ساء روضه مصدق في تلك النسبه غير محتاج الى التايد بوافقه العلامة له في
 تلك الرواية الصحيحة الخالية عن المعارض مساعد على ذلك واما الغرض ان نستدل
 القول الى اصحابنا رضي الله عنهم مما اشتهر به الحاشه ايغ وانه اعلم بحقايق الامور واعلم ان شيخنا

الشديد في الذكر في شيخنا الشيخ علي في شرح القواعد وشيخنا الشيخ الشهيد الثاني في شرح
 سبلوا ان الشيخ علي علامه في هذا القول ونسبوا الى خرق الجمع وادعوا انه قبل احد
 من اصحابنا بوجه وان عباراتهم باجماعها تلتفه بخلاف ما ادعاه ولا بأس بنقل كلامه
 الثالث قد ساء روضه واحتم وان اتبع بنظا والقلم فليخبرنا الشهيد الذي نذكر
 الفاضل رحمه الله تعالى ان الكعب هو المفصل بين الشاق والقدم وصحت عبارات الاصحاب
 كلها عليه وحول مدلول كلام الباقر عليه السلام بحقايقه وايزر بر من الباقر عليه السلام المضمّن
 لمسح ظهر القدمين وهو يعطي الاستعجاب وانه اقرب الى صاعده اللغه وجوابه ان ظهر القدمين
 يحل على المقيد لان استعجاب الظهر لم يقل به احدا منا وقد قدم على الباقر عليه السلام اذا
 مسحت يميني يراهما وبني من قد ميك ما بين كعبك الى الطرف لا صابع فقد اصر
 ويزر رارة واحسب كعبك قال في العبر لا يجب استعجاب الرجلين بالسمع بل يكفي السمي من رجلي
 الى الكعبين ولو بامع واحدة وهو باجاء فقها اهل البيت عليهم السلام ولان الرجلين مطوفا
 الراس الذي يمسح بهما فيعطيان حكم ثم قال شيخنا الشهيد واهل اللغه ان ارادهم العلم
 مختلفون وان اراد بهم اخو لخاصه فهم متفقون على ما ذكرنا صاحب مائة فانه قد
 قولك انك مستلزم لرفع ما اجمع عليه الاماميه لان الخاصه على ما ذكرنا والعام على ان الكعبين
 من بين الرجلين واما ما انتهى كلام شيخنا السيد طاب ثراه ولعله انه بلغ في الشيخ اقصى
 غايته ونعم ما نقل حيث مر من هذا وقيل في الرسالة بقبلة العلم فانه لا عيب عليه بعض
 تلونه عليك وقد وافقه ذلك صاحب كثر العرفان وقال شيخنا الشهيد المحقق الشيخ في
 علمه قدوة في شرح القواعد ما ذكر في تفسير الكعبين خلاف ما عليه جميع اصحابنا وهو
 مشغول به مع انه في عدم من كبته انه المراد في عبارات الاصحاب وان كان فيها الشبهة بل
 غير المحصل واستدل عليه بالاجار وكلام اهل اللغه وهو عيب فان عبارات الاصحاب مرجه
 خلاف ما يدعيه ناطقه بان الكعبين هما العظمان النابتان في ظهر القدم امام الشاق حيث
 يكون معقد الشراك غير قابل للتاويل والاجاز مرجه في ذلك وكلام اهل اللغه مختلف وان
 كان اللغويون من اصحابنا لا يرايون في ان الكعب هو الثاني في ظهر القدم وقد نسب عبد الرؤف في
 كتاب الكعب في تحقيق ذلك واكثر من الشواهد عليه على ان القول بان الكعب هو المفصل بين الشاق
 والقدم ان اراد ان نفس المفصل هو الكعب لم يوافق مقالة احد من الخاصه والعام في كل حال
 للغة ولم يساعد على الاشتقاق فانهم قالوا ان اشتقاقه من كعب اذ ارتفع ومنه كعب ثوبه او كعب

لا يستطع غلبه ولا يرفع الجوار ولا يثبت جراحه **٢٤** مراتب يزيد قال سلت المحدثين عن علة عدم
 من الرجل في صب راسه بلحما لم يدركه ولا يخالو من قال يسبح قوف الحنا **٢٥** الخبي من ابي عبد الله
 انه سئل كم يرفع الرجل يده الى السماء في كل صلاة قال لا يرفع يده الا في صلاة واحدة من حدث البول وتختان من الخياط
 وثلاث من الجنابة **٢٦** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا وضعت يدي في الماء فقل اللهم
 وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين
٢٧ زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضا ويغتسل بصباء
 رطل ونصف والماء ستة ارطال **٢٨** زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت قلعا على وضوء
 فلم تدرا غسأت دراعيك ام لا فاعد عليها وعليها سبع مائة مائة مائة او تسعة مائة مائة
 ما دمت في حل الوضوء فاذا فقت من الوضوء وفزعت منه وقد مررت في حل آخر في القلعة او في غيرها
 فنكثت في بعض مائة مائة عليك عتبة وضوء فلا تنكث **٢٩** بكر بن اعين قال قلت له الرجل ينكث
 يتوضا قال يومه يتوضا اذا ذكر منه **٣٠** بكر بن اعين قال قلت له اني عبد اسير
 رجل من بني النضير وقت مورجل عاقل فقال ابو عبد الله عليه السلام واني عقاله وفوقه شيطان
 فقلت او كيف يلج الشيطان فقل بسم الله هذا الذي ياتي من اي شيء هو فانه يقول **٣١** بكر بن اعين
٣٢ الخبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يكون في الزمر في ذراعه ونحو ذلك من موضع
 الوضوء فيحصبها بالتراب ويترها ويسبح عليها اذا توضا فقال ان كان يود بغيره فليس عليه على الخمر
 والكان لا يود بغيره فليس عليه الخمر في غسلها قال وسالته عن الرجل يفيض بغيره فقال ان
 ما عول **٣٣** زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان في رجل من بني النضير
 وابو جعفر عليه السلام متلهيا بالتراب من حديث زرارة في حكاية لوضوءه الباني جت قال فامر كفي على
 ساعده حتى جرى الماء على طرف اصابعه ونحو ذلك من شئ محمول اقل مراتب الجريان الخرف
 فركايف لعدم تسميته في العرق غلبه وما تفتنه رواية زرارة محمد بن مسلم قال البارز عليه السلام فاذا
 احكم الراحة من الدهن فبها حنوه ولله اوسع من ذلك معلوم انه ورد على سبيل المبالغة ان
 رواية صفية واهل بيته قالوا في بين الغسل والسجدة نقطة جلدك تخطئ الاول ما مر فوم بالظلمة
 او منصوبه بالفعولية من الضوز ولعل المراد مما تفتنه الحديث الثاني من ان اللوم لا ينجس شيء الا اغناه
 لا يحسن بشئ من الاحداث خاصة حبه حتى يحتاج الى ان ياتي بها من ايدي على ما ينبغي
 كما هو الواقع في غلبه الخسائس الحنوه ونحو ذلك من الشئ والدفع بالمال للمملوك والتمتع المضمون ونحو
 جيم في كالحلة تخذ من الفلوات وغن ما تلبسه النساء سواء من ورها يرف بينهما ان لم يبلغ خلفه

ثمة فخلو النوار والكبر في الحديث الرابع فعيل بمفعول الجوع والجوع مع العبدان التي تشد على العظام
 لكسوره والفتنة سلقوا ناعلي بلشدهم الخروج والرجوع ويا وور بينهما الاحكام **٣٤** الخبي
 في قوله عليه السلام ما سويك ذلك فلا يستطيع غسله ربا على بظلمه عدم وجوب السجدة على الحيض والنفاس
 يتفقها انما رضوان الله عليهم وجوب السجدة عليها كابدل على الحديث الثاني عشر وهو ان السجدة
 بالسجدة الظاهرة في ذلك وجوب استيعاب الاصل وان كان قوله عليه السلام في ذلك الحديث
 عليها ليس نقضا في الاستيعاب بل هو من قبيل ما مر في الفصل الثالث من قوله عليه السلام
 فيسبح على مقدم راسه وقال الشيخ في السجدة ان الاستيعاب احوط واخبره ربه انه لا يخطئ هذا
 وما تضمنه الحديث الخامس من قوله عليه السلام يسبح قوف الحنا **٣٥** الخبي عن ابي عبد الله
 يقول الخنوب من راسه انما كان اسفل القدم او على ان الخناب كل ما الخنا كما يقال ما ضغ
 ما الخنا والزعفران ضغ بهما وهو غير حاجب عن السجدة لكن على هذا المثل يعني لا يسجد من جهة
 اخرى ان الظاهر خروج بلل المسح **٣٦** عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل سجد راسه وهو في السجدة
 اراد بقوله ينصب راسه بالخنا ان يكون به فان خضبت يعني لوان كما في القاموس وعنه فكانه يسجد
 ان لوان الخنا حمل هو مانع من وصول الماء الى الموضع ام لا ويكون المراد من قوله عليه السلام
 يسجد خوف الخنا غير مانع ويستأنس لهذا المثل بتعبيل اللحية فكتله ربه كرهه الاحتجاب
 الحب كانتفنه بعض الاخبار بان اللون يمنع وصول الماء الى الرأس وقول المحقق في المعنى لعله نظر
 الى ان اللون عزم وهو لا يتقل بوزن حصول احد من الخنا في محل اللون ليكون وجود اللون
 بوجودها لكنها خفيفة لا تمنع الماء متعاما فكله لانه **٣٧** وما تضمنه الحديث السادس من عمل
 الرجل اليد قبل ادخالها الماء يظهر منه ان ذلك مقصور على الميامنة من المحدثين الثلاثة المذكورة لا
 من الرجوع وضوء مثله وان ذلك مشروط بما اذا الوضوء والغسل من الماء ولسع الراس يمكن الاغتراف منه
 فلو ظهر من الرجوع من السجدة يسجد ذلك وكذا لو ظهر من نهر مثله او من كره الماء في التعارف
 وبعض الاحباب مال الى النجس ولا يمس به وانما المراد بالرجل في هذه الحديث الواردة في هذا الباب
 كرواية حرب عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية عبد الكريم **٣٨** عن الصادق عليه السلام في رجل
 هو مطلق الشخص فضع يده في الماء فظلمه لا وضوءية لرجل يركب والاراد من اليد في البول
 والخياط من فصل الزند وفي الجنابة من المرفق وما تضمنه الحديث الثامن من الوضوء والغسل
 بصباء ما اعتقد اجماعا على استحبابه ولعل المراد بالرجل الرجل الذي في فاه رجل يده على اليد وساقه
 تحقيق مقدار الرجل المدد البصاع في تحت الكراشاة الله تعالى واعلم ان من غنا التمهيد في الذكر

الخبي
 عن ابي عبد الله
 عليه السلام

عن ابي عبد الله
 عليه السلام

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a collection of notes. The text is written in dark ink on a light background and is oriented diagonally from the top left towards the bottom right. The handwriting is cursive and appears to be from a historical period.

بطرف

هذا الحديث يدل على ان الخصم عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه

هذا الحديث يدل على ان الخصم عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه

من ثوب بعد الماء فان قلنا ان اختصاصه عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه
محمدا عقيب ذكر الله بالذبح فلو كان الولد في ذبحه وكان الخصم ما في الراء انما في
هذا الاستدلال فان قلنا انما كان في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
من خارج لان الخصم من الولد كان في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
ونظائر انهم يكونون كغير ذلك واستدلوا على ذلك بانهم لم يذكروا انما في ذبحه
لقد عاينوا ما كان في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
عليه السلام في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
البقاء ما دونها كما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
بالواحد احصل به القاء وهو ظاهر السجدة وارجح واحدا من العدة من ذبحه انما في ذبحه
ادلة القياس وقد حصلت فلا يجب الا بدو ان الزاوية لا يقدح في ذبحه انما في ذبحه
حديث ابن ابي عمير وهو الحديث الثالث عشر من قوله عليه السلام حتى ياتي ما ياتي
ما اطلاق قوله عليه السلام في الحديث الخامس عشر عن ابي عبد الله في ذبحه انما في ذبحه
هذه الدلالة بطلانها ما لا اول فلان كون القصد ازالة الجحاسة مسلم ولكن لا على اي وجه اتفق
بل على الوجه الذي جعله الشارع مستقيما لانه لم يثبت كون الاقل من الثلثة سببا وقوله
وقد حصلت ظاهرا من ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
رضي الله عنه بطريقين اعم من ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
استدل به من ان الوجوب بجحاسة لعل بقائه بجحاسة فيه وبالسجدة نزول العدة بغيره انما في ذبحه
لا في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
يلزم من انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
دليل الثاني في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
على كثرة الابواب ما يربط بينها وانما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
لو لم ينق لعل بها جعل عليه السلام حد ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
وجوب الزيادة عليها مطلقا وانما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
عن حد الاستحباب ما ظهر في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
اقل مرتبة العدد الذي يجعله التفسير كما يدل عليه ذبحه انما في ذبحه

نزل

هذا الحديث يدل على ان الخصم عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه

نزل هذا الحديث يدل على ان الخصم عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه
كان في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
لقد عاينوا ما كان في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
عليه السلام في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
البقاء ما دونها كما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
بالواحد احصل به القاء وهو ظاهر السجدة وارجح واحدا من العدة من ذبحه
ادلة القياس وقد حصلت فلا يجب الا بدو ان الزاوية لا يقدح في ذبحه
حديث ابن ابي عمير وهو الحديث الثالث عشر من قوله عليه السلام حتى ياتي ما ياتي
ما اطلاق قوله عليه السلام في الحديث الخامس عشر عن ابي عبد الله في ذبحه
هذه الدلالة بطلانها ما لا اول فلان كون القصد ازالة الجحاسة مسلم ولكن لا على اي وجه اتفق
بل على الوجه الذي جعله الشارع مستقيما لانه لم يثبت كون الاقل من الثلثة سببا وقوله
وقد حصلت ظاهرا من ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
رضي الله عنه بطريقين اعم من ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
استدل به من ان الوجوب بجحاسة لعل بقائه بجحاسة فيه وبالسجدة نزول العدة بغيره
لا في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
يلزم من انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
دليل الثاني في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه انما في ذبحه
على كثرة الابواب ما يربط بينها وانما في ذبحه انما في ذبحه
لو لم ينق لعل بها جعل عليه السلام حد ذبحه انما في ذبحه
وجوب الزيادة عليها مطلقا وانما في ذبحه انما في ذبحه
عن حد الاستحباب ما ظهر في ذبحه انما في ذبحه
اقل مرتبة العدد الذي يجعله التفسير كما يدل عليه

هذا الحديث يدل على ان الخصم عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه

هذا الحديث يدل على ان الخصم عليه السلام لا يدل على الظاهر من غير وجه

فانما سببا اخر في منعه فكتب الف فكل سبب الاصل عليه السلام من صريح الامر انما وقع لبعض
 تلك سبب وانه علم في قوله عليه السلام ثم غفل ما صاب منه اما على ابدال الاول و
 الثاني لاول عليه السلام فظاهر من قوله في الحديث نعم للرب وللوع من دون الرب وقد خص
 الاصل برؤا انهم بل للرب وهو صريح **وما تضمنه الحديث الثالث** من قوله عليه السلام على
 ثم يقب على راسك ثلثا فغفل ان يكون المراد به غسل الراس ثلث مرات وان يكون عليه السلام ارادة
 غسله بثلث كف من غير ثلثة على ثلث الغسل كما تضمنه الحديث العشر وقد حكمنا من ذلك
 استحباب تكرار الغسل ثلث في كل عضو وقد دل على الحديث والحديث العشر على الترتيب
 عند الراس وحكمنا بالحيد بغسل الراس ثلثا واحدا باليد في البدن واستحب للمترين ثلث غسولات
وما تضمنه الحديث الرابع من قوله عليه السلام ثم تقع بينك وبينك ثلث فغفل في جرك بها استفادته
 اسباب اختيار الترتيب في غسل الفرج وتسمية اليدين من مباشرة وقد يستأنس له عار وحين
 كراهة الاستحباب باليد وبما رواه المدون عن ابي جعفر عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام ذكر
 بيته **وما تضمنه الحديث الخامس** من الاختلاف في غسل الحاء فانما فيه واحدة
 مما لا خلاف فيه بين اصحابنا ولما رواه بقية المعاني ونقل الشيخ في المبسوط قوله ان في
 الارتماس رتبا حكيا وعدل القول فيكون في قوله غير ان الشيخ صرح بماه من على ما ذكر
 ثالثة فقد الترتيب واعتقاده حالة الارتماس وان كان الغسل بترتيب في نفسه وان لم يلزم
 للغسل ترتيبه وقال شيخنا الشيخ علي بن ابي اسحق قدوة في الترتيب الترتيب قد روي عن
 ما رواه القسريين تطرفين وجدلنا في جدي على الجوار ويجعلها على الثاني وفي نادر الغسل رتبا
 فمر الارتماس على الثاني دون الاطلاق في كل مرة على ما مضى فغفل في محال ولا يجوز
 يجب ان رعاية الترتيب حكمي يجب ان التفسير ربما يقتضي مقارنته الترتيب من الراس قد روي
 استندت رعاية الاصحاب رضوان الله عليهم فصرحوا في القول والحبس الكلام فيه واعل الترتيب
 ذلك ان جملة نسب القابل واسمه مع العلم كونه من على الطائفة توص على مقتضى قولنا
 مزيد لا اعتبار بقوله زيادة على ما اذا كان معروفا واما العلم بمقابله لا موز ونظر ما في قوله
 القابل السائل في الحديث السادس وهو يقدر على ما سواه ذلك يجوز ان يجعل كرها
 لعلنا وان يكون محليا اي وهو يقدر على ما غير ما للظن وعلى غل سوى ذلك الغسل
 وهذا الحديث استدلل به الشيخ في المبسوط على ان الوقوف تحت المجرى والمطر العربي يجرى
 جرى الارتماس في سقوط الترتيب ولعلنا ان يري ان الماء الذي المذكور ادم الدن
 لا يخرج عرقا كان كل من فيه وفي التقيد بالقرارة اما الى ارادة ذلك وقد استدل
 بهذا الحديث على ما يستنبط من اطلاق قوله عليه السلام ان كان يغسل غسالة بالماء فزاد
 ذلك فان لا يغسل بالماء على نوعين غل ترتيب وغسل ارتماس ومقتضى الحديث ان مثل

هذا الحديث في الترتيب
 في غسل الفرج

هذا الحديث في الترتيب
 في غسل الفرج

هذا الحديث في الترتيب
 في غسل الفرج

ابو هدير

اي من السوء في حمل الوقوف تحت المطر **وما تضمنه الحديث السابع** من قوله عليه السلام في غسل
 الشفيرة قاصرة حدادته من افادة ما ادناه كقوله في غسل الشفيرة في يوم الجمعة
 حيث يفتق الدفعة العروبة المعروفة في الارتماس من يجرى حملها بالقيام تحت المطر العربي
 واستفاد من الحديث ان حمل امرأه كالأرتماس واسلمه واكدت الشفيرة والناس من يجرى
 في عدم وجوب الوضوء في غسل الحاء من يجرى في الغدير المذكور في الوضوء والظاهر ان هذا
 تنوع عليه بين محاسن من يستعمله ومنه بعضهم من سخطت الغسل فيها من الماد في الارادة
 العامة والمخاطب من طريان النفس والال للعلوم من صاحب الشرع ودرجته المعمومي سلم
 عليه وسلم اصعب فعلى ذلك كفاية شيئا في الذكر في الوضوء بغير الماء وكما روي من
 اشترى وقوله من سلم فطالت عليه اي توقفت ولم تسرع في الدوا اليه لا تستعمله
 بكمها وانه كان من وراد سر وقوة والما في قوله عليه السلام ادره هاء التثنية فغفل
 ظهر وحسن الخيم والحداد اي صدر منها حياية واراد عليه السلام حلقها الراس للهدية والهدية
 لها المعنى جنة من وراو صوف ولا يكون من شعر وهو على جودس وثلثه ما فوق ذلك فوجب
 كذا في الصالح وقوله عليه السلام فاستخدمتها اي وحدتها فغفل على طي وهو كذا في جودس
 لنيل الماء والغسل في قوله عليه السلام لا تقام بولا تستوي نفعه ما من فغفل اي لانه قد علم
 والغسل المبرور يعود الى الغسل ويكن رفق على ان يكون بماء لا تقام نفعه للشم والجودس
 والغسل في قوله عليه السلام فسرير مولاكم مغوب بغير التثنية بعد التثنية ولا يروى عليك
 انه يمكن ان يستنبط من ظاهر هذا الحديث وما قبله ان غسل الحديث لا يصغر في امته غسل الحاء
 سبط له فان اطلاق الطلاق على كل انما الغسل اذ ارادت الاحرام بنيل ما اذا غطى
 غل راسها وارادتها الاحرام حدث وعلمه وكذلك اطلاق امير المؤمنين عليه السلام لئلا الغسل
 من احدى الى الطرف الا الى ما بعده مع ان توسط مثل هذه الدقة مئة لئلا الغسل كما لا يخفى واما
 الرواية الراس التي اوردتها المدون في غير المجالس المتضمنة للتبويب ووجه اطلاق الغسل
 في غسل الحديث الاصغر فلا يكره فلو الارتماس بغير التثنية من وجوبها سد وحده واستقصا الكلام في
 هذه المسئلة وتفصيل الاقوال بها مسوط في مظنة كس من الفقه وكان والدك قدس سره
 يميل الى من ذهب الى التثنية رضى الله عنه من وجوب التثنية والتثنية وحده احول لغيره
 لمع حقيقة الخلاف وما تضمنه الحديث التاسع من وجوب إعادة الغسل على من قدم غل يجرى
 غل راسه مما استدلل به الاصحاب على وجوب الترتيب فيه وكرامات من الحديث الثالث
 والعاشر من عطف غل البدن على غل الراس ثم ولم يصرح احد وقاد طلب تراها او وجوب
 اسانها ولا ينافي ونقل الشيخ قدس سره في وجوبه وهو في هذا الباب لا فالحق
 ان الامام حديث غير دالة على الترتيب المعنى المشهور قال الحق في المعبر الروايات دلت على وجوب
 تقديم الراس على الجسد اما اليدين على اليسار فغير صريح بذلك ورواية روي دلت على تقديم الراس

هذا الحديث في الترتيب
 في غسل الفرج

هذا الحديث في الترتيب
 في غسل الفرج

هذا الحديث في الترتيب
 في غسل الفرج

اعمال الملو في اسرع وقت في ذلك الوقت من عدم وجوبه من عدم
 فيه واما ما في نسخة وجوبه على من عرف من الاماكن واما ما في نسخة
 دكر ما في نسخة من نسخة من وجوبه على من عرف من الاماكن واما ما في نسخة
 لتسبح من بعضه على ذلك وقد روي في صحاح من نسخة من نسخة من نسخة
 كل سورة جابه ولو استمر وتوالت السور وشيخنا الشهيد في تذكره في الحديث من عليهما
 اذا وقف تحصيل على ما في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 حقوق الجاهل على عدم وجوبه في كل سورة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 استمر والله اعلم ولحديثنا في عدم وجوب الوضوء مع عدم غسل الخباء والضمير
 ووجهه في حكمه حكيم اي وصف الغسل الذي سار عنه انا بعد اسبغ التيمم واما
 السند فبوجه عليه السلام في اخر واي وضوء في من الغسل والبلغ على عدم الاحتياج الي
 الوضوء في شيء من الاماكن كما هو في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 وان اخذت عنه من غسل الخباء والحديث الرابع ولما في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 اعادة الغسل في من وجد بلاء مستباحا بعد اذ لم يكن قد بال وضوء فاعلم الفرق بين ذلك
 على قول وعدمه ولا يفي وقوعه لا سبيل لعدمه وبعض الفقهاء فرق بينهما والصحيح
 الدابر على الاستتم في هذه المسئلة مع ما يروى عليها من الاحكام مشهورة وان كان الحكم في
 سند بعض ذلك الاحكام مجازا في الوضوء في قوله من التيمم ويجوز الصلوة المداومها
 واقعة بعد خروج البلاء اما المتوسطة بينه وبين الغسل فيجب ان لا يتأخر في صحتها
 لان الخلاف حديث جديد وتقول ان ادبر من بعض اصحاب القول بزموم اعادة الوضوء
 شيخنا الشهيد ما يراه في تذكره في فعل مستند لحديث المتقدم من محد وهو ان سئل
 ويكن حمله على الاحتياج او على من صلى بعد وجد ان البلاء وما تجل فاد الغسل
 الا ان لا يفي في حاله في غير صلاة في قوله كما قال بعض العامة وهو حال ضعيف لان
 انعمه هو غسل ما خرج لا ما في وهذا الوجه له يجب الغسل لا بعد خروجه عندنا
 وعند اكثرهم اي كلامه اعلم مقامه وما نصرة الحديث لثامس والثابع من ومو السؤل
 اسبغ الوضوء غسل بضع مما استدل به على احتياج بلوغ كل من ماء الوضوء والغسل
 ذلك المقدار وفي كلامه حواشي ان معنى الحديث انه صلى الله عليه وآله كان يتوضأ
 من ذلك الخلاء وكذا لاعتداله بامداد وفاداه ظاهر وقد مر الشك في التذليل الرطل
 الذي استدل به حديثه على ذكره رطل المدينه قل يكون شعرة ابطال ما عرفت وما يستفاد
 من حديث التبع تادي نسبة حجة امداد للرطل لمرارة المسكين في الغسل وحكمه عليه
 اسلام باناس انزل بالغسل فلا بد من صاع واحد محمول على التاكيد والمبالغة في بلوغ

ماء الغسل وبما المقدار من الماء من هذا الحديث ان ما غسل من غير من نسخة من نسخة من نسخة
 حيث اوردته عليه السلام في وجوبه لكونه كغسل الغسل في المسن ان التقدير في جعله غسل
 باق في ذلك سبيل ما دله على ما في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 ثامن عدم حواشي في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 مولى سار من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 بالاية الكريمة اي قوله جل وعز على ما في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 تقولون ولا حب الا عاري سبيل حتى تقبلوا اقاموا بالصلاة الواضحة التي لا يجد من قبله
 ثم ياتهم خذوا على صدورهم وامنوا ولا تعلم الا ان تواتر حديث في حالها حاله المذكور وان
 الشعب ان الذي ياتي المسجد ما ياتيه للصلوة وفي نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 على وجهها والظاهر انما حله الحياه والسنن من حل من من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 واما آخره فله بعض النسخ من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 ان امره والله اعلم لا نقول ان حديثه في الشكر وحلوا من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 اي ما روي في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 روي في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 لخافي اي نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 حكاية بعض النسخ في العربية من احاديث في كذا في الصلوات في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 نقول انهم في الصلوة وانهم سكارى مع معناه العتيق ويراد ما في قوله حاله ولا من المأخوذ
 سئل ما ضاعها العي الما بعد فذكره في كتاب الدكر بعد ذكر الاستحلام بعد ما يروى به من
 ان ياتي سكران بلفظ من ذكره في معني من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 اللفظ وقد حله في الكتاب المذكور من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 القلق معني احدها اقله القلق بقرينة قوله سحاه حتى تعفوا ما تقولون والآخر موضع القلق
 بقرينة قوله حل سحاه ولا حب الا عاري سبيل من كذا من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 بعد المعني من المتأخر من طلاء العاري من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 فان كلهم الامام عليه السلام في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 الحب والحاشي لا يفتن شيئا في المسجد محمول عند اكثر اصحاب سبيل التيمم وعدم سبيل الكراهة في
 والاول على سنن والظاهر ان في الوضوء من كذا من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 العارض من تيمم التحمل في احد السجدين هو المعروف في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 باستحبابه ضعيف وعطفه عليه السلام اصابه الحياه على احتلام الغايين في نسخة من نسخة من نسخة

مجلس في نسخة
 من نسخة من نسخة

مجلس في نسخة
 من نسخة من نسخة

نہایت افسوس

۲۲۵

فما هو العمل

جانب

[illegible]

و مدام و مولود و مولود و مولود
منا و مولود و مولود و مولود
مولود و مولود و مولود و مولود
مولود و مولود و مولود و مولود
مولود و مولود و مولود و مولود

مجلس شورای اسلامی

حكم لا يستفاد من القليل من وجوب الوضوء عند كل صلوة والتميز من ذلك ابدال القطنة
 ولعل هذا مستثنى من العفو من نجاسة ما اتم فيه الصلوة ولم يفرغ الاضطرار ما يدل عليه
 ولكن مرجع العلامة في التتميم انه لا خلاف عندنا في وجوب ابدال الوضوء على من اغتسل
 للرجوع الى البيت ولا يبعد ان يكون المراد من ابدال الوضوء ان يغتسل في كل مرة
 وقوله عليه السلام ينفذ الدم باليد الى العجوة الظاهر ان المراد به ما لم يبق الكبريت واما التي بقيت منها
 كالكبريت ولا يمسح بها بالتوسط فلا كراهية في مسحها مع احوال القليل الغسل على
 العجوة فقط والمستنبط ذلك من الاخبار العجوة لا يخرج من اشكال الظاهر منها ما وانما للقدم
 الثالث العجوة بالكتين في وجوب الغسل الثلث كما ذهب اليه ابن الجوزي وان ابي عبد
 والحقق في المعززة العلامة في التتميم وهو المستفاد من اطلاق الحديث الثالث والرابع والخامس
 والظاهر انما هما في الحديث الخامس في قوله عليه السلام اذا جازت ايامها بغير ركعتين فليغتسل
 ولا يغتسل الا بركعتين من كل ركعة من كل ركعة ولا يغتسل الا بركعتين من كل ركعة من كل ركعة
 انما اذا دخل ذنبه بين فخذه والرداء ان تعدي في ركعة طويلة تشدا حد طرفها من قدم
 ونحوها من بين فخذه وتشدا طرفها من خلف والركب يتون من طرفه جيفة وقوله
 عليه السلام وتحتل مضبوطا في بعض نسخ التهذيب المعتمد اثنين البعثة المستندة وفي
 بعضها تحتل اثنان الشاه من فوق والبا للوصد وقد يفسر على الاول ربط طرفه تحتل بالضم
 يقال لها تحتل على عجزها وفي القاموس الحث المردود على كسرة غلبت ايض صغير تتردد
 به ويفسر على الثاني بالاحتبة وهو جمع الساقين والتخزين الى الصدر نجاسة ونحوها يكون
 ذلك موجبا لزيادة غسلها من تدبى الدم وفي بعض نسخ الحديث ولا يخرج والمراد انها تحتضب
 بالحق ولعل النسخة الاولى مع الفعل قوله عليه السلام وتقيم فخذهما في السجدة لعل معنى
 ملاذ خارج لذلك عدي لي وان جعلت الطرف حاكما للستر لم يخرج الى القدمين والواو في قوله
 عليه السلام وسار جدهما خارجا واو الحال وقد نقص هذا الحديث وساقه اما في وطى المسحاة
 وهو ما لا خلاف في جوازها في كل حال لانا خلافا في اشتراط ما يوقف عليه الصلوة من الغسل والوضوء
 ففي بعض الروايات الضعيفة ما يدل عليه فظاهر الاحاديث المعتمدة اطلاق الجواز كسبل
 وافق والحديث السادس يدل على ان المسحاة اذا لم تجاوز ذمها القطنة اذا اتمتها ولم يسبل
 اذا فرغ منها فغسل عليها واما عليها الوضوء وان سار بعد طرح القطنة فعليها الغسل وانما الجواز
 الدم القطنة الغسل وسار عنها فعليها الغسل الثلث وربما استدرك على وجوب غسل واحد
 في كل صلاة للتوسط وهو كما ترى ولا يخفى ان قوله اعطى من في قوله عليه السلام من الوقت الذي
 كانت ترى فيه الدم لا ابتداء الغاية وفي قوله من الشعر الذي كانت تقعد فيه للخصيصة اي
 حال كون ذلك الوقت من الشعر وما تضمنه الحديث السابع من التعجب المراد به التعجب

والغسل

والغسل في قوله عليه السلام في اخره وان لم يجز الكبريت على من اغتسل واحد كما يمكن ان يراد غسل الاستحباب
 ويمكن ان يراد غسل الفاس فلا يستلزم سبلا وجوب غسل واحدة للتوسط منه حوله وقوله عليه
 السلام في الحديث الثامن تسحاض اي يستبرأ بالدم وقد يترامى ان هذا الحديث مروي عن النبي صلى الله عليه وآله
 على انها اذا اغتسلت عادت بها وغسلت للحض واستغفرت لا يجب عليها غسل آخر للمصلح الي
 يخرج الدم من وراء النوب الذي استغفرت به وهو يقتضي الحاق التوسط بالقليل في عدم
 وجوب الغسل اللهم الا ان يقال انه انما يدل على انها اذا اغتسلت واستغفرت غرض من
 حكم للحض ولكنه لا تعلم عدم نقائها فانه لا يجب عليها ان تغتسل الدم في كل ارب لعل ما يقتضيه
 مرتبة بل تقول ما تقول المسحاة القليلة بناء على ما تقدم خروج دم بعد اغسل زائد على اقل
 مراتب الاحتياط وانما يجوز لها الاستمرار على عدم تغسل حال الدم الى ان ينقذ من وراء الوضوء
 الذي استغفرت فيه فتعبر حينئذ حاله وتقول ما يقتضيه مرتبة فلم يظهر من الحديث انه
 لو تغسلت حال الدم في الاشارة وغسلت حصول الحالة التوسط لم يجب عليها الغسل الا في وقتها
 ليكون من ترك الظاهر هذا غاية ما يمكن ان يقال وللظن فيه مجال واسع واسه لعل وقد يند
 بالحديث التاسع على ان المسحاة اذا اغتسلت بالاعمال النهار سبيل يومها وفيدت
 بالاعمال النهار باذ لا دخل لغسل اللب المسحاة في صحة صوم يومها الثاني واما غسل اللب
 المامية فقد توقف بعضهم في مدخله في صوم يومها المستقبل وقيل بغير من انما
 المتأخرين قد ساء له روجه بانها قد تغتسل في الليل اجزا من غسل العائنين وان اخرج
 الى الغي بطول الصوم وهو غير بعيد لكن اصل اشتراط صوم المسحاة بالغسل محل تأمل فان
 هذا الحديث مع اخباره معلول بقضائه ايجاب قضاء الصوم دون الصلوة ولا خلاف
 بينهما على ذلك التقدير والتجسس على ما اذا لم يكن ما لم بان عليها الغسل محل صلوتين
 وهو كما ترى وربما حمل على ان ما تضمنه من انها لا تقضي الصلوة معناه انه لا يجب عليها قضاء
 جميع الصلوات لان بعضها كان في ايام الحيض وهو مع عدم الكلام فان الصلوة في قوله
 السائل هل يجوز صومها وصلواتها المراد بها الصلوة التي كانت بها في شهر رمضان وهو الزمان الذي
 استخانت فيه كما يدل عليه قوله طهرت من حضاها ونفاسها من اول شهر رمضان وليس
 الكلام في الصلوة التي وقعت عنها اتمام حضاها قبل دخول شهر رمضان واما تعليق الجار
 في قوله من اول شهر رمضان بالحض او الفاس فمع انه من ظاهر الكلام برأيه لا يجدى نقضا
 وانه اعلم بحقايق الامور **فصل الثاني في النفاس تسعة احاديث** **أما** **الاحاديث** **الاول**
 عن احمد طائفيها السلام قال انما نكح من المولى اياما التي كانت نكح فيها لم تغسل
 كما تغسل المسحاة **ب** زرارة قال قلت لابي عبد الله ما تقول في نفاسها في شهر رمضان
 وان اغتسل الدم ولا اغتسلت واحتلت واستغفرت وملت للحديث وقد مر في غير الحديث

محمد بن سالم فقلت لا يبعد اسمعيل عنكم فقد انفك حتى قيل قال بن سريج عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وقيل **ابن سنان** قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان فقد النفاة تبع غزاة يملك فان رأت
دما صنعت كما صنعت النخاسة **محمد بن سنان** الي بن سريج عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت النخاسة
كم فقد فقال ان اسراء بنت عيسى بن مهران سالت ابا عبد الله عليه السلام ان تغسل الثمان عشرة وكحل العين
تستظهر يوم اوبى من **ومن ثمة** الفيل بن يسار وزاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
يكن من الصلوة ايام اقرها التي كانت تحت فيها ثم تغسل وتغسل كما فعل النخاسة **ومن ثمة** الفيل بن يسار
زارعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال تغسل النخاسة فيها التي كانت تغسل في الحصى وتستظهر يومين
مترين مكي عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة تيسبها الفيل بن يسار او يومين فري الصفرة او
فقل تغسل في ماء ندف فان غلب الوجع فنامتها صليت ثم تغسل على ان تغسلها من الوجع فغسلها فقل
تلك الصلوة بعد ما تفر **يونس بن يعقوب** قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول النفاة تجلس ايامها
الي نكاحات كانت تخيفهم تستظهر وتغسل وتغسل **اقول** لم يحدث في تحديد النفاس مخالفة
كما نرى الا انه لا خلاف بين اصحابنا من قول اسمعيل في انه لا حد لقله فإذا ان يكون لحظ وانا
لخلاف في الجواز والسفاد من الحديث لمؤول والثاني والثالث والسادس والسادس والسادس والسادس
الغزاة والي هذا ذهب الشيخ وابو العلام وان البراء وابو ديس والمفيد في احد قوليه من
الحديث الثالث والخامس انه غايه عن ربه قال الصدوق ابن الحسين والمفيد وسائر المفسرين قوله
الآخر من الحديث الرابع انه تغسل عن وجهه ولا يحضره ان احد من اصحابنا قال به والعلامة في المختلفه
ام الجمع بين كل هذه الاخبار فبعد الثمانية عشر للبداء والادوات العادة فعدتها والشيخ في
اورد اخبارا مخالفة موبى ما ذكرنا بعضها من لعل الاستدلال في ثلثين بعضها في اربعين
والخمين وفارجد ما ورد في الحديث الخامس لا بد من غسل ايام النفاس في كل عتق واما ما يدل على
انه صل الله عليه وآله امر ما بعد الثاني عشر بالاعتزال وانا كان فيه جرحا لوقال ايام النفاس مثل من يونا
وليس هذا في الجرح ان قد مر مره اخذ في تقدير الجرح من الاخبار الدالة على الزيادة على العز فخالطت
في الكلام على هذه الاخبار طرقت اصدها ان هذه الاخبار اخبارا مختلفة الالفاظ متضادة للعاني يمكن
العمل على جميعها المتضادة ما يخل بعضها لانه ليس بعضها بالعمل عليه وفي بعضه والثانية انه يمكن ان
تكون هذه الاخبار خرجت من النقبه لان كل من يخالفنا ذهب الى ان ايام النفاس كن ما نقوله ولهذا
اختلفت الالفاظ في الحديث كما اختلفت العامة في مذاهبهم فانه عليهم السلام اقتوا كل قوم منهم على حسب ما عرفوا من
ارأبهم ومذاهبهم والثالثة انه لا يمنع ان يكون ايام النفاس اياما في ايامها فقل عليها هذه الايام فلم تغسل
فامر وما بعد ذلك بالاعتزال وان تقول كما نقوله السجاسة ولم يدل على ان ما قلنا في هذه الايام
كان حقا هذا كله بل نقول انه انما طاب نراه ابد كل هذه مرفوعة ابراهيم بن هكلم قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام فقلت اني كنت اقد في نفاسي عشر من يوم احق افوتني ثمانية عشر يوما فقلت ابو

[illegible]

عليه وآله فلهذا الذي استنفذ النار **ق** رزاع عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادركت الرجل
عند النبع فنفذه كلمات الفزع فآله الله السلام الكريم لا اله الا الله العظيم سبحانه الله رب الموت
السبح ورب الارضين السبح وما بين وما تحتين ورب العرش العظيم والحمد لله
رب العالمين قال وقال ابو جعفر لو ادركت مكرمه عند الموت لنفعتها فقبل لا عبد الله
بما ذكر كان ينفعه قال بقلته ما انتم عليه **ح** حفص بن الغزالي عن ابي عبد الله عليه السلام
انكم تلقون موتاكم عند الموت لا اله الا الله ونحو تلقى موتانا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله
ط خطبي من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حضر الميت قبل ان يموت فلقنه شهادة ان لا اله الا الله
وحد لا شريك له وان محمد عبدي ورسولي **يحيى بن سابط** قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
في الميت تدمع عيانه عند الموت فقال ذلك عند معاينة رسول الله صلى الله عليه وآله في ربي
يسر دم قال ما ترى الرجل يري ما بين وما تحت وما بين وما تحت وما بين وما تحت وما بين وما تحت
بالبناء للمفعول من سجدت الميت تسجدا اذا مدت عليه ثوبا وينزل به بالنار للمفعول
اجتماعا حصر الموت وما تضمنه الحديث الثاني والثالث من ان النقل الى الصلوة متروك بتعسر
الشرع موقوف عليه بحال اطلاق جماعة استحباب نقله الى الصلوة والحديث الرابع والخامس
ما استدلل به جماعة من اصحابنا على ما هو المشهور من وجوب تنقيح الميت الى القبلة حال الغسل
وربما استنصر **يحيى بن عمار** قال ما هو الوجه اليها بعد الموت ولما من ليس مرجحا في الوضوء
وهذه النسخة في الغسل الى الاستحباب وهو قول السيد المرتضى وان ادريس وتبعها الحق
في المعبر ويكره ان يقال ان الغسل جريان قوله عليه السلام اذا ماتوا غسلوا على ودينوا حيا
خير بان اطلاق الميت على المنزلة الموت شايح في الاستحباب في الاجابة على الحديث الثاني
والثامن والتاسع والعشر والظاهر ان الحكم بحرية بمعنى الامر فالاول عدم الخروج عن
المشهور وقوله عليه السلام في الحديث الرابع مشهور بحجة القبلة كتابية من توجيهه اليها والظاهر
فقدت حجة زبداني تلقاه والظاهر ان المراد موضع الغسل الحفرة التي يجمع فيها ماء
الغسل ولست قبل البناء للمفعول بمعنى الاستفاد وقد دل الحديث على وجوب التوجه الى القبلة
والاحتمال ايضا وكثير من اصحابنا على استحباب ذلك كجسي الخلع فلهذا استدلنا به في قوله
الحديث السادس والتاسع على استحباب تلقيح المتضرر كلمات الفزع ويستفاد من آخر
الحديث السابع تلقى الا قرر بالآية عليهم السلام وهو المراد من قوله الله انتم تلقون ما انتم عليه
وفي رواية اخرى عن الصادق عليه السلام انه قال لو ادركت مكرمه قبل ان تقع النفس موقعها العلية
كلمات يسمع بها ولكن ادركته وقد وقعت النفس موقعها فقال له ابو بصير جعلت فداك
وماذا لك انك لم تقرأ هو الله ما انتم عليه فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله وآية
وفي رواية اخرى لقنه كلمات الفزع والشهادتين والقرآن بالتبوء وبعد واحد حتى ينطق به

مهم وظاهر هذا الرواية يعطى تكرار التلقيح من بعد اخذ اليه لئلا يقع التلقيح في غير وقته
الحديث العاشر من معاينة رسول الله صلى الله عليه وآله عند الموت فقد ورد في الاحاديث متعددة وفي بعضها
دلالة على انه يعاين امير المؤمنين عليه السلام فيقول الايات النبوية عليه السلام في حال الطهارة والقداسة
التي اوتها يا رسول الله من ميت بري من مومن او صافي قلبه مشهور في الحديث ان الذي نفسي اليه
عليه السلام **الفصل الثاني** في كيفية تغسيل الميت واحايه غانية عن حديث **الاول** من **الحديث**
ابن مكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن الميت فقال غسله على وسد ثم اغسله على اشر ذلك غسله
اخرى بل وكافور ودربر ان كانت وغسله ثلاثا بارق فقلت ثلاث غسولات لجدك كله قال
نعم قلت يكون عليه ثوب اذا غسل قال ان استطعت ان يكون عليه قميص فغسله من تحته وقال احب
لن غسل الميت ان يلقي عليه الحرقعة حين يغسله **ب** يعقوب بن يقطين قال سئلت ابا عبد الله
عليه السلام عن غسل الميت افيه وضوء للملوك ام لا فقال غسل الميت يدرى امره ففعل بالمؤمن
غسل وجهه ورأسه بالسدر ثم يقام عليه الدار ثلاث مرات ولا غسل الا في قميص يدخل رجل
به ويصعد عليه من فوقه ويجعل في الماء شي من سدر ونبي من كافور ولا يصير بطنه الا ان يخاف
شبا فراقه فيسحق ريقا من عيران يعصر ثم يغسل الذي غسل به قبل ان يغسله الى الكعبين ثلاث مرات
ثم اذا اكتم الغسل **ج** حزين قال اخبرني ابي عبد الله عليه السلام قال الميت يبذل بقرض ثم يؤم وضوء
د علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلت عن الميت يغسل في الفضا قال لا بأس
وان يترسب فواض **هـ** محمد بن الحسن العطار قال كنت الي ابي محمد العسكري عليه السلام
هل يغسل الميت وماه الذي يصب عليه يدخل في يبر كيف فوقع يكون ذلك في بلاء **و**
رزاع قال ابو جعفر عليه السلام لا يسخى الماء للميت **ز** يعقوب بن يقطين قال سئلت ابا الحسن
الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على الغسل وموضع وجهه على القبلة او يوضع على يمينه
ووجهه على القبلة قال يوضع كيف يشاء فاذا اطرو وضع كما يوضع في قبر **ح** عبد الرحمن بن
ابو عبد الله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت كيف يوضع قال ان عبد الرحمن
بن الحسن مات بالابواب مع الحسين عليه السلام وهو مجرم ومع الحسين عليه السلام جرد اسن من الجلود
له من جعفر وضع به كما يضع بالميت وعطى وجهه ولم يمسح بطنه قال ذلك في كل شيء
عليه السلام **ط** محمد بن مسلم عن ابي جعفر والي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن الميت كيف يوضع
اذا مات فلا يغسل وجهه ويضع به كما يضع بالحلال غير ان لا يغسل بطنه **يحيى بن عمار**
بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا مات احدكم ميت شجره ماء القبلة وكذا كذا اغسل
الحديث وقد مر في الفصل الثاني **يحيى بن عمار** بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل
الميت كيف يغسل قال يغسل وسدرا وغسل جده كله وانما اغسل يديه وكافور ثم يغسله في
ماء فقلت ثلاث مرات قال نعم قلت فاما يكون يغسله حين يغسله قال ان استطعت ان يكون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَأَمَّا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمُرَادُ حَالِ
الْقَاتِلِ قَتْلِهِ وَبِحَيْلِهِ وَمَا لِي بِهِ

كتاب الفلق انتباهه تعالى من صحيح حفص بن الخضر بن أبي عبد الله عليه السلام في المرقآت
ومعها أضما وزوجها انتهى يصل عليها فقل آخوها الحق بالخلق عليها والخلق طلب تراه طرعا
القبلة واعتبره بعض الأصحاب بأن هذا موثق وهذه كصحة الخبر والقبلة إنما يكون سجدتها
في السند والجواب أن هذا وإن كان موثقا إلا أنه ما التفت عليه الأصحاب في العمل بمضمونه كما هو
في المرفوع في بعض وذاك وإن كان صحيحا إلا أنه موافق لنذهب العامة كما مر في السجدة في كل
الاضمار فالحمل على التقيد والامتناع مع أن هذا لا يفتقد بالتفتي لأصحاب خارج عن ذلك
تراه من جهة الجار والحق في وجوب العمل بالقرآن كما ذكرنا قبل هذا في بحث الفاس والرحمان
عند في من الجانب والحمل على التقيد لنا هو المرجوح وأما علم ومانعه الحديث الرابع
من فصل لفظ هو المعروف بين يدي الأصحاب كحكم شرط كونه لأربعة أشهر واستدراكه
المتن في انقطاع مقطوعة أحمد بن محمد بن ذكره قال إذا دام للقطر أربعة أشهر غسل وبهذا
الحديث أيضا وهو يعطي التزام بين استواء الخلق في الأربعة وقد بينا في بابي بعض
الأصا من الخراج فيه عيبا إذا الظاهر أن تعلق الروح بالنا يكون بعد استواء خلقه ثم
قال لمحقق طاب ثراه ولا مطعن على الروايتين بالقطع سند الأولى وضعف سنده في سند
الناحية لأنه لا معارض لها مع قول الأصحاب لها هذا كلامه وقرب منه كلام شيخنا
الذكرى ولا بأس به وقد دل هذا الحديث على وجوب التكفي ولم يذكر الشيخان وقال
ابن التراج ليع في حرفة ويظهر من هذا الحديث تكفيه في قطع تلك جملة للتكفي على العروق
شرعا وما دونه فالظاهر أنه مما لا خلاف فيه كما لا خلاف في عدم وجوب الفلق ولا الحج
ولم يفت على هذا الحديث عليها يعني للأمام وأما سبب العلم **الفصل الرابع في التكفي**
والخطوط والتجريد بين سنة عن حديث **الصحاح** أو من ثم الأضارب **قال سمعت** أبي جعفر
عليه السلام يقول كفى رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثة أنواع مرد أمره وهو وثوبين
أبيضين صحاريتين **باب** محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال ينبغي الرجل في ثلاثة أنواع
والله إذا كانت عليه في خمسة دبر ومطق وخار ولفاوين **باب** زنده قلنا في جعفر عليه السلام
لعمامة التكفي قال لا إنما التكفي العروق ثلثة أنواع وثوب تام لا أقل منه يوارى فيه
جسد كله فإذا دق فوسنة إلى أن يبلغ منه فإنه إذا دق فتدبر والعامة سنة **باب** محمد بن
إسماعيل بن بزيع قال سألت أبا جعفر عليه السلام إن يار لي يغيب عنك لكفي ففت به في وقت
كيف أصبح جعنت حدك قال أسرع أزراره **باب** أحمد بن محمد بن سنان قال قلت لأبي عبد
الله عليه السلام كيف أصبح بالكفي قال يؤخذ خزيمة فينصبها على مقدمة ورجليه قلت فإلا
قلنا إنما لا تعد ثوبا لا تنقض ليغم ما هناك لئلا يخرج منه شيء وما يقع من ثقبه أفضل منها
باب أحمد بن محمد بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال التكفي من جميع المال وقال عليه السلام كفى الزنا على زوجها

وی

مجلس
در روز پنجشنبه
تاریخ ۱۳۰۲

منہم منہم
منہم منہم

اوامانت **زارع** عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل مات وعليه دين وخلف قبرا
 عن كفه قال يجعل ما تركه من كفته لاني نحن على ما نمان بكفيه ونقض دينه ما ترك **زارع**
 عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف اضع بالمعوية قال تضع في فيه وسلسله
 واثار السجود من وجهه ويديه وركبته **زارع** قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني كنت
 اذا استلمت بمحل معصية فقلت يتجاني منه العذاب والساب ما دام العود رطبا
 انما الساب والعذاب في يوم واحد في ساعة واحدة قد مر ما يدخل القبر ويرجع القوم ولما
 جعل العفتان لذلك فلا يقيد عذاب ولا صاحب بعد جوفها ان شاء الله تعالى **سنان**
 ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت قال ضحك **ابن ابي عمير**
 بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اريد واكلان موتكم فانها زينتكم **سنان**
 ابي عبد الله عليه السلام قال كتب ابي جعفر في كتابه ان الكفن في التراب احسن من الجرد
 بعلي فيه يوم الجمعة وتوب آخر وقص فقلت لابي م كتب هذا فقال احاف ان يعكس الناس قرا
 قلو كفته في اربعة اوضه فلا تفعل قال وبعده بجامه وليس تعد العمامه من الكفن لما بعد
 ما لي به **الجديد** عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت ان تخط الميت فامد
 اليه **سنان** فاسح به اثار السجود منه ومفامه كلها ورأسه وحجته وعليه صدره من الخمر
سنان جمل بن دراج قال قال ابن جبريد قد مر خبر توضع واحدة من عند الترقوة الي ما خلفها
 الجمل بن دراج في الايسر من عند الترقوة الي ما خلفها فوق القيس **سنان** عبد الرحمن بن ابي
 الله قال قال ابي عبد الله عليه السلام لا يني يكون مع الميت الجريد قلانه يتجاني عنه ملائكة ربه
سنان علي بن ابي حمزة قال كتب ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت في بلاد ليس فيها عمل فكل
 مكان الجريد من الشجر الغل فاحاب يجوز من شجر آخر **سنان** الرضا بن ابي بصير قال
 وقد سئل عن الرجل يموت في بلاد ليس فيها عمل فكل مكان الجريد من الشجر الغل فاحاب يجوز من شجر آخر
 والمراد من الدرر القيس والمنطق كبر شقة نلبها الماء وتند وسطها من رسل الاعلى على
 الامفل الي الركبة ولا مفل يجز على كذا قاله صاحب القاموس ولعل المراد هنا الجريد كما قل
 شيخنا في الذكرى وقال بعض اصحابنا لعل المراد به ما يشبه الشدايق وهو كما ترى **سنان**
 بكر القاء ومقتضيه الحديان الاولين والثاني عن من كفن الرجل في ثلثة ثياب تسمى
 اطلق عليه الاصحاب سوي سوار فاما كتي الواحد والاحاديث الدالة على الثلثة كثيرة
 ولست ادر شيخنا في الذكرى سوار بمقتضيه الحديث من قوله عليه السلام وتوف تام لا اقل
 منه لم اجاب بانه يحمل التوبه انما على التقيده لانه موافق لمذهب العامة من اجزاء الواحد
 والجريد بانه من عطف الثياب الخاص على الثوب كما ترى **سنان** في هذا الحديث يختلف
 في بعض نسخ التهذيب كما نقلناه وبوافقه كثير من نسخ الكتاب وهو المطابق لما نقلناه

هذا الحديث في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

سنان

شيخنا في الذكرى وفي بعضها هكذا الفروغ من التوبه انما لم لا اقل منه وهذا نسخ في المواقفه
 لما نقله الحنف في الغيرة العلة من كفته الاستدلال لولفظة تلم فيها من بينه خنوصا وهو
 ثم وفي بعض النسخ الغيرة من التهذيب او توب تام بلغة ابي عبد الله عليه السلام في موافقه
 للنسخ الاولي على اول الكتاب التقيده ويكن حمل على حال الضوء ايم ومقتضيه كذب التوب
 والثاني من النسخ في التزم بدل على انها احد الاصول الثلاثة في قوله كافته ايم الفاضل وان
 ان يغفل عن الاحتجاب كون القطعة الثالثة حرة للجملة استجيب زبادة ما عليها كذا في نسخة كاهن
 المنور ولتر في المذكور في حديث خامس في التي سوسا بالعامية وقد نقص جبريوس
 انها في قوله بغيرها شترت من حق يده ويضم بها فذاه ضارته في ذلك على قوله
 يخرج راسها من تحتها الى الجانب الايمن ونحو في موضع الكف وقد قطع الاصحاب الاحتجاب بالوبر
 كان في قولنا عليه السلام انها لا تقدمت في التوضيع لضم ملهناك كذا في نسخة من نسخة
 من النسخ افضل منها نوع اشعار بذلك ولا زلة في قولنا عليه السلام من سنان فقلت حاله ان يرد
 به الجريد وهو الذي يشهد من الحقين الى اسفل البدن وقد ورد في اللغة الحلة وكل منها على
 الامور وان كان المعروف بين الفقهاء كسما المتأخرين ان الارزاق من التوبه لعل البدن واراد بقوله
 فالارزاق استفسار من الامام عليه السلام انه هل يستغني عنه بهذه التوبة ام لا ويجوز ان يكون
 ان الارزاق من التوبه من التوبه وبه يتم الكفن للفرق في هذه الزبادة فاحاب عليه السلام بان يغني
 حدة من الكفن فلا يستغني به من ثياب التوبه ولا يربط قطع الكفن هلق الثلاثة ومقتضيه
 حديث السادس من الكفن من ثياب الارزاق من التوبه والارزاق من التوبه من التوبه في ذلك
 كما لا يخفى في نقد سعي الديون كما في الحديث السابع ولا سيما ان المراد به الواجب ما لا يتحقق
 التوبه من التوبه ونهاه قوف على ثوب التوبه ومقتضيه ان كفن المرافعة رويها
 ما نقل الشيخ في الخلاف لا يتناقض فيه وان كانت ذات مبدل والحق في المسود الكفن مودة التوبه
 ونوعان ادريس وهل يعرف في الزوجين للطبقة والناشر والناشر والمنفع بها جمل ذلك لعدم
 وجود التناقض في الخلق في التوبه اولى ويظهر من نسخة الذكرى التوفيق فيه وهو في موضع
 ومقتضيه الحديث الثامن والثالث عشر من التخطي لا خلاف في غيرهما لاصحاب رضوان الله عليهم
 لما لا خلاف في مواضعه فالمنع لخصاصه بالمصادقة ورد البعد وانما يقال لا خلاف في
 النص والسمع والتم والفاصل والحزان في له بما عدا النص ولعل عدم ذكره عليه السلام اياهما في الحديث
 في حديث الثامن لانه راجع الى اثار السجود والحاجة في لهية السلام في الحديث الثالث عشر وعلى صدره يتعلق
 بجمد وفي اي وضع على صدره ويحمل على نفسه باسح وهو بعيد ومقتضيه الحديث التاسع والرابع عشر
 وما بعده من وضع الجريد مع الميت بما توافقت به الاخبار وانعقد عليه اجماع الاصحاب من انهم
 والجريد موت الجريد وهو من الخلق اذا جرد عن الخوص اعني الورق وما دام عليه الخوص لم يمت

هذا الحديث في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

وعاروه مديني من ابي جعفر عليه السلام قال ما احب الي مني شي الا ان اكون في بيتي فليكن في جني السرى وقال
 ابن ابي عمير بوجوب التأخر خلف جنازة الناصي لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن
 جعفر يعني صاحب الجنازة بين يد يهاو للشيعون وراها لما روي عن الناصي عليه السلام تقدم سرير
 ابنه لم يجعل بل حذاء ولا مردار وما تقدمه طرب النكت من اهل البيت حتى جوس الشيع حتى يوضع
 الميت في حذاء هو مستند المحقق والعلامة وابن ابي عمير وابن حزم في القول على هبة وخلف
 في ذلك ابن الجوزي بخلافه وروى في عبادته من صلت كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذ كان في جنازة
 لم تجلس حتى يوضع في القبر فقال يعقوب بن ابي عمير في قوله تعالى قل اني اذ كنت في القبر
 جرد لا ارا كل تدل على الدوم والحسين الجرد انما هو الخلفه ولا في الفعل خاصة وللحق القوي
 الفعل عند التعار من هذا كلامه طاب ثرا موات خير بان لا يكون ان يقول ان احب الي مني
 الفعل بل بقية عليه لم خالفهم ويكن ان يحجج به بقا الحديث لحادي عن من في الفعل لا في
 من هذا الفعل وهو ما رواه دلود بن النعمان عن جوس الرضا عليه السلام قبل اذ دخل الميت القبر
 ان الرضا بالحديث في قوله عليه السلام حتى يوضع في حذاء القبر سواء كان داحدا ولا وما تقدمه حديث
 الحاسر والتاخر من حمل الجنازة من حوائرها الذي هو النزع الذي اطلق صحابنا عليه السلام
 على ما نقل الشيخ عليه السلام في هذا ان بيده يقدم السرير ليعين ثم يبر عليه الى موضع ثم يجر
 الا يبر ثم يدور حوله حتى يرجع الى المقدم وقد رواه الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السلام قال
 قال فان لم يكن سبي فيه فان نزع الجنازة الذي جرت به سنة ان تبدأ باليد اليمنى ثم باليد اليسرى
 ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى حتى يدور حوله وتعمل فرج حيان السنة بافضليته لا باصل السنة
 وما في الحديث السابق واهل بيته من نزع الجنازة رباوي في كتابي الحديثين الا ضربا في من جهات
 الجنازة على تقدمها وشي الى حد جاسيها والجار بكر لكاراهة مدود العطار له حرار
 ولان ومقتضيه الحديث في النائم من القول المنكر عند هذه الجنازة هو المستند في
 السجاب ذلك والمواد بخلق تاريخ على شخص واخرى على جماعة الناس والمحرم الفاكه اخرته
 الميتة احده قال شيخنا في الذكر ان المعنى لم يحلني من هذا القيل ثم قال لا ياتي هذا الصلابة
 في الامة غير مقيد بوقت في حال الاضطرار ومغالبة ما يجب كارهوناه عن الصادق عليه السلام
 في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما احب لقاء الله تعالى احب استقاءه ومن كره لقاءه كره
 انه لقاء قبله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز الموت فقال ليس ذلك ولكن الموت اذا حضر الموت بشر
 لرضوان الله وكل منته فليس شي احب اليه مما لا ما فاب لقاء الله واصلا لقاءه وان كان اذا
 حضر بشر بعد الله فليس شي احب اليه مما لا ما كره لقاءه فكره لقاءه ثم قال قد كره الله وجهه ومحزان
 يكنى بالخنزير عن الجوزي لا اله الا الله على خلاف الموت وبرد بالخروج من مات دون اربعين
 من حله طارعه ويمكن ان يرد بالسوا سنة الحسن عا معا دمعان السواد في القول يكون

الراد لله الذكيم يحلني من عتبة الناس الذين يؤمنون لله في يومه ولا استعجال الموت والله اعلم وبها
 استبعاد من الحديث للعارض جواز الحضور في جنازة الكافر للمسلم عليه بل رجحنا القيام على القبر الذي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يفعل بالمسافر في الوقوف على قبره للمسلم كماله في جمع البيان ومقتضى
 عليه السلام في آخر الحديث فامري من هؤلاء من لا يملك ان يكون ان عارضا على انهم من النبي
 من الله عليه وآله ما كل من يكره الظاهر ويجب من غير الظاهر واحدا من الدعاء على ابن ابي
 واستفاد من الحديث لحادي عن امور **الاول** تاكد كراهة الصلح على الميت حيث جعل عليه السلام
 من السائل ولعل ذلك بالنسبة الى الملة اذ اسرع موتها الا جانب ان لم يجعل مطلقا مع الملة
 موتها الا جانب من ما يلزم خوف نفسه لانه ومنه ما ذكره بعض علماءنا في كلامه في
 في كل الحاج انشاء الله تعالى **الثاني** ان روي بالامور الباطلة وسلمها لا يمتنع عذرا في
 التمسك من قضاء حقوق الاخوان **الثالث** ان موافقتهم باقتضاه من الاستدعاء من الاقارب
 على السير من الكلام وتادية للمقوق ليس افضل من مخالفتهم في ذلك بل الامر بالعكس **الرابع**
 ان تعجيل قضاء حوائج الموتى ليس اهم من تشيع الجنان بل الامر بالعكس ولعل عدم سوال
 زرار عن رجا الله حاجته من الامام عليه السلام في ذلك الجمع وراى تدبيره في جعله منها
 لا هناك كانت مثله دينيه لا يملك اظهارها في ذلك الوقت لحضور جماعة من المخالفين فانه
 ان يرجع عليه السلام لخلق وبسالة عنها وبما استفاد من الحديث الثاني عن رجحان اتخاذ
 النعش للميت وفي الصحاح نقضه الله رفعه والنفس من الميت سبي بذلك لا ارتفاعا فانه
 لم يكن عليه ميت وآمن ساء اعلم **الفصل السادس** في الدفن ومقدار ما يورثه وتوابعه
 ثمانية عن حديث **الشيخ** عبد الله بن سنان عن محمد بن اسحق بن عمار قال جعفر بن ابي عمير
 الميت دون القبر عليه ثم واه **ابو بصير** عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سلت الميت فقل
 بسم الله وبالله وعلى من روي له صلى الله عليه وآله وسلم في رجمته الى عذابه فاذا وضعت
 في القبر فضع يده على اذنه فقل الله ربك ومحمد بيكر والوان كنك فقل **الامير** زرارة
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قال اذا وضعت الميت فقل الله وبالله وعلى من روي له صلى الله عليه وآله وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وآله واقرأ اية الكرسي واضرب بك سيدك على منكبيه فيقول فيقول
 فليس قل رضى الله به رنا وبالا سلام دينا ويحد من الله عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 امام زمانه **معويه** بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان البراء بن معمر ياتي الانصار في
 بالدينه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حفرة الموت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صلب في بيت المقدس فاوضي البراء اذا دخل الى بيت الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر
 بالسنة **كا** كان ابن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام جعل على الميت عليه السلام قبل ان يلقى الله
 لينا فقلت اريد ان اجعل الرجل عليه اجر هل يضر الميت **قرا** **ابو بصير** عن ابي عبد الله عليه السلام

سبل وظاهر كلامهم بغير ما لا يشترط مع الوضع في تخاية رسول الله فكلنا بمنزلة القبر فلا يجرى
تفصيلها اذ لم ترتب بدو النفل وتخايه من حات التي مرتز وهي لك وكان حقها ان نكر القبر
تركها من قبالها والوكار بالجرى بل القبره ونقل وكاء الوعاء واوكاه ابي مندرسه واسكن في حقه
السلح امر على وزن كرم ولعله مضمون معنى الضم فلذلك عبد بالي واخلف بالضم والكرونة السحاب
يقال من ذهب لعميل او ولد او نفي يتعاضد خلفه اس عليك اي رد عليك مثل ما ذهب قال كان
قد هلك له والد او ام واخ قلت خلف انه عليك بغير الفاي كان له خليفة والدك او من قد نتر
عليك ابن وجوز بعض اللغويين اخلف بالانف يعني عوض في اعيار والعقب باسكان التفاقا وكرها
الولد وولدي اولاد والغابر بالغين المجه الباني ولعل لفظة في المسيية والمراد الدعاء يجعل الباقين
من اقرار عقبه عوضا لهم من الميت وما تضمنه الحديث الثامن من نزاع النازع في القبر قوله واخوانها
وتخيل الارزاق هو في الامجاد من ان عليهم والفسوس يوم الدين وفي العهد اذا ففتح القاني ضمت
السب واذ صبت الفاء كرت السين وقبلت الواو بكاء والطيبان بفتح اللام وبها جعلت لاسه
مثلثة والعودتان بكسر التواو والفتح ضماد وما تضمنه الكفف عن ضللت والصائغ بالارزاق مما لا ريب
في استجابته وقد ورد في كحوظ الامكان من العهد اس عليه السلام قل اذا اردت ان تدفن الميت فليكن يغفل
من يزره في قبره من غيره وليكف عن فداء الامني حتى يغفر بالارزاق والمراد من قوله عليه السلام وان قد
احد ادم يكن هناك من يثقه من قبي لم يثقه وليكر انما يعلم ان ثلثه الشكاد من ولا يتر
بالهية عليهم السلام بالان ينهي اليام الزمان سلام اسلمه وما تضمنه الحديث التاسع عشر الكفن من عند الاسحق بن
الحق في القبر يخالف في كفاية صاحب قايون ذلك اضاف الى العمل وجب من شئ وهو كما ترى فان
الحمل بل الى الفساد ولكم يكون من شئ واحد وورد النقص به لا يخرج من شئ وقد فكرت في ذلك
بكن ان يرد بالنقص اللغ ليد وجهه فان الكفن كان مضافا الى حاله ولا فاد انتهى والابن
به وما دل عليه الحديث العاشر من حمل عقد الكفن ماله خلص في استجابته من صاحب وما تضمنه
الحديث الحادي عشر من حمل عليه السلام قبل ذلك قال الميت القبر بعد قول ابن الجند بعد كرامة جوس الشيخ
قبل وضع الميت القبر وقد تقدم المحلوم فيه قبل هذا في الملح في الغد يمكن معاني الاستدلال من القبر
عليهم من الكرامة واما الجوابان لجوابه بعد وانه اعلم ونصب اليانا ونقد انما في الحديث الثاني
عن جريان يكون المفعول المفعول وبصرها بما المفعول به وله يمكن والاية هكذا ما وعد انه وكبره
وصدقته وحله وما زاد هم لا اليانا وتلقا وما تضمنه الحديث الثالث من رفع القبر اربع املح
بانار مالا لعله في استجابته بين الامم من مؤان ام عليهم من رقابة محمد بن مسلم عن اصحابها
عليهم السلام اقيدا لا صاحب بالاحيات وامر زهرة خبر بينها وبين الشبر ووافقه ابن البراء والابن
في كيفية الرض ما تضمنه رواية يحيى بن اكيل الميركس في حديثه في عهد اس عليه السلام قال السنة في رضى
الماضي القبران بيت قبل القبر وتبدأ من عند الراس الى المد الرمل من تدور على القبر من جانب الاخر من رضى

يا وسط القبر فذلك السنة وفوقه على الكرام اودت ان لا تنزع اي اروت باشرادهم على وصيتي بل اني
 فري ذلك المقدس ونسبته بالدار لا يمانه بخودكم بعض من يحفر جنانا في الحلقين لانكم تحرجون
 من تقوى حوا وما بذلك وقد راعوا له سبيلكم اني المكنون وقولوا لولي في حديثنا من
 تنبأ من هذا وصداي صار كون النبي منه مفترذا من العلم في ذلك اني محذو ايمان بسلطه من
 لا ازل وحاصله طلب العلم في ذلك فينبه على اني لم يقوله واركان ذلك ثبوت القنوق في القلب
 والله سبحانه اعلم **الفصل السابع** في التعزية وتوايل المصاب واخذوا الطعام لاهل الميت
 واستغفروا به اليك من البر اليه وزبارة اصحاب القبر وروايتهم اياهم سنة عن حديثنا
ابن شهاب هشام بن الحكم قال رايت موسى بن جعفر عليه السلام يعزى قبل الدفن وبعد **باب**
 عزى من قبل الدفن لا يبعد استبدال اسم الميت قال نعم حتى انه يكون في ضيق فوجع عليه
 ذلك الضيق ثم يولي فيقل له صفتك عن الضيق بمائة فعلان حينئذ فكذلك قال قلت له اني
 بين بعين في ركعتين قال نعم ثم على السلام ان التلب ليقرب من جرحه عليه وهو استغفار كما في الخبر
 المذهب يندب اليه ويجوز ان يجعل الرجل جثته وعرية او بعض صلواته وبعض طواه بعض
 اهل وهو ميت ويستغفر به حتى انه يكون مسخوطا عليه فيغفر له ويكون مضيق عليه فوسع
 له ويعلم الميت بذلك ولو ان رجلا فعل ذلك من ثا صبح لمواساة عنه والبر والقنوق ويجعل
 التلب والحي فاما الملام فلا تجوز من **الحج من الحسان** ابو بصير قال سالت امامنا اسما عليه السلام
 عن ارواح المؤمنين قال في الجنة على مور ابدانهم لولاه تلك فلان **باب** عن المقدم قال مررت
 مع ابي جعفر عليه السلام بالقيح في كثير من رجلا من الشيعة قال قلت عليه السلام ومن الله لهم ارحم من الله واولاده
 وانس وحنه واسكن اليه من رفق ما يستغني بامن ربه من سواك وللخير من كل قبلة **باب**
 ان ابي جعفر من بعض اصحابه من ابي عبد الله عليه السلام قال في التعزية لا اهل المصيبة بعد ما يدفن **باب**
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قالوا لولاه من ولده اقامات الكعبة صراهم يصبر **باب** معروف عزير
 عن ابي جعفر عليه السلام قال ما من بعد مصاب بمصيبة فيترجع عن ذكر المصيبة ويصبر حتى يحاج
 الاغواء الله لما تقدم من دينه وكلما دكر مصيبة فاسترجع عند ذكر المصيبة **باب** غفر له كل
 دين الكعبة فيما بينهما **باب** داود بن زرقي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ذكر مصيبة ولو
 بعد حين فقل ان الله وان الله را حيون والحمد لله رب العالمين اللهم اجرني فيما مضيت وامنك في
 افضل منها كما لا من الاخر مثل ما كان عند اول صد **متن** هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لما مات النبي صلى الله عليه وآله سمعوا صوتا ولم يروا شيئا يقول كل نفس ذائقة الموت وانما
 نوفي احوالكم يوم القيامة في رجع عن النار ودخل الجنة فقد قال ان في له خلفا من
 كل عامك وغنائك كل مصيبة ودر كما ماتت فانه فتوا وابه فارجوا وانما الحرم من حرم الثواب
باب ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال بني لصاحب المصيبة ان يغفر له

حتى اجم الناس انه صاحب العصية **يا** ردا عن الى حصص قال يحيى ان يصح لاهل البيت ما من ثلثة
ايام من يوميات **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
من ابي طالب رضي الله عنه امر رسول الله صلى الله عليه وآله فاحمله عليها السلام ان تحتطفا ما لا سواريف
عيني ثلثة ايام وتانيها وناها فاقم عندها ثلثة ايام فخرجت بك كالمسحاة لا يرفع لاهل البيت
المصيبة طعام من ثلثة **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
القبور قال انهم بانون بك فانا غفر عنهم استوحشوا **يا** عبد الله بن سنان قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام كيف التمسك اهل البيت فقال نعم تقول السلام على اهل الديار من المؤمنين والمؤمنات
انتم لنا فرط افعي ان شاء الله بك لمحقون **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
قال ان المؤمنين لم يوراهم في سابع وبستره ما يكون ولا يحزنهم ولا اهل بيته ما يكون ولا
عه ما يب **يومين** **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
نعم قل ثم قال على قدر فقام لهم من يوم كل يوم ومنهم من يور في كل يوم ومنهم من يور
في كل يوم ثم قال ثم رتب في يديهم ان يقولوا ذنابهم جوده فقال له في اي ساعه فقال
زوال الشمس وقبل ذلك فبعث الله معه مكرابيه ما يسرهم وما يسر عنده ما يكونه في
سروا ويرجع الى خيبر **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
عليه السلام يعني قبل الدفن وبعدة بحبل معين الاول انتم على امر في مصيبة قبل الدفن وفي
اخرى بعده والثاني ان يكون راه نعيه في مصيبة واصف من قبل الدفن وبعده واماني
الحديث الخامس من ان النعري بعد الدفن ففعل المراد به ان تاجرها عنه افضل من تقيتها عليه
وملأته الحديث الثاني من التعلق الميت باهل بيته من اهل بيته لا خلاف فيه بين جمهور من اهل البيت
وقد ورد به احاديث متكررة عن اهل البيت عليه السلام في بعضها لا يكتب اجر ذلك الذي
يفعل والميت وفي بعضها ان يصنع به اجر فاعلموا **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
الفتيق في نوع الميراث **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
ان في بيان التعلق بالقتل وتحتل دفعه الفاعله ونفس الضيق المفعول هذا وما ينظر لما فاه
بين الحكم بالتعلق الميت بما يفعله من عنه وبين قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى وقد
ذكر بوجوه **يا** مفسر من الخزي وهن من سلم الى عبد الله بن علي بن ابي طالب
كلنا يفسره والوكيل القام مقامه كالوكيل في ارجح الزكاة والخمس مثله الثاني ان وصوله
نكاحه الى ابيه لارباب النجاة سعيه في خصال الجاهل واموال الفقيد او في اخافه الاصل
والاخوان وحسن معاشرتهم واستدارتهم في ايام صوته فاهلهم نكاحه لارباب الله
بعد موته مما حصل بسوية في الحقيقة الثالث ان مفعول الآية مخصوص بآية موسى وابراهيم
كأبائهم السابقين واسما هذه الآية انهم لا يوروه فلا يجد في ان يصل اليهم ما سقى في غيرهم

المتفضل من اسلمهم ولعل خير هذه الوجوه الثلاثة او سبها واضعفها اخرها والله سبحانه
العلم وقوله عليه السلام ولوان رجل فعل ذكرا ناصب خفف عنه المراد ان ذكرا خفيف العذاب
عنه ففعله لا يعمل له بسب ذلك ثواب فان قلت حسنت الكافر وزيادته لمارع عنه فكيف
انصافه عن غير نيا بعبه وهذا يقتضي ان يكون وجودها كعدمها فلا اثر لها فقلت لا
لا يستلزم عدم التائب مطلقا بل في ترتيب الثواب لا غير فذكر جماعة من المفسرين عند قوله
تعالى في رجل مقل ذرة خير ان اسم الزوجة الآية الكريمة ما في علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وان
لم يرد في ذرة الكافر من اهل البيت هو تخفيف عقابه وان معنى صراط حسنت الكفار منهم اعطيتهم عليها
نوايا انما لا تؤثر في تخفيف عقابهم اصلا واما قوله تعالى ولا تخفف عنهم العذاب ففعل المراد والاسلام
في التخفيف من دون ما يوجه من نكاحه وما يجري بغيرها هذا ولا يخالف من تقدمه من الخلف
من القول على الميت يوم المذوية والواو في بعض الاخبار يقتضي ان ذلك هو من الاستحباب والعلو
لما وان لم ينظر في الاخبار بالمضجع به وليس في الاستحباب طاب مناه في هذا المقام كلام لا بأس به
قدس الله روحه ان جوان الاستحباب على فعل الصلوة الواو بعد الوضوء من على مقدمتين احدهما
جوان الصلوة عن الميت وهذه اجماعية ولا خلاف في صحة ما قلناه والثاني ان كل احاديث الفعل من
البيت جاز الاستحباب عنه وهذه المقدمة داخل في عموم الاستحباب على احوال الشياخ التي ذكرنا
يقع في شجر ولا يخالف فيها احاديث الاستحباب ثم قال فان قلت ففعله اشبه بالاستحباب على كل
والعلم من النبي والائمة عليهم السلام كالشهر الاستحباب على كل من علم من المنقب ضرورة قلت ليس كل
وقوع يجب استناده ولا كل منور يجب الجرم بعينه قرب منوره اصله وربما ملأ
لم يشتر ما لعدم الحاجة اليه في بعض الاخبار او لندرة وقوعه والامر بالمعروف لا يكف فان سلم
لشيعة كانوا لعل من لزمه التضييق والتأخر على حد لا يقع من احاديث اهل البيت لا بعد من بعد كبر
سوت او غير فان اتفق قائلان في نفيه باذروا في فعلها لان اكثر قد ما يعم على المناقب المحضة
ولم ينفردوا الهم في المسئلة واكتفوا بذلك فصار الاولى لما فات الميت من ذلك على طريقة الدور
يعرف هذه الدعوى من طالع كتب الحديث والفقه وسيرة السلف معروضة لا يرتاب فيها خلاف
من يعظم قوم نظرك اليهم التقدير واستولى عليهم فتدبرهم حتى الى الحال الى انه لا يوجد من يقول
بالحال السن الا او صديهم ولا يبادر الى القضاة الغاية الا اقلهم فاضا جوا الى استدراك ذلك
بعد الموت لظلمهم عن الول من تمام به فوجب رد ذلك الى الاموال المفردة والقول عند المهد
وفيدان كناه كفاية انتهى كتحريم العمل به مقامه وهو كلام جيد متين والله اعلم بحقائق الامور
ونافي الحديث الثالث من كون ارواح المؤمنين في الجنة على موراء انهم قد سفلوا الكلام فيه في شرح
حديث النجاشي من كتاب الاربعين فليقتضيه من ارادة وما تضمنه حديث السادس والثلثون
والثامن من علم التوابيل المصائب وقد ورد به عن اصحابنا العشرة سلمة عليهم من طرق مختلفة

تغسل القدم والقصة فالظاهر من جميع النسخ ان هذه النسخة في وجهه وقد عرفت ان النسخة
 بالتقريب من وجهه وفيه نظر لنسب الوفاة والعد منها ان كل من حمله فكما ان
 على ضرب من التاويل واسم اعلم **الفصل الثاني في بقية الغسل** السنون ثلاثة عشر حديثا
أمن الغسل محمد بن مسلم عن اصحابه عن النبي صلى الله عليه وسلم في سبعة عشر من شهر رمضان
 رمضان وهي ليلة التي لعمري ليلة تسعة عشر فيها يكتم الوعد وفدا السنة وليلة احدى وعشرين
 وهي ليلة التي اصيب فيها الوصية لاني لم اجد فيها رفع عينين من يوم قبض موسى عليه السلام وليلة
 ثلاثين وعشرين فيها بين ليلة التمدد يوم العيد واذا دخلت الحرم يوم عرم ويوم الزيادة
 ويوم تدحل البيت ويوم الزيادة ويوم عرفة واذا غسلت ميتا او كفته او مسسته بعد ما يبرد
 ويوم الجوع وغسل الجنازة فربما وغسل الكوفة اذا احرق القرم كذا فغسل **باب** معوية بن جابر
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الجنازة يوم الجمعة والعيد وحشي محرم وحشي منظر
 مكة والدينه ويوم عرفة ويوم تروا البيت وحشي من حال الكعبة وفي ليلة تسع عشر واحد من
 ذلك وعشرين من شهر رمضان ومن غسل ميتا **باب** زاذرة قضيل عن ابي جعفر عليه السلام قال الغسل
 في شهر رمضان عند وجوب الشئ قبله يغسل ويكفر **باب** محمد بن مسلم عن اصحابه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل
 في شهر رمضان في شهر رمضان في سبعة عشر واحد وعشرين وثلاث وعشرين واميب امير المؤمنين عليه السلام
 انه عليه السلام في تسع عشر وقبض في ليلة احدى وعشرين من شهر رمضان قال الغسل في اول الليل وهو يحزى الى
 اخره **باب** معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتهيت الى العقيق قبل الفراق او الى موقنت
 هذه المواقف وانت تريد الحرام انك انما فانتك ابك وقم **باب** الفاروق والجلع عاتك
 وخد من شاربك ولا يفرك باي ديك بدت سمك وغسل والبرنوبك ولكن في الكفن
 وتكرار انك انك مدبر والشمس **باب** المنصور سويد عن ابي عبد الله الحسن عليه السلام قال انما
 عن الرجل يغسل للمسلم لم يتم قيام قبل ان يحرم قال عليه السلام اعاده الغسل **باب** معوية بن عمار عن ابي
 اسطبله عليه السلام قال اذا اردت دخول الكعبة فاغسل ولا تدخلها بحد **باب** معوية بن عمار عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال ان كان يوم البرز وباشا انه فاغسل والبس ثوبيك **باب** من الشان معوية
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتهيت الى الحرم انك انك فاعسل حين تدخل في الحلبي
 قال امرنا ابو عبد الله عليه السلام ان يغسل من في قبل ان تدخل مكة يا الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام الغسل
 يوم عرفة اذا زالت الشمس **باب** معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخر يطيب الطالب من ربه قال
 يتعد في يومه على سبب مكيا الى ان قال فاذا كان الليل اغسل في تلك الليل الثاني وسبحي تمام الحديث
 عند ذكر الصلوات الموق في بالشاء انه يغسل **باب** من الحديث سعد بن ريد قال كنت عند ابي عبد
 الله عليه السلام فذكر لي ابي انت وامرني ان ادخل كفاي في جردا وعدهم جواز يغتن ويغير بلعود
 فربما اظنك لايوس استماعا لي فقلت لا تغسل فقال الرجل وانه ما يغسل انما هو سماع اسمع باذني

فان انت سمعت له عز وجل يقول ان اسبح والبصر والفؤاد كل اولى بك مما يرى منك فقل واسم
 لم اسبح بهن لا يبق كتاب الله من عبي ولا من عبي لا يرم الى الاعود انك انك استغفر الله فقال له
 فم وغسل وقل ما يدركك فاك كمت مبقا على ابراهيم ما كان اسوا حالك لو مت على يدك
 من مثل التوبة من كل ما يكره فانه لا يكون الاكل فيج والقيح ومما فعل فان كل احل الله **باب** لعن المراء
 باغسل في قوله عليه السلام الغسل في سبعة عشر موطنا ما عدا الا اعمال المخصصة بالنساء فلذلك لم يذكر
 اغسل له ما لا يكره وربما كان الاقضاء على ذكر بعض الاغسل السنون من الشهر من شهر رمضان
 بشانها والا فليعمل ما يتقاه من الروايات وكلهم لا صاحب تزيد على اثنين بل على اثنين وعلى كل
 العبد من المبعث والغدير والندور والحدود والجعة والبهل والتوب والحاجة والاستحارة والوجه
 وعمره والطواف والحلق والذبح ورمي الجار وامر ابي الجح والعزم ودخول الكعبة وكبر والديته فيها
 وسجدها والاستسقاء والموكود ومن غسل ميتا او كفته او مسسته بعد تغيبه وتبني نصف رجب
 وشعبان والكوف مع الشرط وقتل الورع والسعي الى رؤية الملقوب بعد تلك وعند الشكر في
 الاكبر مع يقين الطهاره والحديث بعد غسل الغسل وغسل الجنازة لم يمت محشي واذا في شهر رمضان
 والشمس من واثني الفلين ليك تلك وعشرين من زيارة البيت وامد المعصومين سلام الله
 عليهم اجمعين ثم لا يخفى ان الاغسل التي تقام هذه الحديث تسعة عشر فلعن عليه السلام الغسل في قوله
 يوم العبد بن واذا دخلت الحرم غلبين لا اربعة او ان غرض عليه السلام تعداد الاغسل السنون فصل
 البت ومسل الجنازة غير داخلة في تعدد وان دخله في الذكر والرا بالبقاء الجوهري فلا في يقين
 المشي والمشيكي للقتل يوم امد والوفد بقية الواو واسكان الفلج طاف كحيث في صاحب
 وعم الجماعة القادمون على الاعظم برسالة او غير ما والراهم هناك فذكر لهم ان في تلك
 السنة والمواد الحريم من ما كرهوا الدينه وكس ان يرد بها نفس الدين زاد في الله عز وجل فاعلموا قوله
 مني السلام ويوم الحرم نعم احرامكم والبرع كالراي لوهكم زيارة النبي ولا تبه فاعلموا السلام والبت زاده
 انه شراوه من ثامن ذلك في يوم الزيادة لانهم كانوا يرتدون من لقاء ويحكون معهم في ليلة لم يكن يعلمه
 في ذلك الزمان وذكر غل الشئ في تضامه الاغسل السنون بما يحج به للسبب الرضي في اسمع في الغسل في الجنازة
 ومن يقول له لا دلالة له فيه على ذلك فقد ذكر عليه السلام في تضامه الاغسل السنون بما يحج به للسبب الرضي في اسمع في الغسل في الجنازة
 على المشي على وبقية باقي الاغسل السنون ذكر غل الجنازة على اسلوب آخر كاي اسلوبا وبقي انه وفيه
 ولشيدان يجعل هذا في سبعة ما ادعاه وما تضمنه من الحديث من غل الكوف مع شيعاب الاغسل في
 اشعار به بان ذلك تشارك صلوة الكوف في الحديث لكن المشهور بين اصحاب اختصاص الحجاب الغسل
 والذي ظهر به من الروايات في هذه المسئلة ثلث روايات اصبها به والثانية رواية حريز بن اضر
 من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اكف القرم استيقظ الرجا لم يغسل فليغسل من عيد وليقبض القلوب
 وان لم يستيقظ ولم يعلم بانك على القرم فليس عليه الاغسل يغسل وانك انك مارواه المدون في القية

لا يغسل

من سأل عن الباقين من ان الغسل بسبعة من موطا الى ان قال وغسل الكوف اذا احترق القرم كوا
 ولم يبق عليك غسل وبقية الصلوة وظاهر ما في الاولين وجوب الغسل على من ترك الصلوة مع الاحتياط
 واليه ذهب سائر ائمة المذاهب والشيخ في احد قوله فاعلم ان هذا الحديث الوجوب يستلزم الاحتياط
 سواء ترك موطا الكوف او لا وسواء كان الترك عذرا او سهوا او لغفلة لا يستلزم مطلقا واستحبابه
 اعلم ومات فيه الحديث الثالث من ان الغسل في شهر رمضان قبل وجوب التمسك اي سقوطها على من عيب
 الظاهر لما تقدم في الحديث الرابع من ان اغسل اللبالي الثلثة في اول الليل ويكن ان يغسلها من ذلك
 الاطلاق وامر على ما لم يكتف به في الغسل الا ان لم يجر عند بعض اصحابنا على الوجوب ولا يصح
 الاستحباب وسجي الحكم فيه في كتاب الوضوء انه تعالى ويستفاد من الحديث العاشر ان المدحوب
 ما مور به في الغسل وتشد بطلان ما قيل من منعه من مكره من فحاش الله تعالى في الحديث الثالث
 في استحباب الغسل للتوبين من السق في مسجده جامعة من الاستحباب للتوبين من الكفر ايضا فقد روي
 النبي صلى الله عليه وآله فيسب عاصم ونامنه بن ابي الحنفية بعد سلامهما بالغسل لكن لا ينبغي ان احتجوا به
 غسل الجنابة قائم اذا غلب عدم التكليف الرجل من موجه والشاهد ان الاسلام لا يقتضيه واعلم ان
 اكثر علماءنا اطلقوا على التوبين من الكفر والنجاسة في كل المصائب بل في التقييد بترك
 واعز منه شيئا المحقق الشيخ على ما في نسخة من نسخة بخطه وعلل طاب نظر الجليل ان الخبر صحيح
 ان توبه ذلك الرجل كانت مستحبة الغناء من الكجوري وليس استماع الغناء من الكجوري وجعل
 بالبال انه يكره ان يغسل حانب المتقيد فيهم من روم ان لا يغسل في ذلك بل كان مكرها على
 ذلك الاستماع كما هو الظاهر من قوله فيما اظن ان قوله استماعا من بعض فاذن تلي في الغلب للشيخ
 كاصح به مع قطع النظر عن هذا القول هو انبت بل ذكر الشيخ الرضا في نسخة من ان المتكبر صار له الكسبي
 الخفي واستعمل كانهما الجاري المحتاج الى التوبين وقد ذكر الشيخ في نسخة من ان الامر لا يحتمل
 بالاشارة من جنس المتعابر بل توبه لا يرب ان الاضرار على الصغير كبر ولينها والتفاوت
 المتبدل واب ان لا يرب اربس واي العلاج توبه من انهم ان الدوب كلها كجاري لما يطلق الكبر
 والمص من الدوب بالاصول في مائته وعلوقه والقيل صغير بالنسبة الى الرنا وكيفية النظر يسبق وقد
 نسب الشيخ ابو عبد الله الرضا رحمه الله القول بذلك الى اصحابنا رضوان الله عليهم وقد بطلنا الحكم في هذا
 المقام في شرح الحديث الثاني والثامن والثاني من كتاب الاربعين حديثا الذي في الدوب الغناء نعم
 الله تعالى في قوله فليغسل عليه وانما يكون استماع الغناء المعطى على ما روي في حديث محمد بن
 الحسن عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت يقول الغناء مملوءة عليه فليغسل عليه وتلك الآية ومن انكس
 من يشترى يبيع كحديث يبيع من كسب له غيره علم وتجنهها هنر او اولئك لهم عذاب مقين وهذا
 الحديث صحيح في انه من الكبار في القول بانها ما توبه الله عليه العذاب والقول بعدم الفرق بين الغسل
 واستماعه غير بعيد والحاصل ان الغسل على استماع الغناء صفة لا لاح من استماعه واسم الغناء جليل

الحمد لله

الحمد لله في التيمم وفيه فعل الغسل الاول في الوضوء التيمم وهو حوب السجدة في غسل المارسة
 من حديثنا **الحمد لله** في التيمم فافقت كاي عبد الله عليه السلام فيكون معطلا في الغسل فان هو غسل
 بهما والغسل يغسل ويستم قال بل يستره كذا في الوضوء **الحمد لله** في التيمم من يستره في الغسل
 عليه السلام في الرجل يصيبه الحجاب به فروع او يخاف على نفسه البرد قال لا يغسل بغيره **الحمد لله** في التيمم
 من كان من ابي عبد الله عليه السلام **الحمد لله** في التيمم من كان من ابي عبد الله عليه السلام قال لا يغسل
 بغيره حياة وهو مجرد وغسله منعت فقلوا في التيمم الا انهم لم يروا في التيمم **الحمد لله** في التيمم
 سلم من ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيبه الحجاب في الليل البارحة قال يغسل على ما كان فانه لا يبرئ
 الغسل **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يخوف ان يغسل فغسلت فقل يغسل
 وان اصابه ما اصابه **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل فقل يغسل
 جبا فليس من الارض وليغسل فاذا وجد الماء فليغسل وقد احرته صلى الله عليه وآله في التيمم **الحمد لله** في التيمم
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يستره بالركبة طبر معه دلو قال ليس عليه ان يدخل الركبة لئلا يبرئ
 الماء روي في التيمم **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل فقل يغسل
 اذ انبت البير وان حب فلم يجد دلو ولا شاة تعرف به فيتم الصعيد فقل رب المادى الصعيد
 ولا ينج في البر ولا تسجد على التيمم **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل
 امامه جبا في السفر وليس معه ماء فقل يغسل ان هو اغسل ان يغسل قال خاف غسلا
 فلا يبرئ منه قطع التيمم للصعيد فقل للصعيد **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت رجل اصاب في سفر فلم يجد الماء او ماء جامدا فقال هو يبرئ من الضرورة بغيره ولا يري
 ان يعود الى هذه الارض التي توبى ربه **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل
 من امام قوم ليس معه من الماء كعب للغسل وسهم ما يتوضون به يتوضوا بعضهم ويومضون لا
 ولكن يقيم الامام ويومض من الماء ويصل جعل التراب كاجل الماء طهر **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام
 عليه السلام في رجل احتاج الى الوضوء والصلوة وهو لا يقدر على الماء فوجد قدما يتوضا به بمانية
 درهم والنف درهم وهو واحد لها يشترى ويتوضا ويستم قال لا يشترى وقد اصابني مثل
 هذا فاشترت وتوضا وتوضا وما يشترى بذلك **الحمد لله** في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل
 الم قال فام يد الساق الى الماء فيطلب ما دام في الوقت فلا اخاف ان يقوته الوقت فليتم وليغسل
 في اخر الوقت فاذا وجد الماء فلا يقوته عليه وليستوضا ما يستقبل به ان ابي يري من بعض
 اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقيم الجدر والكبير التراب اذ اصابته الحباب **الحمد لله** في التيمم
 من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل في الجدر ولا يكون معه ماء وهو يصيب الحباب وضعفها فما اغسل
 التيمم ويسمى بالثلج وجهه قال فابل راسه وجده افضل فام يقدري ان يغسل فليتم **الحمد لله** في التيمم
الحمد لله في التيمم من ابي عبد الله عليه السلام في رجل يغسل في الجدر ولا يكون معه ماء وهو يصيب الحباب وضعفها فما اغسل

طهور 2

الحمد لله

بالصعب وينبغي الماء فلان امره وجعلها طهورا الى الماء والصعب اقرب مانقصه الحديث الاول
والعالم من كون خوف العطش عندنا في التيم مالا يلزم فيه بين العلماء ولا فرق بين الخوف على النفس او
على الرقيق اذ حفظ المسلم اهمية نظر الشارع من الخلق فضلا عن الوضوء لها ولعلنا يجب قطعها بخطر
من العطش والخوف بعضه العطش على راسه لان الخوف على الدواب خوف على المال واحتمل بعض الاحوال
وجوب ذبحها واستعمال الماء بدل الى ان مطلق ذهاب المال غير موقوف للتيم ولهذا وجب صرف
الماء الكثير في غرة الماء وعوضه بعدد ما يفي بالغرض في قوله عليه السلام في الحديث الرابع انه العلى السوال بمثل ان
يكون مسقة منه من غير اذبح ولم يغسل على العلم بالنبي والعلم بانها لم يباين بين السوال ويرفع
منه وتعين اذبح وبمثل ان يكون مسقيا وانما ان السوال اذ العلى فيجوز الاذبح تقني النبي وتقريبه
كسكال السوال يذهب الى ولعل هذا اقرب وما نقصه الحديث الخامس والسوم من عدم الرخصة في التيم
مع خوف البرد وانما أي انفسه يجوز عند التسليم في خلاص ما بين قوله الخابيه وربما يناسب له قوله
عليه السلام من اي بعد استعماله قال سالت عن محدود ما منه ضايحه قال ان كان اوجب هو فيلغسل
وان كان اذبح فليتم وفي معالها من وجوب غسل بالبركع والاولى الخ لا البركع القبل والتفقه اليسير فان
الغسل فاقب بوجوب دفع الضرر المظنون الذي لا يصلح تجرد ولا يعارض ذلكا مثل هذه الروايات
القاصرة دليلا او سندا وانه اعلم وما نقصه الحديث الثامن من عدم تكليف فاقتل الدلو
اذا مر بالركب أي اي السير بالزور فيها وتسويغ التيم له القائل ان المراد به ما اذا كان في الزور
الهما شقة كثيرة او كان مستورا لا فساد الماء والمراد بعدم الدلو عدم مطلق الاكراه فلو امكنه
بل طرف عما منه سلام ثم صرح بها ونوضه بانها اوجب عليه وهذا ظاهر وقوله عليه السلام في الحديث
التاسع وايضا في التيم ولا يفيد على القوم ما فهم من التيم فيه كلاما موقفا عن السير انما السور
بقوله وما في الحديث الخافعي من امر من لم يجد الا التيم او الماء لجأ به بالتيم طافقن المراد ما اذا لم
يمكن من اذبحه وغسله وقوله عليه السلام في اي ان يعود اليه الارض التي اوجب دينه في
تدجيله من قتلهم وبعث النبي ملكه يدل على ان من التيم وان كانت مضطرا فلا تيم فاقصه وانه
يجب عليه اذ التيم هذا القوم من ملوكة السبقه بالخروج من ذلك الحال الى محل الاضطر فيه الى ذلك
ويمكن ان يستبطل منه وجوب الهاجر من البلاد التي لا يمكن من اقامه بها من القيام التام بوظائفها
واقامة التيم بل سائر العبادات حتما من التيم ولا خلاف في الخوف على جيل شانه فخل من البلاد التي لا
يسلم التيم فيها من خوف السبي والقتل والسيعة والحدود فيفسد الصفات الدائمة المذكورين
الفضل والمجد والكرامه والرياسة ان بين عبادا وعلى سائر الاجاب بالهداية والفرق ما فيه
رفاه وقد اورد الحديث الثاني من احوال التيم النظر من الماء للتميم وبيان انهم باسماهم التيم ارجح من
انهم بعضهم ببعض ولما اورد من الاحاديث المنصه للنبي من اياه التيم للتومين لمسيهم
فيه فيجوز التيم انما تغال وما دل التيم عليه من وجوب شر الماء ولو كان باضعا في نفسه

لغز من هذا المصنوع وشروط بعضهم عدم الاختلاف في الجرح وهو حسن ولفظه ينزوي يجوز وإنما
 للبناء للفاعل وللفعول والمراد أن الماء الذي في الوضوء ينكس الدرهم ما كانا ينزوي عليه من الثواب
 العظيم ولا جرح في الميم وربما قيل لفظه ما بالمد والرفع النقطي ولا من كونها موصولة وقد دل المد على أن
 ما وجوب طلب الماء ما دام في الوقت ساعة وظاهر عدم التقيد بالقلوب والقلوب وفافا للتسوية
 في السجدة في الثلاثين وقال في طرية بوجوب الطلب في سائر جواربه رتبة مهم أو مهمين إذا لم يكن
 ما ك خوف ولم يفرق بين السجدة والركعة كما عرف القيد في التسوية وقد ورد ذلك في رواية السكوني
 عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن السلام قال يطلب المائتي السجدة كات للسجدة فقلوبه
 كانت السجدة فقلوبه لا يطلب أكثر من ذلك من السجدة وإن كانت ضعيفة لأن الاحتجاب لقلوبها
 بالقبول وأما ابن إدريس في السجدة من أن الزاوية من السجدة قد دل على أنها في وجوب تاج الدرهم
 أن يفيق الوقت وصح الكلام في هذا ما نقلناه وما نقلناه في السجدة السادسة من قوله عليه السلام
 ما رآه وجهه أفضل مما يعطي بظلمه وأما التيمم فلهذا في كل حال من الظاهر أن السجدة أفضل منه من ما
 فوله العسل حل من الليل والسجدة أحسن من الليل **الفصل الثاني** في كيفية التيمم أحدث حديثنا **أسرار**
 روضة قال قال أبو جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لقائمة من بني أمية
 أنك أحببت وكيف صنعت قال ثم غشا رسول الله صلى الله عليه وآله الرطب قال فقل له أنتك تبرع في الرطب
 كما لم يبد يد إلى الأرض في ضهاها ما الضعيف ثم مع صحنه ما صلبه وكعبه لصها ما لا يد يد
 ذلك **باب** داود بن النعمان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فقال إن ما رآه حابه ففكر في التيمم
 الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يهرى ما يقرأ ففكر في التيمم فقال لا تكلف التيمم فوضع
 يده على الأرض ثم رخصها **وجهه** ويديه فوق الكتف **باب** زاذرة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام
 يقول وفكر التيمم وما مع ما رآه فقال فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه على الأرض ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح
 الأرض شيئا **باب** محمد بن مسلم عن أبيه عليه السلام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فقال
 ابن حنبل بن همام عن أبيه عليه السلام فقال التيمم ضربة الوجه وضربة الكفين **باب** زاذرة عن أبي جعفر عليه السلام
 فقلت كيف التيمم قال مضيت وأصل الوضوء والغسل من الخباء فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت
 من الدين ومضى أصبت ماء فغسلت الخيل أن كنت جيلوا الوضوء أن لم تكن جيلوا **باب** محمد بن مسلم قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت
 إلى الخراف إلى الصلوة واحدة على ظهرها واحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الأرض ثم قال هذا التيمم على
 مكان وفي الغسل والوضوء واليد إلى الرقبة وإلى ما كان عليه مع الرأس والقدمين فلا
 يمسح بالقدمين **باب** زاذرة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام لا يجوز أن يمسح بالقدمين فقال لا يجوز
 الرأس وبعض القدم ففكر ثم قال يا زاذرة فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت
 عز وجل يقول امسكوا أنفسكم فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت فمضيت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لب والرواية ما يقابل الكرم بالذهب لم يور وانه اعلم لا يخفى عليك ان اشكال الحفان والفردان
 متدبقة لا تختلف في معرفة صاحبها ولعلم بلوغها الكرمية لا ينس غالبا الى الرجوع الى ما يقتضيه
 الحق والحقانية والاصول عند سبب ولم يتصل الا صاحب قدس سره او اجماع الي بسط الكلام في
 ذلك مع انه الهات ولغرض فيه اهم من غرضهم في حساب الروايات البهية والافرادات وميراث
 الثاني من تحرير بعضه وغير ذلك فانها مولا لا يتفق وتقرها الامداد اختلف ما تحرفه فانه من اكثر كمالها
 اليه ونحوه الذي لا يطلع عليه فلا ينبغي بلقاء عنان العلم في هذا الباب وان ادي ذلك الاطلاع عند
 كان سبقي في مقنن الباب امل رساله في هذا فربا كان اورد خلاصتها في هذا الكتاب
 مع زيادات لطيفة فحقير انما الطبع القويده وتحدث بها لان هان المستقيمة فاقولوا بالله التوفيق
 ان المساحة المبحوث منها هل هي اسقاط ما في المذهب من اتمركب الشبر وابعاضه ليعلم انه لم
 بلغ الكرام الا والمراد بمكعب الشبر حجم ما في محيط به ستة مربعات متساوية طول كل واحد من
 شبر فحقير قولهم الكرم ما يبلغ تكبير اتبع واربعين شبرا وسبعة اثمان شبرا ما اشتبهت على ايدي
 واربعين شبرا ما يبلغ تكبير الشبر وحجم اخر هو سدس ذلك مكعب لم اصول المصور منها
 سبع وعشرون وان الطول ما صحبه وكسر او مركب منها في كل من الثلث فالعرض كذلك وعلى كل من
 السبع فالحق كذلك فان كل من الابعاد الثلاثة مضاعفا هو كل من كل منها كسر فعلوم انهن
 بلوغ الكرمية بمراعى فحقير وعشرون صورة حرياتها غير مصورة وبعضها راي سهل ضربها
 جد كل صورة الدنق على السنة المثل بها في الرواية وفي ما كان كل من اقل من الثلاثة ثلاثة شبرا
 وضد بعضها راي آخر في تسهيل الي بعض الامور الحسية كالجنديس وهو جعل **الشمس**
 العجيج من جنس الكرميات لغير العجيج في مخرج الكرمية في صورة كسر الطرف الاخر وحفظ الحاصل
 من تسهيل كسر فاما ان يكون كل منها صحيح فيضرب بحسبه في صورة كسر الطرف الاخر وحفظ الحاصل
 فيضرب بمخرج احد الكرمية في مخرج الاخر وحفظ الحاصل ايضا ثم يقسم الحاصل ايضا في مخرج الاخر
 على الحاصل الثاني ان لم يكن اقل منه وينسبه منه ان كان اقل فما صار فلوله ان لو كان الفوا ان لا
 وينسبوا لكونه شبرا وثلاثة ارباع والحق اربعة اثمان وبقا الحاصل من ضرب جنس الطول
 في جنس العرض بعد كسره ومن ضرب المخرج في المخرجة ثمانية **والخارج** من القسم ثمانية
 وقسم اثمان وهي الحاصل من ضرب الطول في العرض بحسبه كسره وبعثون ومجس الحق بسبعة عشر
 ومضروب احد هاتين المخرز وهو الحاصل الاول الف وثلثمائة وتسعة ومضروب المخرج في المخرجة
 اعني الحاصل الثاني اثمان وثلثون والخارج من القسم اربعون وسبعة اثمان وربع من هذه
 ينقص الكرمية ثمانية وثلثون فباني **المثل** على ما هو المشهور من ان الكرم ما يبلغ تكبير اتبع
 واربعين شبرا وسبعة اثمان واذا كان الكرم في اصل الجانب فقط فان كان معه مخرج فاضرب
 بمجس الطرف ذي الكرم في الطرف العجيج والفاضة صورة الكرم في الطرف العجيج وقسم الحاصل

على التقديرين على من في الكسرات نسبة منه فلو كان الطول الذي يمر من العرض في الشار فمثلوا الحق
ثلاثة ارباع شبر فطرب الكسرة من جنس النسبة وثلاثة من ستة عشر يحصل ما به وانما وسعون
فانها على الثلاثة التي في الخارج بمقدار ربع وسعون فمما في صورة الثلاثة ارباع وهو ثلث من جيل
مائة وانما وسعون فاقسمها على اربعين يخرج ثمانية واربعون فهذا الماء بر يد على الكسرة خمسة
الشار ومن شبر وهذا كسرة خمس التنبية عليها وعلى ان الماء هو المربع الذي كل من الجوانب
الثلاثة ثلثة اشبار ونصف بر يد عند التحقيق على التقابل الشرعي بشبرين لا يتبين في وضع
من الماء انما وقع يكون قطعه من سطح كسرة كسرة من الارض وعليه بناء التنبية للثبوت
من زيادة ما يحويه لانه وهو في قدر ايسر على ما يحويه وهو على السطح فلا يكون السطح
للماء المتساوي بل هو محبب فبالقوس المذكور بر يد في تحقيق على الكسرة
مفترق جد ام كرم نصف قطر المساء وبعد محبب الماء من مركز الارض وكسرة كانت
في الزيادة في غاية القلة والحقارة حيث لا يدركها العين اصلها لم يكن لها اعتبار في نظر
الشاي فان قلت لعل الشاي لا يحيط هذه الزيادة لكنه لم يعرف باعتبارها للزوايا المحيطة
والعدوان في الجلة وعدم انما كانا بعد هذه التذليل عن اكثر الافهام فلتعداؤك
البيان لا يكون للثقل من الاعراب المذكور كسرة كسرة في محبب من سطح من سطح
الوانب ملحوظة اثنان واربعون شبرا وسبعة اثمان شبرا والقطاع اربعة ارباع
ذكرته وان اسكن الجسد الذي فيه ثم الاشكال السطحي التي تلي وقوع الحصان والعدوان
عليها غير محسوسة ولذلك طرف مساحة الثبوت منها فاذ اخرجت مساحة السطح وكانت
مسافة الحق كلها على نسبة ضربت بالحاصل مسافة في اشبار الحق ففقول ان كان
القوس على شكل الدائرة فطبق خطا على محيطها ثم خذ ثلثه وهو قطر ما بالقرب المنور
واضرب نصف عدد اشبار في نصف عدد اشبار المحيط والحاصل عدد اشبار الحق في
حوص مستديرة محيط واحد وعشرون شبرا وثمانية شبرا تقرب نصف قطر اعني ثلثا ونصف
بعض ونصف يحصل ستة وثلاثون وثلثة ارباع فاضرب في اثنين يحصل ثلاثة وسبعون
ونصف فالقوس المذكور بر يد على الكسرة ثلثين شبرا وخمسة اثمان شبرا وهذه صورة
القطر وان كان على هيئة نصف الدائرة فاقرب نصف القطر في ربع المحيط هكذا
وان كان على هيئة القطاع وهو ما احاط به قوس من ادبار وحقار
من ارباعها نصف قطر ما متقيان عند مركزها فان كان القوس اعظم من نصفها هو القطاع
الاكبر واقل منه وهو القطاع الاصغر هكذا
فالقوس وان كان على هيئة قطعة الدائرة وفي ما احاط به قوس من دوائر
بعضها وضعه مستقيم وهي اما على او مغزلي كالقطاع فحصل المركز وكلها قطعين ليحصل ثلث

وثلث وثلثين وقعة
واربع وثلثين ثمانية
وثلثين ثمانية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

مكتبة

نو

هو زيد على الكسباتي ونذاريين شبرا وقتن شبر وطرقي خطاين بفر من القصبه خمسة عشر شبرا
 في ربعها مائتان وثمسة وعشرون ومربعها الضلعين الآخرين مائتان لان الغلب منهلة للمائتي
 هذا القدر عشر فخطها الاول خمسة وعشرون اذ مربع وتر القاية لا بد ان يكون مربع
 ضلعها بشكل الكسباتي لم نقر منها غير شبرا مربعها اربع مائة ومربعها الضلعين الآخرين ثمانية
 وثمسة وعشرون فخطها الثاني ثمانية وسبعون والخط الثالث مائة وثمانون وثمانون
 والخط الرابع مائة وثمانون والخط الخامس مائة وثمانون والخط السادس مائة وثمانون
 وخارج القصبه اربع وعشرون ونصف وهو مقدار مجموع القصبه **ثلاثة اربعه** حوص مستطيل
 طوله اربعه عشر شبرا وعرضه ثلاثة اشبار وسمك شبرا وعلى طرفي طوله اشباران طول احدهما
 ستة اشبار وطول الاخر ثمانية اشبار تسقط فيه جلد منه اتسوع مائة وثمانون
 بمائة اربع مائة اربعين كرو ولا فرق من منه ثم تقربن القصبه الذي يلي القصبه فطرف على
 بعد الثاني من ومن القصبه الذي يلي القصبه فطرف على القصبه فطرف على
 الشجرتين طرنا مائة وثمانون المسافر من ثلثه قاي عليه واخذة وحقي علينا مكانه من
 الماء ولم ندره في كان اقرب الى القصبه ام الى القصبه وكيف السبل الى معرفة ذلك ليضاهي القصبه
 الظاهر ويجيب القصبه فطرفي القصبه اربعة اشبار وللقيام ان نقر من باطن القصبه وموضع اربعة
 شبرا من باطن القصبه وثمانون وثمانون وثمانون مقدار ما طار الطائر بطل
 العروس وما بين امل الطويل وموضع الجدار اربعة عشر اشبار مائة وثمانون وثمانون
 الائمة وثمانون وثمانون وثمانون الطول اربعة وستون ويجوها مائتان وستون ومائة الائمة
 وثمانون شبرا وهو جلد مائة وستون وثمانون وثمانون شبرا في طر انها فاد ارجت وقابلت
 بلى مائتان واربعه وثمانون بعد ثمانية وعشرين شبرا وخارج القصبه ثمانية وعشرون
 من القصبه وموضع جلد هذا هو القصبه الذي كان رايدا على الكرو ويقي ما بين الطويل وبعده
 ستة وهذا هو القصبه الذي كان دول الكسباتي وطرقي الخطاين بفر من القصبه وموضع
 خاد من اشبار فباين الطويل وبعده ثمانية وعشرون اشبار فباين القصبه وموضع
 الآخرين مائة وثمانون والخط الاول اربعة وثمانون ثم نقر من اربعة مائة وثمانون
 الاولين اثنان وثمانون ومربعها الآخرين مائة واربعه وستون فخطها الثاني مائة وثمانون
 من الخطوط الاول ثمانية وستون والخطوط الثاني ثمانية وستون وثلثون والخط الثالث مائة
 مائتان واربعه وعشرون وبعين الخطاين ثمانية وعشرون وخارج القصبه ثمانية **المسألة**
 حوص حارس للملاح فجمع ما عندهم محمول معهم دوايح رطله مائة وثمانون
 مائة وثمانون دوايح والآخرين دوايح وثمانون دوايح وثمانون دوايح وهكذا يريد دوايح
 حتى ينفوا فاعطى اقدمهم القصبه ثمانية وستون دوايح مائة وثمانون دوايح فخرجوا فواصب

منه

اسمہ و عبد الغنی
نہدی بن مہدی
نہدی بن مہدی

هذا هو
الكتاب الذي
هو في العلم
والفلسفة
والنفسانيات
والرياضيات
والطبيعيات
والإنسانيات
والله اعلم

لا وجدته معزون دلو له بعد ما راعه وشعره فادقته النجاسة قبل ان
 فكف السبل الى العلم به فكان وقت الغسل كذا ام لا لم يكن بجهة الغسل او فساد فطهرها
 بالخرق والماء ان لم يجد احدا من الماء او ما يضره فيكون وضوءا وضوءا في وضوءه في وضوءه
 يحصل نصف ما ونصف شي في عدد الدلاء لان مفرق الواحد مع اي عند في نصف ذلك عند
 لياوي مجموع الامداد المتوالية من الواحد اليه فاقعد الدلاء على شي هو عدد الدلاء ليجز منه
 وعزوز شيا بعد نصف ما ونصف شي وبعد لخر وللقابله ما لا يعدل شئعه واربعة
 شيا فالتى شئعه واربعة وعزوز شيا فاضى بها في شئعه وعزوز شيا يحصل الف ومائتان
 وفي عزوز رطلا قد يكون من يزيد على الكثر شئعه وعزوز رطلا عراقي ولو فرض
 ان ذلك الذي اصاب كل واحد من الجماعة كان اربعة وعزوز دلو كان ذلك هو وضوءه
 من الكثر شئعه شئعه وبالحقايين نرى الجماعة ثلاثة وعزوز فالحقارة الارزلة تسفر
 شئعه وعزوز فالحقارة الثانية من الحنوط الاوربايتان وثلثون والحقارة الثانية شئعه
 وسبعة وسبعون والفضل بينهما مائة وسبعة واربعون والفضل بين الخطايين ثلثه والخارج
 من قبة الفضل بين الخطويين على الفضل بين الخطايين شئعه واربعون فاحذر بها ما من الحصول
 عدد الدلاء في استخراج هذه المسئلة وامثلها طرق اخرى هو اسهل من طرق الخبر والخطايين
 جدا وهي ان تضع ما انتى اليه السؤال اعني المقدار الذي اصاب كل واحد من الجماعة
 وتقص من مضاعفه واحدا لئلا ياتي في عدد الجماعة وتستعمل منه عدد الدلاء في
 كان الذي اصاب كل واحد ثلثين دلو القصاص الستين واحدا وضرنا الباقي في
 الثلثين ليجعل عدد الدلاء وعلى هذا القياس ولتقتصر على هذه المسائل التي خوفنا
 الاخطاء ومن اتقيا اسهل عليه استخراج كثير من مسائل هذا القسم من المسائل والوقوف
الفصل الثاني في عدم انفعال ما انقضى وما لم يمتد له فوات النجاسة وحكم ما
 لا يتجدد وما رفع به الحديث الا كبر الشئ بعزوز شيا **باب النجاسات** همام بن سالم ان سأل ابا عبد الله
 عليه السلام عن السطح يار عليه فتصبه الماء فكيف فصب الثوب قال لا ينجس بهما اصابه من
 الماء **الكرب** عني عن جعفر قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن البيت يار عليه على طين ويقتل
 به من الجاهل ثم تصيبه السماء ابو عبد الله عليه السلام قال لا ينجس به للملح ولا اذا جرى فلا ينجس
ج داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال همام قال هو بمنزلة الماء الجاري **د** محمد بن
 النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لا استنجي ثم تبيع ثوبي فيه واما جف قال ينجس به كالجف
 الملك بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي يستنجي به ان ذلك
 ثوبه قال لا **الفصل** بين يسار من ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحب يقتل فينقض ثوبه
 في الاثارة فقال لا ينجس ما جعل عليكم في الدين من حرج **ر** صفوان بن مهران الجاهل قال سالت

هذا الحديث في النجاسة
 وهو من مسند جعفر
 عليه السلام

هذا الحديث في النجاسة
 وهو من مسند جعفر
 عليه السلام

ابا عبد الله عليه السلام عن الحسن بن بكير والدينه من هذا الشئ وتبع في الكعبين وتز من الحجر
 ويقتل فيها الحب ويتوضأ قروم وقد لما فقتل في الشئ او الى اوكبه فلو وضأ
 منه وقد مر هذا الحديث في الفصل السابق **ج** همام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
 الغدر يجمع فيه ماء السم ولا يستنجي فيه من يمس فيه الانسان من الثوب لا يقتل فيه كحي
 ماخذ الذي لا يجرز فكت لا توضأ من مثل هذا الا من امر به اليه **ط** محمد بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام
 السلام قال سالت عن ملء الحام فقال ادخل يا زار ولا تقتل من ملأ خراجه ان يكون فيه حب
 او يكثر اهل ولا تدري به جدام **اب** **الحسان** همام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 مر ابي سالا احد قها بول لخر ما فاختلط فاصاب ثوب رجل لم يفر ذلك **ج** محمد بن
 النعمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الخلاء فاستنجي في الماء فقع فيه ثوبه ذلك الخلاء
 الذي استنجيت به قال لا بأس **ب** **الحسان** همام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب الرجل
 حياية فليفرغ عليه كلبا فليغسلها الى ان يفيض الماء على جده كله فاستنجي من ما به في ثوبه بعد
 صنع ما وصفت فلا من **ق** **الحسان** همام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب
 دلم متفطر الكجاري قال انقطع تقاطره فكلوا فقف في اعتبال الكربة ولا تدر بالسماء للطر
 فكس حبل على المعنى المتعار والمساكر على معني اصابة السماء لم يطرها وكف السطح بكف وكما
 وكيفا اذا فطر منه الماء الى البيت وقوله عليه السلام في الحديث اني اذا جرى فلا ينجس
 لعله مستند الشئ رحمه استغالية اشترى لالجران من مدياب ونحوه والعلامة طاب
 تراه في الشئ من الجريان على النزول من السماء وهو كما ترى والمراد بالجمام في حديث الثعلب ما
 في صاغة الصغار التي دون الكر واطلا من الحديث شامل لماء الماء وعندها كثر الضرب
 الماده مستفاد من رواية بكر بن حبيب عن ابي جعفر عليه السلام قال ما لي بالجمام لم ينجس به اذا
 كانت له ماله وامن حبيب وان كان مجهول الحال الا ان جمهور اصحابنا يقولون رواه
 بالقبول فلهذا صنعتم منه كذا وهو بمنزلة الكربة في الماده اطلاق هذه الرواية يقتضي
 عدم الاشتراط واليه ذهب الحق طاب ثراه في المعبر واكثر من تاجر عنده على خلافه
 مستند من الوجوه الدالة على انفعال القليل بالملاقاة وهذا وان كان اقرب الى حادة
 لاحتمال الا ان قول الحق قد سار الله روه غير بعيد عن التحقيق فان جعل المبرلة
 تجاري كالصريح في عدم اشتراط الكربة فيه نعم يتجمل اشتراطها عند العلامة اعلى الله مقامه
 حب اشتراطها كالجاري اما هم فثبت انما راجع حيث لم يتزطوا الكربة فيه ينبغي ان
 لا يتزطوها فلهذا بمنزلة على القول به النفس الطيبة والحاصل في هذا ان تزيلا على الم
 له بمنزلة تجاري اخرجه من حكم القليل فلا يلزم من حكم بالقبول القليل بالملاقاة الحكم
 بالقبول بها فكما خرج **ط** **الحسان** همام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ما لي بالجمام لم ينجس به اذا كانت له ماله وامن حبيب وان كان مجهول الحال الا ان جمهور اصحابنا يقولون رواه

هذا الحديث في النجاسة
 وهو من مسند جعفر
 عليه السلام

هذا الحديث في النجاسة
 وهو من مسند جعفر
 عليه السلام

ينزع منها دالة هذا اذا كان ذلكا فهو هكذا وما سوى ذلك مما يقع في غير الماء فيموت فيموت فيموت
 الانسان ينزع منها سبعون دلوًا واقله العصفور وينزع منها دلوًا واحدة وملوي
 ذلك فيما بين هذين **اقول** ربما يظن ان فيمن انقضى هذه الاخبار في الشرع لوقوع هذه
 الاشياء دالة صريحة على نجاسة البير من يوقوعها فيها وهو كما ترى قال احتراز يكون
 النزع ليعيب الماء وينزع له النزع الحامل من وقوعها قائم وفي الحديث الخامس من الفصل الثاني
 نوع استعار بذلك كما ترى ولعل في اطلاق العلماء في كثير من الاحاد من دون تعيين عددها
 انما هو الى ذلك فهو في قوله ان يقال ان نزع مقدار ما تروى به النفرة ويطلب معه الماء وربما
 جعل اختلاف اعدادها المعينة في الشيء الواحد فربما على ذلك ان يكون كل اختلاف في
 اختلاف الابار كبرًا وصغرًا واختلاف منابها ضيقًا وسعةً وعملها ما علم على البير
 المستعمل عنه وما يقينه الحديث الاول من النجاسة المتقدمة بالصفين يكن حله على الطير والجماديه
 والثالث بقرينة ما سبق في الحديث الخامس من الفصل الثاني وربما قلت على ما دون التوخي
 في النجاسة بقرينة وقوعه في مقابلة الاول اقرب الى الاحتياط والحاشي الثاني السبع مع اشتراط
 تانيث الدلو مؤيد لما قد يعرض للعويين من انه قد يذكر ان يمتنع من نزع السبع لروى
 الحجب قد ورد به اخبار كثيرة من الصحاح وغيرها وقد وقع في بعضها تعليق اشترط على الروي
 كما في هذا الحديث وفي بعضها على التعقير كما في الحديث الثالث وفي بعضها على الدخول كما في الرابع
 وفي بعضها على غسل كراهية الى بصير قال سالك ابا عبد الله عليه السلام على الحجب يدخله البير
 فيقتل منها قال ينزع منها سبع دلاء والتقييد بالعمل هو الموجود في كتب الفروع والادب
 الاطلاق كما تضمنته الاحاديث الصحيحة وفاقا لتجني المقتضى الشغل على العمل فانه قد
 لعل في تقييدهم في كتب الفروع بالعمل نظر الى ما تضمنته الحديث السابع من الفصل الثاني فان
 قوله عليه السلام فان ركب للماء في المصعد ولا تقع في البير كالصرح في الغسل قلت هذان
 الامور كما ذكرت الا ان الكلام انما هو في نزع السبع وذكر الحديث خارج عنه وقد علمنا سجع الشيد
 الثاني طاب نراه تقييدهم بالعمل في شرح الارشاد بانه مصرح به في رواية ابي بصير فوجب حمل
 المطلق على التقييد ثم قل فيد مع ذلك ما ورد في الحق التخييل لانه من خلق الاخبار عنه وكذا
 اهم منه انتهى وفيه نظر فانه انما يعلى التقييد المطلق ما ضاعها في الفروع وتلك الرواية بعيدة
 جدا مع الاحتياط عن اشتراك ابي بصير لا شتمال طريقتها على عبد الله بن عمر وهو متعقب في قوله
 طاب نراه بالاخبار ما يصلح للتحويل وايضا فان التقييد بالعمل انما وقع في كلام ابي بصير لانه كان
 الامام عليه السلام ومدح عليه التقييد في شرح السبع متوجه هذا في كلامه استجواب تعليق لروى
 على الارتماس ونقل ان ادريس عليه السلام قال الحق طاب نراه في العبارة عن نظائره وذكر
 افظه الارتماس من اين ذكر ولم يعلق الحكم على الارتماس دون الغسل حتى ان بعضهم قال لا يغسل

في غير ما يترس ما وجب النزع ثم قال والذي يجب تحصيله ان الموصي ليعز من ماء من اغتسل
 ثم اقبلون بان ما الغسل من النجاسة لا يرفع فحدث الاستلزام قال بالنسبة ومنع من ما لا يغسل
 ما لم يرضوا به الصلح فاجاز العباد بالفسل الحجب ولم يكره في البير وان كان الحجب مطلقا
 الحجب وما خله غير ممنوع منه فوجه احتياج النزع وكان بصعب محاذير يقول هذا الجمع
 وذلك مختلف فيه وقد بينا ان الخلاف لنا هو من المرفوض والى المصالح وهو المسمى في الشرع
 ومنه الاجماع حافه انتهى كلامه طاب نراه فامل فنفقه ان امل حقيق هذا وقد تقدم
 في شرح الحديث السابع من الفصل الثاني ان الافساد في قوسه ليعيبه الدم ولا يغسل في القوم
 ما هم كما يحتمل ان يراد به التخصيص بحتم ان يراد به رفع الظهور به لا الظاهر به كما هو مذهب
 النجس والتقدم وقت قدس اسرارهم ويحتمل ان يكون لا تارة لتمام او حصول النفرة من ذلك الملة
 بل لا تارة بدن الحجب وهذه الوجوه جارية في تقليل نزع السبع من ابرياء وجه خالص من
 بعض التعبد كما هو اصلها ناهي في جميع مقادير النزع وقد زعمت في الحق الشيخ علي بن ابي
 فدره الوجوه الاولى في فقرته شرح انقضاء النزع لا يستقيم كونه نجاسة البير وهذا
 وان كان ظاهر كلام النعم لان نجاسة البير يعبر بمعلوم المطلق او العزم من اسلام الحجب في
 يذنه من نجاسة عينيه والام من السبع ولا يستقيم كون النزع لصروقه الماء بالحق الحجب في
 مستلوا عند من يقول به فيكون النزع لعود الظهور به لان ذلك مشروط بان يغسل على وجه
 لغزوار تغسل حدته والام بيت الاستقلال ومورد الاخبار اعم من الغسل كما قد مرناه
 وحديث عبد الله بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام بالنهي عن نزع البير بقية فادعاه
 ولا يرفع حدته كما صرح به الشيخ انتهى كلامه في شرح السبع الثاني فذكر ان الله روجه
 احتراز الوجه الاول ولم ينص هذا الكلام فانه شرح لمراد من العامة في النزع نجاسة
 البير بذلك وان كان بدنه خاليا من نجاسة ولا يجد فيه نجاسة وروى النفس وليس امره
 الماء الذي يغسل به الحجب على حد الماء مطلقا ولهذا قال جمع بعد ظهوره قليل فلا يغسل في
 ان يغسل عنه البير الذي قد علم نأته بالانذار من غير فقول بعضهم ان نجاسة البير يغير
 بحس معلوم المطلق اذ العزم من اسلام الحجب وحلو بدنه من النجاسة قد ظهر من غير
 هو نجس فان الذي نجس غيره بتلك النجاسة هو الذي نجسه بهذا الشيء على الوجه المخصوص
 ثم طاب نراه مع كون النهي في حديث ابن ابي يعقوب عن العباد وقاله عن الوقوع في الماء
 وفاداه وهو انما يتحقق بعد الحكم بغير الحجب لا مجرد دخوله في البير فلا يبر هذا النهي في نزع
 وعدم كونه من نفس العباد لان يقال الوسيلة الى الحرم محرمة وان كانت قبل زمانه حذانه
 كلاما على المقابلة وفيه بالاحتياط اما قوله ولا بعد فيه بعد ديد النفس فان عني بالنفس
 احد هذه الروايات التي عرفتها فلا نص في شي منها على ما ادعاه طاب نراه كيف والاحتياط

التي ذكرنا ما قامة وان عني بدو رواية اخرى كسوي تلك الروايات فليست احق تنفس فيها فانما تقرر بها
 في بني من لا يصدق ولما قوله ان الذي يخس من تلك الاشياء هو الذي يخس بذلك الشيء فقيه ان
 بين الحديثين ان كان مطلقا فله معنى لخصه ما هو ان كان مقيدا كان تحسسه للمصنف كما
 اورد مثله اولي من تحسسه للمصنف والمصنف ان كان له البراءة او احاطت بالمصنف وانسد
 قبوله للبراءة منه الرضا عن ريب وانما فعل هذا ليجل صرحهم للجاسات في العذر لوجود عذابه
 ان لم يذكر ما عني بين الحديثين طاعته لا يصرح بان كان لا يخرج من وجهه الا انه غير حاسم
 للمادة كما اعترف به ولا يوجب في حديث ابن ابي يعقوب عن ابيه ان اثاره الحاة او حصوله
 الشفرة فان حله على سلب عبارة من البراءة لم يورثه بسبب رفع الحديث به فيضي الى الحكم بغيره
 الغل ويظهر اما الفقه فلا يفرق ان فساد الماء معلى برفع الحديث به وما الفساد فليس منه
 اصالة او بقا وانما في العبادة يستلزم الفساد قد سرفان للحكم في هذا المقام بحيث لا يعم
 وانه اعلم بحقائق الامور وما يقص الحديث الاول من غير طاعة كل موت التور وخمسة وانما
 للمز هو من ذهب جامع من علمنا بالمراد هو التور ما قارب يد في حقه وكفى السيلان في التور
 بغيره والسند غير ظاهر ولم يفرق الا كمن يفرق بين قولين وقيل المدون في المقنع بغيره
 للمفتر من التور مشهور دلق رواية رزار عن عبد الله بن مسعود في بغير فيها فقرر من
 دم او في قول الدم والتمس والتمس في الخبرين في ذلك كله واحدا بغيره من غير ضرورة
 فلا غلب الرجح نزف حتى تطب وهذه الرواية مع ضعف سندها متضمة لما لا قابل به
 فلا تعويل عليها لكن لا ينبغي ان استفادة من الجمع للمفتر ونحوها من الاخبار الواردة في هذا
 الباب شكل لورودها لمقتضى السبب وهو يجب ان يعرف لا يقتل في الخطر ونحوها وما لم يثبت
 العلامة فليست في ذلك من مفهوم المصنف في ذلك الاضمار على الاضمار سواء قل او كثر في التور
 في الحديث كونه لا يدل على كثره ولا قلته فهو كما ترى وما تضمنه الحديث التالي من مساواة الكتب للآثار
 والسنن والدجاجة فالمنهج رجليه وربما دل على نزوجه جيا وفيه ما فيه فان التفصيل
 في الجواب يا باه كالاختفي والمحدث في مقدار التور كغيره الاشياء مختلفة جدا وسيتا السنن
 فالسجنان وابن البراء وابن ادريس على الاربعين وعون بن بابويه بن ثعلبي الى اربعين والاربعين
 على السبع وكل من هذه المذاهب رواية فلا يخفى ان سوق الحديث يقتضي اعتبار التلازم
 في هذه الاشياء بين تغير العلم والرجح والافا لظاقر قد منه حتى يذهب التعم وما تضمنه الحديث التالي
 من التلازم انه لا يربط بين السبع بقرينة الحديث الاول لكن ذكر السبع بعد ذلك بوجه
 هذا الترتيل ولو لم يزل على ذلك فانه اقل عدد مما جمع لم يكن بعيدا وما تضمنه من نزج
 الى كل موت البعير وهو من ذهب لاصحاب والظاهر ان لا يخالف فيه منهم والبعير يشمل الذكر
 والانثى والسمي والبكر كالانسان وقوله عليه السلام فليز في وان لم يكن نصا في نزج في الجمع لانه

ان

من الظاهر عند الاختلاف في وسامع الاعتقاد الحديث الاول والخامس والعمدة في له عليه السلام
 حديث الرابع ان كان له رجوع الى البراءة لما لا بد له من البراءة باوليته بناور ونما علم من القائلين
 السبع عاملا باطلاق الحديث في هذا الحديث ومع ذلك على الاحتياط بسبب الخطب وما تضمنه الحديث
 من نزج الجمع للموت في ما عليه الشيطان واستأمنها فانهم على السبع في البعير للفتن في السبع
 الواحد بغير المقتضى وعلى الاربعين في الرجل وقد اورد العلامة طلب نزج في المصنف ان الجواب
 في هذا الحديث ان وقع من نزج السؤال وقد نصي البول وجب مساواة البول للرجح في نزج
 نزج ونما لائق لونه وان وقع من ثامن البعير ثم تاجر البيان من وقت الحلف له احد باضار
 الشق الاول وقت قولكم يلزم مساواة البول في قولنا نعم هو مساواة اصل البول في النزج
 في غير ما ان يكون العذر في عليه السلام عرف مقصود السائل من سؤاله واذا اضطررنا ذلك فقط
 بهذا الحديث بالتحفة التي يحميه على الله مقامه وانت حيز بان الحل على تغير البراءة لا يخرج من بعد
 والاروم تاجر البيان من وقت الحلف على تقدير الشق الثاني محل نظروا ان الحل على الاحتياط
 والاروم قضية نزج لما كل مطلق البول هو الاول وما تضمنه الحديث السادس من الدلالة المطلقة
 قد علمنا الشيخ في باب على العزم قال انه عليه السلام قال نزج مناداة واكر بعد بضيق الى هذا الجح
 من نص ان نأخذ به ونضرب اليه اذ لا دليل على ما دونه من جهة ما تضمنه وورد عليه ان لا يضرب بالحق
 كما يقتضي الحل على اكثر ما يضيق الى الجمع اعني العزم كذلك اصله براءة الذمة من الزايم يقتضي الحل على
 لضيق الى الجمع اعني الذمة فكيف حكمت بانه لا دليل على ما دون العزم هذا لا يبعد ان يقال ان
 ما ادفع صاحب نزج ان العدد الذي يضيق الى الجمع ويقع الجمع من جملة ما وان كان متراجعا بين
 العزم والثلاثة وما بينهما اما ان هنا ما يدل على ان الجمع من جملة العزم وذلك ان الجمع
 كونه في ان يكون من اكثر عدد يضيق الى الجمع وهو العزم التي هي اخر اعداد جملة العزم
 واقرنا الى جمع اكثر من جيجا اقرب المجازات الى الحقيقة وهذا الترتيل يقتضي ان يرد منه
 رجحاننا وقد اعترض عليه المحقق طاب ثراه في المعبرنا حاصله ان هذا الجمع لم ينفذ اليه
 بعد ولم يقع من الشئ ينشئ ما قلنا من ان لا يثبت له الا ان يعلم من قول القائل الحديث في قوله انه
 في من يراة عن عزم واجاب عنه العلامة بن راسه موقفا في المنق بان الاضمار هنا مقتضى
 ولا يلزم تاجر البيان من وقت الحاجة ولا بد من اضمار عند بضيق اليه فقد بغير جعل على
 العزم التي هي اقل ما يصح اضافته لهذا الجمع اخذ بالمتيقن وحواله الى اصالة براءة الذمة وقال
 شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه في نزج الاشارة في هذا الجواب بقوله لا يلزم من عدد
 الاضمار هنا تاجر البيان من وقت الحاجة وانما يلزم ذلك لو لم يكن له معنى بدون هذا
 التقدير والحال ان معنى كابر اسلمه من صبح اليوم ولو سلم وجوب التقدير لم يتبين العزم وفي قوله
 لا افاضنا اضافة لهذا الجمع عزم من غير ما قلنا فله فيجعل عليها الاضالة البراءة من الزايم هذا هو

منه

ما تضمنه الحديث التالي من مساواة الكتب للآثار
 والسنن والدجاجة فالمنهج رجليه وربما دل على نزوجه جيا وفيه ما فيه فان التفصيل
 في الجواب يا باه كالاختفي والمحدث في مقدار التور كغيره الاشياء مختلفة جدا وسيتا السنن
 فالسجنان وابن البراء وابن ادريس على الاربعين وعون بن بابويه بن ثعلبي الى اربعين والاربعين
 على السبع وكل من هذه المذاهب رواية فلا يخفى ان سوق الحديث يقتضي اعتبار التلازم
 في هذه الاشياء بين تغير العلم والرجح والافا لظاقر قد منه حتى يذهب التعم وما تضمنه الحديث التالي
 من التلازم انه لا يربط بين السبع بقرينة الحديث الاول لكن ذكر السبع بعد ذلك بوجه
 هذا الترتيل ولو لم يزل على ذلك فانه اقل عدد مما جمع لم يكن بعيدا وما تضمنه من نزج
 الى كل موت البعير وهو من ذهب لاصحاب والظاهر ان لا يخالف فيه منهم والبعير يشمل الذكر
 والانثى والسمي والبكر كالانسان وقوله عليه السلام فليز في وان لم يكن نصا في نزج في الجمع لانه

لعل مقامه وجوبه جيد وانت خير من انما من كلام الله صاب نراه ان كل كلام الله فيه
 ليس على ما عليه عليه ذلك الموردين وان في قوله قدس اسمه وحاله على اصله بل الله في
 موقعه لا ينفك عن ان يكون ما وقع في كلامه على ما من مقاسمنا بل الله في كل ما قلنا
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث
 وكل ما شئنا وان من الحق قال فيمكن ان يخرج به اي بالحديث من وجه آخر وهو ان يقال ان هذا
 وافق ما زاد على العشرة بواحد فيقال عليه ولا بالارادة لاسم الله واعز من عليه نحن الشبان في
 طاب نراه في شرح الارشاد بان هذا الدليل لا ينطبق على التوحيد لاسم الله وحسب الحديث
 ولا كلفه بعض هذا كونه ومن حاول لا يتقارر للعلم بان يقول مراد طالب نراه بقوله لا يخرج
 هو تغييره لا يحتاج بالحديث على هذا المطلب اعني شرح العشر الى الاحتجاج على شرح احد عن كما
 طبع شيخنا رحمه الله فان العلم قدس اسمه شرح ارفع شأنه ان يعيد عنه مثل هذا الضمير فلا
 تفعل هذا ولا حتى ان القطر في هذا الحديث حيث انها مع تصحيح وقد صرح أهل العربية
 بان جمع تصحيح للفظ يكون الحديث منضمنا لحكم القليل من البول والدم والخصاب رسول الله
 عليهم وان فرقوا في الدم بين قليل وكثير لكن لم يفرقوا في البول ولو قيل بالفرق لم يكن بعيدا
 والله اعلم وما نقض الحديث السابق من شرح ما بين الثلاثين الى الاربعين في دم الشاة هو منه
 المصدق ولكن ان جعل لا يلم فيه كما يعم من شرح مقدار ما جعل به زوال تغيير ما اثير فلان دم
 الشاة مظنه تغيره وذهب الشيخ واتباعه الذين في ضيق في الدم الكثير وعز في القليل وتقبل
 الى العشرة في الكبر والشيخ في القليل ويدور على الستة لعله من الاصل بتقدير الكثر قبل دم في
 الشاة والقليل مثل دم الطير والرياح وقال القطب الراوندي لا يعتار في ذلك علم اثير في الغرائز
 في كل دم الطير كبريه يربى في اخرى وبواحدة مائة المقياس الفاضل الحق مولا قطب الدين
 الرازي في العلم صاب نراه والادراج عروق العروق تشعب بالان بالكلية المعجزة اي
 تسيل وامر من تشعب اللبن بالفتح والكلام في الدلالة في هذا الحديث على قبلي متابعه والاولى
 ابقاها في الوصفين على الملامح وبكون الكلف مجزاة الثقلين وما نقض الحديث السابق من
 شرح دلاء الدابة لا يجني بعد من بل على ما هو المشهور من شرح كماله في حواشي العلم صاب نراه
 في المتن الاستدلال به على من انكر موت الحمار والريس والبغل بكلام طويل الذي يفرق الحديث
 الى اكثر من مئة ولو لا ذلك بناء على استحباب التزم ابقاء الدلالة على اطلاقها في كمالها وما نقض الحديث
 التاسع نظام من شرح كل الملامح الكلب وشرح خزومه حيث يخالف ما دل عليه الحديث الثاني
 من الاكتفاء بحسب دلاء لونه لكن على الاستحباب بسبب الخطب لانه من اراد ان يفاضل على تغيير الدابة
 وهو من جيد وعلمه صاب نراه في شرحه وما نقض الحديث لحدوث بعض من شرحه لانه
 للطلب والفارغ والحزين من حوله عند استيعاب التغيير وما نقض من التزاوج وهو تعالى عن الرامة كمال

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

ثاني بيان ما فيها هو مذهب الشيخين واتباعهما بل قد علمه في المتن لا يخرج من هذا الكلام
 من القائلين بالقيس ولا حتى دلاله هذا الحديث من جهة اخرى انما هو بعد من شرح
 يوم الى الليل ومن يابو جند هذا الحديث في بعض الكتب الاستدلال به كنعن وعمر بن
 لقظ لم يكن للوجود فيها اطلاقا على من اصول اصحابنا الموقوف بعقبتها هو ما نقلناه
 وقوله عليه السلام وقد ظهرت بيروية بناء على استحباب التزم الطهارة المعنوية وقد مر
 مثله والظاهر ان المراد باليوم يوم الصوم فانه هو الموقوف على كل يوم الصوم وفيه ولا يرضى
 عنهم من ان التزاوج من الغدق والليل محمول عليه وان اطلقت التفتيح على ملابس ملوثة في
 الاطوار النسيرو الظاهر ان وقت التفتيح للزواج محسوب من اليوم وان قلنا العمل بالاحتياط في
 الكل والفتوح جماعة معتقة ويحتمل عدم الاحتساب والاعتناء فان قولنا عليه السلام بقاءها
 يوم تراجون اثنين اثنين فيزفون الى الليل ربانج بعد الرخصة في تركه العمل انما هو ولا حتى انه
 لا دلالة في الحديث على ان القوم المذكورين لا يربوا لانه لا يريد فعله ففصل الاحتساب في كل الفرع
 على الاربعه بناء على اقل ما يحصل به تزاوج اثنين اثنين والعلمه في المتن على ان الاحتساب في كل
 ان لم ينقص من جهته من الاربعه ولم يرتفع شيئا في الذكر اي انما لا يربوا عليها فتقضى الحديث
 احضاره تراجم وفيه شيئا في الذكر اي انما لا يربوا عليها فتقضى الحديث
 بعيد لكن استدل لانه طاب نراه على اجزاء ما فوق الاربعه بمفهوم الموافقة غير سديد فانه
 يستفاد من تساؤل لفظ القوم لما فوقها وليس من مفهومه موافقة ولعل مراده رحمه الله ان
 ان ثبت الحديث اجزاء الاربعه ثبت اجزاء ما فوقها بمفهوم الموافقة مع قطعنا عن قوله تعالى
 لعلنا وقد استفاد ما نقضه الحديث من لفظ القوم عدم اجزاء النساء والاحتساب ولا المطلق لا يفتي
 القوم الرجب ويؤيد قوله تعالى لا يغير من قوه ولا نسائه من نسائه لكن صرح صاحب القاموس
 وبه باطلاق القوم على النساء ايضا ومن ثم قيل بالاحتمال فيهن وهو غير بعيد ومن ثم طعن صاحب
 الاحتساب في عدم قصور شتم من شرح الرجل وهو كما ترى فان ما زاد احد في علق اسم القوم حصل
 لا شك من سوا ما زاد من الرجل او نقص عنه وما نقض الحديث الثاني من شرح بعض
 من الانسان مما اطلق عليه القائلون بوجوب الرجب ولو لم يعضد به ما وقع في مينا
 به في خلعنا ما وهو محتمل لانسان بوجوب يتناول الصغير والكبير والذكور والانثى والملك والكافر
 وخصه براديس بالمسلم وقولنا الكفر من مائة لينة بناء على وجوب الجمع بملوثة جذا لانهما
 لا يربوا وما لا يربوا به يترك له الكل ورده الموقوف على العزيمه ووجوب شرح الكل ملوثة جذا
 وقوله انه فلا نفي فيه بداهة تناول الانسان المسلم والكافر فانه يحكي النطق بها
 واذ انت لا كفاها بصلاح مباشرة صلحته فطر يقول ولا حتى ان هذا الكلام مدحط ان خلاف
 ان ادريس فيما اذا سات في البر لا اذا سقط متبا لكلام العلم في التفتيح الثاني فانه قل

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

هذا الحديث لا يخرج
 من سواناستحق واسم الله حقيقا لخالقنا
 واسم الله رفع له درجته بعد ما ورد في كل هذا الحديث

في الزميلة ان نجاسة الكافر جبا الماهو بسب اعتقاده وهو مشفق بعد الموت هذا
 كلامه وانت خير ان لقائل ان يقول ان هذه النجاسة لا تروى لمجرد ذلك الاعتقاد الباطل
 بل لابد في زوالها من طهران اعتقاد اخر مع الاقرار باللسان ولو كان مجرد الخلق
 الاعتقاد الباطل مطهر للمؤمن طهارة الكافر حال النجاسة والاعتقاد والكون ونحوها قاتل
 وما نقضه من نزع دلوا واحدا للعصور موقوف على النجاسات واتلها والحق بعضهم بالهضون
 ماديون الحاشية من الطيور والافاعي لا تقار على ما ينبغي عمق في تعريف الطاهر والنجس
 انه لا فرق بين ذكره واشباهه وان فرق اهل اللغة بينها بالخاف والمارج الى تفسير الحديث
 فنقول لا تشارك في قوله عليه السلام هذا اذا كان ذلكا الى نزع الدلاء واسم كان يعود الى
 الواقع في البر والارض بان ذلك اسمك اعني المدبوع والخرق ان نزع الدلاء انما يجزيه اذا كان
 الواقع في البر والارض مذكرا لا يمتد ولا يمتد في نزع الدلاء وقوله عليه السلام فهو هكذا
 تاكيد المضمون هذا الكلام وقوله عليه السلام فانك لا تشارك في النجاسة بالثاء المثلثة وراعي
 بالياء الموحدة والجور فيه يعود الى ما سوي للذكر والمزاد فانك تشارك في النجاسة بالانسان وهو كذلك
 فان نصابه العدي في النزع اكثر من سائر الحيوانات والما قد نال بعد في النزع
 التراويح ونزع الماركة وكرج الكرك والاسم سجده اعلم **الفصل السادس** في ذكر
 نزع من تطهرت عن طهارة **النوع** جميل ذرايح عن ابي عبد الله عليه السلام ان الله جعل
 التراب مطهرا لكل ما طهر به ولو قد من هذا الحديث نزع **باب** زيارته قال في التراب
 معروفا على ان يكون على السطح او في المكان الذي يصير فيه فتراد احققت النسي
 فضله على طهارة **باب** على من طهر عن ارضه على ان يمسها فاسمائه عن البوارى بصيا
 البوارى هل تصلح الصلوة عليها اذا حققت عن ان تقبل فكرتهم **باب** من طهر
 من نزع قال في النسي الارض والصلح يصيبه البول وما شابهه هل تطهر النسي **باب** من طهر
 قال في طهر بغير ماء **باب** على من طهر عن ارضه على ان يمسها فاسمائه عن البوارى بصيا
 النسي وبصيا البول غسل فيها من النجاسة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 سائر النجاسات على الماء والصلح يصيبه البول وما شابهه هل تطهر النسي **باب** من طهر
 فكتب خطا ان الماء والصلح يصيبه البول وما شابهه هل تطهر النسي **باب** من طهر
 قدس قد دخل على عبد الله عليه السلام فقال اني نزلت من الجنة في دار فلان فقال ان بينه و
 المسجد زقاقا قد نزل او قلنا له ان بيننا وبين المسجد زقاقا قد نزل فقال لا بأس من تطهر بغيرها
 بعضا **باب** زيارته بن عبد الله عليه السلام رجل وطى على عذرة فاسترحب
 انقبض ذلك ومنع وعلج عن غلبتها فقال لا ينبغي له ان يقبلها ولكنه يمسحها الى ان يذهب
 اثرها وبصيا **باب** الامور عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بطين

هذا الحديث في النجاسة
 وهو من صحيح الترمذي
 في كتاب الطهارة

له طهارة بعد مكانا نظيفا فلا بأس اذا كان طهرا فداغ او فودك **باب** من طهر عن ارضه على ان يمسها
 في ابي عبد الله عليه السلام قال يمسح النسي هل تطهر الارض على ان يمسها فاسمائه عن البوارى بصيا
 وامانة التمسح بغير الموضع والصلح على الموضع ما بينه وارضائه التمسح بغير الموضع القدر
 ولا ريبا فلا يجوز الصلوة عليه حتى يمسح وارضائه التمسح بغير الموضع القدر
 منك ما يجب ذلك الموضع القدر فلا يقبل على ذلك الموضع وان كان بين النسي والارض ما بينه
 لا يجوز ذلك **باب** قد تقدم في الحديث الاول في الفصل الاول وقد دل الحديث الثاني على
 السطح ونحو من البول يخفف النسي وهو مذهب النجس واتباعها الاعتقاد وان لم يمسح النسي
 حرمان حكم في البوارى وما في حكمها اعني الحصر قد ذهب القطب الرازي وابي نعيم الى جواز الصلوة
 عليها مع نقلة با على النجس وملا الى الحق في النزع ويجوز الذي طلب نزع **باب** من طهر
 الزميلة والنقطة به غير بعيد والحديث الرابع صريح في نزع النجاسة ويجوز **باب** من طهر
 واما قوله العلوية **باب** ان الله جعل التراب مطهرا مع نزع النجاسة ويجوز **باب** من طهر
 النسي فقه مافية وستلوعك غريب ما يتفرع من النجاسة والصلح على النسي على النسي على النسي
 بغيره مذموم ريبا وهو كارتك والعلوية في النسي على النسي على النسي على النسي
 الحديث الثاني يمكن جعله في النجاسة مع نزع النجاسة على النسي على النسي على النسي
 قدس في كتابي الاخبار ولا في غيرهما من كتب معناه العرف في اثبات هذه الطهارة والصلح
 الحديث الثالث والعشرون اصل ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم جعلت التراب مطهرا
 وترى بطهارة وقد نزع في النجاسة استدل في النجاسة بالروايات المتقدمة فانها النجاسة على النسي
 الصلوة عليها ونحو لا تشارك طهارة موضع الصلوة بل يكفي طهارة موضع طهارة قال ويمكن
 ان يقال لا بد في الصلوة عليها مطلقا ليل جواز الصلوة عليها والسجود بشرط طهارة محلها
 انني كلامه فكما انه رخص وانت خير بان لقائل ان يقول الدلالة بالاطلاق لا تقبل دلالته
 الحديث الرابع بالنجس على ان ظاهر الحديث الثالث جواز الصلوة على النجاسة وان كان غير
 النسي كما هو صريح **باب** النجاسة الخس وما هو جواز الصلوة على النجاسة طهارة نزع نزع
 استدلال الحديث العاشر بان السوال وقع عن الطهارة فلو لم يكن في الجواب ما فهمه السائل
 من الطهارة او عدمها لم تضر البيان عن وقت الخلع وهو نزع الجواب الذي وقع
 لا بأس بالنجاسة فدل على الطهارة هذا كلامه اعلم بقله ولقائل ان يقول ان عدوله
 عليه السلام عن الجواب بانه طاهر الى الجواب بجواز الصلوة عليه متعري عدم الطهارة ومثل
 هذا الاشعار في الماورات عن قائل وايضا في اخر الحديث استدل بذلك فان في نفسه
 عليه السلام من ملقات ذلك الموضع بطلوبه وان كان عين النسي مافية حتى يمسح
 دالة طاهر عليه وكذا في وصفه عليه السلام الموضع بالقله وايضا فاللزام على تقدير

2

النصر

79

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ماہنامہ سیدہ زینب
ایک جگہ سے دوسری جگہ

وقت في ليلة ١٠ من ايام كيون المعنى وقتا للمحدد والسعوى لا وقتا للمعذور وما تضمنه آخر الحديث
الرابع من قوله عليه السلام وليس لأحد أن يبدل على ما ذهب إليه النجاشي وتابعه واحاب الله في نفسه
للمحقق في المعنى باننا كاتم انه يبدل على ما ذهب إليه النجاشي والى الجوار الذي لا كراهة معه معناه كادله وهو كراهي
وكنهم استحبوا ما ذهب إليه النجاشي من ان يذهب اليه المتأخرون والنجاشي على ما قاله
الشيخ في قوله اربعة الف والمرض ونحوه يصرح في بديهة اودنيه والضرر في شدة كراهيهم
يلتصق وتطهر وتطهر والنجاشي عليه يفتقر وقوله عليه السلام في حديث النجاشي والنجاشي معناه
على سوا ما ذهب اليه من سببه وانما امره كالضريح وذلك وكيف كان فالأصل في الوقتية على عدم تغير
الوقتية في اول الوقت منها المكن وما تضمنه الحديث الخامس والسادس من استثناء الغرب من اوقات الصلوات
وكون وقتها واحدا سجي الجمع فيه سنوي لانه في **الفصل الثالث** وقت الظهر والعصر وقت
نوافل الزواجر عن حد باب **الفصل في عيدين** من رزق من الله تعالى دار الله الشمس وقت
الظهر والعصر جميعا الا ان هذه ايامهم ثم اتت في وقت منها جميعا حتى تغيب الشمس **باب** من رزق من الله في صيف
عليه السلام قال اذا زالت الشمس في وقت الظهر والعصر واداعات الشمس من وقت الغروب والوقت
الآخر **باب** من رزق من الله في وقت الظهر والعصر واداعات الشمس من وقت الغروب والوقت
قال ابو عبد الله عليه السلام لا ينبغي ما بين من هذا اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر لان ما بين بعد
سجدة وذلك لانه ان ثبت طول الوقت ثبت قصره **باب** من رزق من الله في وقت الظهر والعصر واداعات الشمس من وقت الغروب والوقت
سجدة رولا من على سببه ولا كان قامة وكان اذا مضى من فيه ذراع من الظهر او اكثر من فيه في
صل العصر ثم قال انديكم جعل الذراع والذراعان قلت لم ذكرك قال كان اشارة لك ان تنقل بغير
الشمس الى ان تغيب الى درة فاذ لم يترك ذراعا بدايت بالربيع وركعت النافلة واذ ابلغ يتركه على بيان
بالربيع وركعت النافلة **باب** في ان يترك ركعتي الظهر والربيع وركعت النافلة واذ ابلغ يتركه على بيان
الجانبين للصغير والى عبد الله عليه السلام انها لا وقت الظهر بعد الزوال فاصل وقت العصر
بعد ذلك فذراع **باب** من رزق من الله في وقت الظهر والعصر واداعات الشمس من وقت الغروب والوقت
بعد الحديث يحيى قال كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن عليه السلام في ان يترك ركعتي الظهر والعصر وركعتي
والربيع والنافلة والى عبد الله عليه السلام قال لا وقت الظهر والعصر وركعتي الظهر والعصر وركعتي
الشمس فقد جعل وقت الصلاة بين يديها سجدة وفي نماز ركعات فان ثبت طول الوقت
ثبت قصره ثم قال في وقت الظهر والعصر وركعتي الظهر والعصر وركعتي الظهر والعصر وركعتي
قصر ثم قال في وقت الظهر والعصر وركعتي الظهر والعصر وركعتي الظهر والعصر وركعتي
اذ اذاعت الشمس الى ان يذهب الظل قامة ووقت العصر قامة ونصف الى قامة **باب** من رزق من الله في وقت
قال سالت امامنا عليه السلام عن وقت الظهر فقال لا وقت للظهر او حتى ذكر الا يوم الحج اولى اسئلة
وقتها اذا زالت **باب** من رزق من الله في وقت الظهر والعصر وركعتي الظهر والعصر وركعتي

الحمد لله

دپ

زيادة طول بعد نطقه ومور شجده عنده ما يكون في ماله من الزوال في كثير البلاد وفي بعض
وقد تضمنت روافد من بعض النواحي من قبله قال قلت لا جعلت فداك متى وقت الطلوع فاجعل
يلتفت عينا ونهيا كما ينبغي ان يكون في ذلك تناول في عود افقلت هذا نطلب قال نعم فاحذ
العود فقبضه بحبل الشمس ثم قال ان السراج المعلق كان الذي يوليهم ما لا ينبغي حتى تروا اذ اذلت
زاد واد استنتج الزيادة فيعلم الظاهر في هذا قدر ذراع فصل العصور ان ضروبا من قوله عليه السلام
فانما استنتج الزيادة صريح بان المعبر هو ظهور الزيادة وان عدم ظهور النقص في كل وقت
وهو كذا وان الظاهر في الزوال حد من لا يحسن تقصاه ويرى كانه واقف لا يزول ولا يتغير
فلا يبقى عدم ظهور النقص في كل الزوال ومن هذا نظر ان جعل العلامة طابشره في المشرق
نقص الظل علامة للزوال ليس على ما ينبغي في كل وقت فاما انما التلقا في حدوده بعينه فهو
يكون علامة للزوال في البلاد التي في خط الاستواء والتي ينقص عرضها من الميل الكلي او يساويه
وذلك في الوقت الذي يسمونه في هذه النسخة رؤسهم واما ما وقع في كلام بعض اصحابنا
قدس الله ارقامهم من ان ذلك يكون في مكة ومنعاه في يوم واحد من السنة عند نزول في
السرطان فهو كما ترى لان عرض ذلك البلد هو اقل من الميل الكلي فانه متى تسامت رؤسهم
في السمت يترتب عند مرورها بنقطتين من منطقة البرج يساوي ميلها في المعدل عرض البلد
وطا في مكة ثمانية اجزاء والثالثة والعشرون من السرطان وفي صنعاء ثمانية اجزاء والثالثة والعشرون
من الاسد واما في السرطان فظل الزوال في البلد من طاهر في جهة الجنوب تكون الشمس في السمت
راسها وان فرض سده بمكة لان الميل الكلي لا يزيد على عرضها الا بغير يسير كما لا يظهر في الظاهر
فيصور عينية في صنعاء وعرضها ينقص من الميل الكلي بعشر درجات الثالث ميل الظل عن خط نصف
النهار الى جهة المشرق وهو يتوقف على استخراج خط نصف النهار والفرق في استخراج كونه في
ما هو مشهور بين الفقه وهو الدائرة الهندية وقد ذكر طرق العمل في حلة من علمائها
فمنهم من ادواهم واما ذكر ما اوردته العلامة طاب تره في المشرق فبطلناه ووضح ما عساه يحتاج
الى الانصاف فان الله تعالى في سورة الاحقاف والفرقان والاحقاف وتبين على ما بين
بابي بعد ثبوت وتنصب على كونه مقبلا على ما هو وطا محدد الراس يكون نصف قطر الدائرة بقدر
ضعي المقياس على روافد قايمة ويعرف ذلك بان بقدر ما بين راس المقياس ومحيط الدائرة في
ذلك مواضع فان تساوت الابعاد فهو عود ثم ترصد ظل المقياس قبل الزوال حتى يكون
خارجا من محيط الدائرة نحو المغرب هذا ان راس الظل في محيط الدائرة بغير الدخول فيه
فعلما عليه علامة ثم ترصد بعد الزوال قبل خروج راس الظل من الدائرة فاذا اراد الخروج
علم علامة وتصل ما بين العلامة في خط مستقيم وتصف ذلك الخط وتصل بين مركز الدائرة في
ذلك الخط فخط هو خط نصف النهار فاذا انقاس المقياس فله على هذا الخط الذي قلناه خط نصف

حدوث الظل

النهار كانت الشمس في وسط السماء لم تنزل فلذا ابتداء راس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس في كونه
زوايا كانه وما ذكره من ان يكون للمقياس بقدر قطر الدائرة ليس مطروحا في كل البلاد وادري
يجب في بعضها ان يكون اقصر من ربع القطر لئلا يكون عرض البلد اربعين درجة ودقيقتين
فان المقياس الساعات يكون ربع قطر الدائرة لا يدخل ظل الدائرة اصله في ذلك البلد عند كونه في
اول الجدي بل لا بد ان يكون اقصر من الربع كما لا يخفى على من نظر في جدول العمل لا يخفى ان امره
فليس له روم صريح في ذلك بل الزوال عند امتداد ميل الظل عن خط نصف النهار الى جهة المشرق هو
انما يستقيم اذا كانت الشمس عند من اول الجدي الى اخر الجوز اذ املأ الكائنات هابط من اول السرطان
الى اخر القوس فلا بل لا يحكم بالزوال في الايام من وقت صلح ولا في المصادر بالملوك عند استدار
الميل المذكور قطعنا وذلك لان الشمس كل ان في مدار يكون طول الظل في حال كون الشمس في نقطتين
متساويتين بعد من دائرة نصف النهار غير متساويتين بل الظل في كل واحد في احواله في الساعة الثالثة
واحد اخرى اذ الشمس في الدائرة في النصف الباعد يكون في النقطتين اثنان اقرب الى سمت الراس منها
النقطتين الاولى فيكون الظل في اقصر من حين كونه في النقطتين الاولى فلا يخفى في صريح بعد الشمس
دائرة نصف النهار اريد من بعد ما الاولى منها وبالحيلة حتى يتجاوز الشمس النقطتين الثانية وما دلت
في النصف الهابط يكون في النقطتين الثانية بعد من سمت الراس منها النقطتين الاولى فيكون الظل
في طول من حين كونه في النقطتين الاولى فيخرج قبل صروته بعد الشمس من دائرة نصف النهار
مساويا لبعدها الاول وبالحيلة قبل مرور الشمس الى النقطتين الثانية ومن هذا نظر ان الشمال في خط نصف
النهار المستخرج يسير الى جانب المشرق عن خط نصف النهار الحقيقي اعني الفصل المشترك بين ذلك
نصف النهار والافاق اذ جعلت الدائرة الهندية حاكما لكون الشمس صاعدة والى جانب الغرب اذا
هت حلت كونه هابطا ونحو في الصورة بدخول وقت الزوال عند استدار ميل الظل عن خط نصف النهار
المستخرج الى جانب المشرق فيخرج لا يرفقه بل الحكم بذلك عند انقاس وسط الظل على ذلك الخط مستخرج
البعاء لا يخفى واما في الصورة الثانية اعني صورة الموط فلا يصح الحكم بالزوال الا بعد مضي مقدار
من الزمان يحكم فيه بميل الظل عن نصف النهار الحقيقي فقد استبان لك ان الظل في الحكم بالزوال في
الصورتين معا باستدار ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج غير مستقيم والمواضع في حدها
اذ جعلت الدائرة والشمس صاعدة نعم لو لم يرفع من التقدير في راس الدائرة في يوم يكون الشمس في
نصف النهار في احدى النقطتين الا انقلاوب لا استقامت في الموضعين معا فيكون خط نصف النهار
وقت وكيف استقام اطلاق جماعة من الفقهاء وغيرهم على الدائرة الهندية لا استقامت انفسهم من انفسهم
بوقت وكيف لم يفتوا الى التقدير الذي ذكره بعض علماء الفقه ولا حصل على الدائرة يوم لا يكون
في الدائرة في ذلك بل المستخرج خط نصف النهار بالدائرة المذكورة وهو ما عساه ما ذكرت
متخوف في الحقيقة عن خط نصف النهار الحقيقي فكيف جاز له القول عليه هناك ولم يخرج هذا من المقتضى فقلت م

هذا هو
الخط المستخرج
من راس الدائرة
الى مركزها
وهو خط نصف
النهار الحقيقي
الذي هو المطلوب
في هذه المسئلة

الارض عليه السلام ان الخطاب قد كان اشد منه فكيفه وكان الاميلون الموزون حتى تغيب الشمس
 وانما ذلك لما رواه صاحب طاعة **الفصل الخامس** في وقت طلوع الصبح بعد طلوع الشمس
الشمس ان سائر ايام عبادته على كل صلوة وقفاً واقل الوقت اقلها ووقت المصلي
 لا يتفق الخالي انه يجلس الصبح لعله ولا ينبغي تأخير ذلك عن وقت من جعل اوله وسيله
 نام ووقت المغرب حتى يغيب الشمس الى ان تستبكر الشمس وليس له ان يجلس اخر الوقت وقت الا
 من عذر او علة **ف** فذات من ابي عبادته عليه السلام قال كان كل من كان عليه من الصلوة في
 الفراغ العز من الفجر واصله **ح** على ان يتطهر قال سالت ابا جعفر الحسن عليه السلام عن الرجل
 لا يجد الغداة حتى يغرب فظن ان لا يركب ركعتي الفجر انهما ابو جعفر اقل بفرها **ك** ابو بصير
 ليت لم ادرى قال سالت ابا عبادته عليه السلام فقلت من حرم الطعام على الصائم وتخل الصلوة صلوة
 الفجر قال اذا غرضت فكل ما كان القبطية البيضاء لم يحرم من الطعام على الصائم وتخل الصلوة صلوة
 الفجر قلت اول سنان وقت الى ان يطالع شمس الشمس في هبات ابن تذهب بك صلوة الصائم
ف من **ح** الحلي من ابي عبادته عليه السلام فقلت انما من يتفق الفجر وسنن كبريتة او الفجر
 او نام ولم يذكر وسيله **ف** على من عليه من ابي عبادته عليه السلام قال الصبح هو الذي اذا رايته مغرباً
 كانه نياض سواد **ف** **الوقت** عبد من رايته من ابي عبادته عليه السلام قال لا تقرب الصلوة من
 اراد الصلوة لا يغرب صلوة النهار حتى تغيب الشمس ولا صلوة الليل حتى يطالع الفجر ولا صلوة الفجر
 تطلع الشمس **قوله** على الصبح انما بالليل بمعنى اشارة فيها وتناول صلوة لها وجب الشمس الكبر
 اي تقطع والوجوب السقوط والمسترة قوله عليه السلام حتى يغرب يعود الى الصبح للدلالة على ان
 او الى الرجل اي حتى يدخل في وقت المساء وهو سنة اعادة الفجر والتبصير بغير القاف واسم
 الباء وتندب بالباء منوه الى ان تقبض نياض تصد بحر ومور اي وزن بشري موضع
 بالعراق من ارض بابل والمراد بباضها نهارها كما في رواية هشام بن العدي عن ابي جعفر عليه السلام
 وقد سألته عن وقت صلوة الصبح فذكر من بعض من الفجر فذكره كاسنفر سوراء وقد اجمع الفقهاء
 على ان وقت صلوة الصبح طلوع الفجر الى ان يطلع الشمس من تحتها الا في السنة بالصلوة الصادق
 دون الاول المصدق المستعمل الذي يتوسط بينه وبين الاقلاق علة وهو التمسك بالصلوة الكاذبة
 ونحن نقدم لتحقيق هذا المقام كلما اوردته العلامة في روضة الشريعة وشرحها عليهم
 به هذا البحث غايته لا انتفاع لم يعود بعد ذلك الى ما نحن بصدده وهذا البحث وان كان
 يكن من وقته الفقيه من حيث هو فقيه الا ما اقيسنا في ذلك من العلامة احل اصدار
 الكبرية قال طاب ثراه اعلم ان ضوء النهار من ضياء الشمس وانما يستضي بها ما كان كداني
 نفسه كبقايا ضوءه كالارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات
 الشمس فانه يقع له ظلمة ورائه وقد قدس الله بلفظ حكمته دوران الشمس حول الارض

هذا الحديث يدل على ان وقت الصلوة هو طلوع الشمس الى ان يطلع من تحتها

هذا الحديث يدل على ان وقت الصلوة هو طلوع الشمس الى ان يطلع من تحتها

فإذا كانت تحتها وقع ظلها فوق الارض على شكل مخروط ويكون الظل المضيئ بضياء الشمس محملاً على
 ذلك المحرور فيستضي بها ايات الظل من كونه المضيئ كمن هو الخواص فيقولون في معارفه فلا ينفذ
 كبرية امره المحرور بل كلما ازداد بعد ازاد ضعفاً واذن متى يكون في وسط المحرور يكون في اشد
 الظلمة فاذ اقرت الشمس من الاقلاق الشرقية مفرقة ما لم يخرج ظل الظل من سميت الارض ومرت الارض
 المستقيمة من حواشي الظل بضياء الغوار من النور وفيه اذ في وقت من ركة الشمس عند قرب الصباح
 من اشد اذ لوت الشمس فزاد من الاقلاق اذ اذ ضوئها ايات الظل من كونه المضيئ كمن هو الخواص فيقولون في معارفه
 ما يظهر الظل المضيئ عند قرب الصباح يظهر مستديراً مستطالاً كالقوس وبقي الصبح الكاذب والاول
 وشبهه بذهب السراج لندقة الاستطالة وبني الاول يستقيم الثاني والكاذب يكون الاقلاق
 ظلي اي لو كان يصدق انه نور الشمس لكان النور ما يلي النور من ماله منه ويكون ضعفاً
 رقيقاً وبني وجه الارض من ظلمة الظل كمن لم يزد اذ هذا الضيق الى ان ياحظ طوله وعرضه فيستط
 في من الاقلاق كصف دائرة وهو الخواص الثاني الصادق كانه صدق في الصبح وبينه وبينه كونه
 صابح بياضاً ومن ثم يزداد الضوء الى ان يطلع الاقلاق ثم تطلع الشمس التي كل ما على مقلبه وفي ذلك
 ثراه استضي بها ما كان كداني نفسه كبقايا ضوءه كالارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات
 الثاني من الشواهد لا يتكفي بالضرورة انما يتكفي في الهواء الخالص لا الجزء الجار به والدخانية
 من كثرة البخار التي فيها يتحقق فيها الصبح والشفق وكلما طاب ثراه فيكون على الارض من سائر
 ما في حله البرهلي في حياض الشمس اعظم من الارض وانه متى استضاء كره صغير من كره كبير
 للشي من الصغرى كل من نصعها والنظم اقل منه ويكون ظلها محزوزاً وعلى كره ضوء الهواء ضعيف
 اذ هو مستعار فلا ينفذ كبره الا يزيد به ان الهواء كان يتكفي بالضرورة بواسطة بخار الماء لا جزاء الخواص
 اقبله الكتاب لم يكن متديداً الضوء وان كلما ازداد بعد اذ اذ ضوءه ضعفاً في حيز الى ان
 يتقدم بالكلية وذلك لا يري في او اسط البلب في من ذلك الضوء اصله ولما قيل ان اول ما يطلع من
 من قرب الصباح يظهر مستديراً مستطالاً الى قوله يكون الاقلاق مطلقاً الى اخره هو معنى الحكيم الاول
 استطالة الصبح الكاذب والثاني كون ما بينه وبين الاقلاق مطلقاً وهذا الامر معلوم بان
 بالمشاهدة واللب فيما هو ان محزوظ الظل انما يزداد ميله نحو الاقلاق المعربة لقراب الشمس الاقلاق
 المنزلة اذ الهواء المحيط به قريباً الى السطح او الى ما يري منه ما هو اقرب اليه وهو موقوف على
 خارج من بعد عوده على الصلح الذي يلي الشمس صلي للثلاث الحاصل في قطع الخروط بسطح ما رسمه
 ويركزي الارض والشمس وانما كان هو الموضع اقرب الى السطح لان هذا يعود اقتر الخطوط الخارجة
 من البر منتهية الى الصلح المذكور فانه وزج حارة في كل مثل يحد منه ومن خط شعاعي
 ينتهي الى ذلك الصلح وهذا الخطوط وقابله من الزاوية العظمى فونرها الصلح لا حول فاول ما يري من ذلك
 الصلح اوضاع التي هي موقع العود المذكور ومواقع الخطوط الشعاعية التي هي اقرب اليه من البقية

هذا الحديث يدل على ان وقت الصلوة هو طلوع الشمس الى ان يطلع من تحتها

مؤكد يقوم قد بعد تلك الليل **ب** محمد صلى الله عليه وسلم ان يقول ان العبد قد
 نلت مرات من البلاء ان لم يقم انه الشيطان في اذنيه ولا في سائر جسده وجعل كايون قدوة
 من الليل ما يصحون قائلوا اقول للباقي قائلوا نعم لا يقولون فيها **قوله** ما يستفاد من الحديث الاول
 من ان صوته انبل بعد انصاف ما خلاص فيه من علمه بآثاره وان اسلمه وقد ذكره الهنطاري
 من الخيرات انصافه وبما يستدل به في رواية مرار من ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له متى احل لي
 الليل فقال لي ان الليل في ذلك التعليل الذي نوعه فلو انما في الحديث الثالث عن الربيع عن الحسن
 عن من التقديم على الاستفاد فانما لا يقتضيه التمسك منها بعدة كما نطق به تلك الاحاديث وما
 تصح حديث الثاني من ان ساعة الاستحباب اذ مضى نصف الليل الى ثلث الليل الباقي باليلة الموعود
 والقياف براد انها من النصف الاول والثلث الاخر على السكس الرابع في النصف من النصف من النصف
 الراوي اعني من يري من ابي عبد الله عليه السلام عكلا قال قلت له اصح لك ان الساعة هي من النصف الى ان
 مني نصف الليل في السكس الاول من النصف الثاني وما في رواية عن الشافعي عنه عليه السلام قال
 قلت من في قايما نصف الليل الى الثلث الباقي وما نطق به الحديث الثالث من نفي عليه السلام من
 الوقت بعد ان يزل المراد النبي من اتخاذ كعبه عادة وفعله من دون عذر والمراد بالجزء الثلث
 يستفاد من الحديث الرابع ويؤيد رواية اخرى ان رضى الله عنه قال من لم يمت على ما علم من الوقت
 اول الليل فليجئ في كان بين الصبحين من امير المؤمنين عليه السلام الى المسجد فاذكي ابن السليل
 عن الوقت ثلث ساعة من الوقت هدية قام فاور وحي عليه السلام بان افضل ساعة
 الليل الثلث الاصل الثاني ما تقدم من انها السكس الرابع لا يكون الثلث الاخر افضل الاوقات
 لعلو الليل وكون السكس الرابع افضل في نفسه من سائر اجزاء الليل وقوله عليه السلام اني رايته
 بعد ما انقضى المدة الى الثلث وهو في راحة على ما كان هناك عذروا في حديثه عليه السلام في الحديث
 الخامس رعايت وقد طلع في يومه بالبر التواني والفرق في قوله عليه السلام قبل ما انقضى الوقت
 من قبل ولقد امر على ان يمتدحوا في وقتها وقوله عليه السلام ولا يكون من كعبه رعايت
 ذلك في حال الحذر من حديث السكس ولم اذكر في الحديث في النصف والناقص من وقت
 ركعتي في وقتها بعد وعند ذلك كان عليه السلام في حديثه ان من اصحابه ما مضى
 الليل اذ المراد صلواتها وقتها وكذا في حديثه عن والتابع عن مجاهد ان وقتها اول
 الاول واصحابه الجاهل والذين العجم على صيغة الامر للحاجة من صلاتها في وقتها
 وفي التوبة في قوله عليه السلام في حديثه العاشر على ليل للتكثير اي رعايت صلاتها وقوله في
 ليل كبر وقوله عليه السلام في حديثه الحادي عشر ان يزيد ان تقليس باليلة للفقول اي ان يزيد ان تقليس
 لك بالقياس وهو فرق منه باليلة للقاء اي ان يزيد ان تقليس باليلة للقياس ولعل عليه السلام
 لما علم ان زيارته كبر ما يفتح مع الخالق ويخون معية في اشار هذه المسائل اذ ان يعلم

المراد

والمعجب انهم قالوا بالقياس اول عزمه عليه النوم نبيه في غير اتخاذ حكم المسلمين
 من لا يمكن له ان ينام في وقتها ومنه كسوف في وقتها وليس مقصوده عليه السلام القيا
 المصطلح وهذا الحديث نفي في ان من عليه وقتها من شهر رمضان لا يشر له نوم المأفلة
 وممنوع الكلام فيه يكذب الصوم انت انت تعال ونهروا في قولك عليه السلام لو كان معك
 من شهر رمضان حركا والثاني اسما ولا تصح الى ما استمر من الحار والحر والحر والحر والحر
 مالم يستدل فان الحديث في من الخبيثة الا في المأفلة بعض الخفيين في قولك تعال ومن
 ان من يقول انما بانه وباليوم الاخر من الناس متدبرين **قوله** ان من يقول ان
 ويثيب ما في فيه وبين كذبكم فاحمل من محدثي اي من من رمضان وقد دل الحديث المذكور
 عن والشافعي عن علي ان قضاء صلوة الليل والوزن افضل من تقديم ما يمتنع الحديث الثاني من
 ما ان الذي قاله عليه السلام في ان ياتي بصلوة الليل موزعة على الاوقات الثلاثة اسخفه ارجح
 ولا من به وهو يدل على استحباب تخللها في النهار وتخللها في الليل وتخللها في الليل
 باليات من آل عمران اللغات الخس الى قوله جل وعلا انك تحلف بالمعاهد كالتقديس وهو في
 المغيرة ويستحب بغيره والوضوء بالنية ما يوقض به كالطهر والسج والاراد
 الصبح اما في صلوة فرد به الصبح الثاني واشتد ظهوره في ابد الصبح الاول والشمس في قم
 قال بعد الى الامام عليه السلام لا الى ابي من السجدة وانه كما قد بينا وتواتر من قديم
 حديثين استحباب جميع تلك الافعال للامه حتى توسط النوم بين كل بعدا ومما يندلج
 نداء الامام عليه السلام ان من سجد بعد بيان تلك الافعال وانما نطق بالحديث الثاني والثالث
 من عمل الشيطان في اذني من لم يمت على الليل الحلة كما بينت غايته في كعبه وتسلط عليه
 واستمر اية يهوى رواية اخرى في حديث من سجد على ما علم انه قال بعد ذكر قول الشيطان
 في ذلك لم يمت على الليل ولا يري اصدى اذ اقام ولم يكن ذلك منه قلم وهو مختار في كل
مما في وقت الفضة والتخلل في وقت الفضة اربعة عشر حديثا **من** **قوله**
 يار من الي صغر عليه السلام قبي فانتصليات قال يقصها اذكر ما في اي **قوله**
 يار من ليلا ونهار فاذا دخل وقت صلوة وممن ما قد فانه فلفظ منه حتى وان يدب وقت
 منه الصلوة التي قد حضرت وهذه احق بوقتها فليصلها فاذا قضاه فليصل ما قد فانه
 ما قد مضى ولا يتلو ببركة حتى يقضي الربيع **قوله** صنفوا من ابي الحسن عليه السلام في
 من الله حتى عرت الكس قال كان اوصعق وكان ابي يقول انكم ان يصليها قبل ان تقوى الله
 من بها والاصل المغرب في صلواتها **قوله** يري من معوية العجلي ان يجهل عليه السلام انما قضاه
 صلوة الليل في الساعة التي فاتك اخر الليل وليس باس ان تقصها بالليل وقيل ان زوال الشمس
 مداه من سنان من ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول ان رسول الله صلى الله عليه واله قد فعلت عباد

وقوله عليه السلام
 لو كان معك من شهر رمضان
 حركا والثاني اسما ولا تصح
 الى ما استمر من الحار والحر
 والحر والحر والحر والحر

وقوله عليه السلام
 لو كان معك من شهر رمضان
 حركا والثاني اسما ولا تصح
 الى ما استمر من الحار والحر
 والحر والحر والحر والحر

وقوله عليه السلام
 لو كان معك من شهر رمضان
 حركا والثاني اسما ولا تصح
 الى ما استمر من الحار والحر
 والحر والحر والحر والحر

[illegible]

باب

منه فمستوفى من امواله
منه فمستوفى من امواله

ملفوظ

باعتاد ذلك الاطلاق العفوان لئلا يستداه وتعدوث ولما اذ اعطيت استدامته في كل الصلوة في بعضها
 بطريق اقل والى ما لا يخفى في الذكرى لكن نقل في المحققين طاب ثراه في الايضاح عن والده قدس الله
 روحه ان قال الاجماع سوا قضا على الشراط على المكان من خمسة مقدي وان كانت معفو عنها في
 الثوب والبدن وظاهر اطلاق محله في العلة في المتن يتبع ذلك في هذه عبارة بنظر في المكان ان
 يكون خالي من نجاسة مستعدة الى ثوب للصلوة وبه ذهب المصنف الى ان يجمع لكن قيل ذلك بانظر في
 الثوب والبدن شرط في الصلوة ومع النجاسة المتعدية بفقد الشراط بما يوجب ذلك كما هو
 ان يجعل تعليله لبعض النجاسات كالنجاسة التي لا يوجبها كبر أو جوارح فلا محالة بين كل هذه النجاسات
 وله قدس روحا كونه بعض النجاسات لا يوجبها كبر أو جوارح فلا محالة بين كل هذه النجاسات
 كل محل الصلوة ولو قلنا ان كل مكان يملك البعد فان ادلة اغفار نجاسة كالتيمم ومكان الصلوة لا يوجب
 مسافة كل بدنه حتى ما يجازي صلوة وبطنه وعدله الصلوة مسافة لا يوجب السجدة لا يوجب
 الطلوع الخامس والعشرون دلالة على ما ذهب اليه واستدل به في كل الصلوة وهو ان يركب اليه
 او الاستحباب واما قوله بعض النجاسات ان ينفذ في الصلوة في غير طهارة موضع المساجد على
 وجه هو كارتى والشاذ وبالنسبة للنجاسة والنون في الهاء صغر صغر وغيره واطلاقه على ما ذهب
 والاحكام على النجاسة في الصلوة وملكه على كبره في الشاة عشر والعشرون من كل هذه النجاسات
 في البدن وذات الصلوة وضحان هو المعروف في الاصطلاح وهذه النجاسة الثلاثة في طريق مكة
 شرقا الى مكة وذات الحرس الجبل والشيخ العمدة روي ان جسد الشيطان ياتي اليها فامتنع به
 الرسول صل الله عليه وآله فخفف الله تعالى تلك الارض وبنها وبني دي الحليقة بقلعت اهل بيته وامر
 وذات الصلوة صل الصلوة من المثلثين ارض ذات صوت اذا امتنعت عليها وضحان بالصلوة في موضع
 ونوين بينهما القليل من مكة هذا ولا يخفى ان الحديث العشر في بعض النجاسات في نفس الجواد وذات
 الرابع صريح في انها ما بين الجواد فلعلمها بطلان عليها معا وما تضمنه الحديث الرابع والعشرون
 الممنوع من الصلوة الى موضع مفتوح نحو عذرا في الصلوة ونجاسة على التحريم وعند السائقين على الكوفة
 بقرق في المتن بين القاري والاي معللة بحصول الشغل لها وهو يعطى كراهة الصلوة في كل
 ما يحصل له الشغل ومن ثم حكم بكراهة تروني القبلة ونقشها وان يركب فيها شي ولا بأس به وما
 تضمنه الحديث السادس والعشرون من كراهة الصلوة في السجدة اذا لم تقع لله مستوية مشهور في الا
 محاب وهذا القيد مذكور في كثير من كتب الروافع والا في ذكره وفي الباب في الحديث السابع والعشرون
 اما ان يراد به في التحريم او اذا وقعت لله مستوية ومن ثم تضمنه الحديث التاسع والعشرون من النبي
 الصلوة في بيت فيه تمجيد عند جهر الاصحاب على الكراهة وعده المصدوق على التحريم قال الخيزر
 الصلوة في بيت فيه تمجيد محصور في اية ولو لم ينفذ في الصلوة في بيوت الحرم مطلقا وقد رافقنا
 الحديث على ان عبرة من السكرت حكم في ذكر حكم الحرم وان كان طاهر الكهنة مشد ولا يحرم

هذا الحديث في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ

للدين

هذا الحديث في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ

ان ان اجازت الاصحاب فذلك ولا ينفذ بعد ورود الخبر واسم **الصلوة** في
 حكم الصلوة في السجدة وعلى الله وعلى الزماني وما يجرى من الجري غايبة عن جدينا **الصلوة** في
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل صلى في ثوبه نجاسة وهو لا يعلم بها
 محاف السجدة والنصوص ويكون معوق لا يجمع رايهم على الجور ولا يبطئونه وهل يصح وجه اذا
 صل ويومي اياه قاعدا او قائما فقال ان استطاع ان يقبل قائما فهو افضل وان لم يستطع صل حاله
 وقال عليه ان لا يخرج فان ابي سنان من مثل هذه المسئلة قال ان يركب من صلوة **توهم** في
 بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون في السجدة فريسة من الجور فخرج واصل قال صل فيها
 اما رضي بصل في موضع **ج** معوية بن عمار قال سئل عن رجل صلى في ثوبه نجاسة في السجدة
 فقال لا تقبل بوجهك ثم نقل كيف دارت بصل قائما فان لم تستطع فالتجسس في الصلوة فيها ان اراد
 وبصل على القبر والفقير **د** يعقوب بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 لا يصل على الدابة العربية الا يرضى يستقبل القبلة ويحتمل به فاتي الكتاب ويصعب بوجهه في الركعة على
 ما يمكنه من ثوبه ويومي في النافذة **هـ** الجري قال كنت الى ابي الحسن عليه السلام روي جعلته اية
 فذاك هو اليك من اياتي كان رسول الله صلى الله عليه وآله صل في الركعة على راحته في يوم مقيم
 انظر ونحن في محامنا والارض متلة والمطر يهذي فقل يجوز لنا يا سيدي ان نصلي في هذه الحال
 في محامنا وعلى دوابنا العربية انت انا متما فوقه عليه السلام يجوز ذلك مع الضرورة **و**
 جيل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صل في ثوبه نجاسة في الركعة في الجمار
 يوم وصل ومطر **ز** زهارة قال قال ابو جعفر عليه السلام الذي يحيا في اللصوص في السجدة يصل في ثوبه
 ايتك صل بكنهه قال ويجعل السجود اخفض من الركعة ولا بد ولا يخلو ولكن اياما ردت اية عن انه
 يستقبل القبلة باول تكبيره حين يتوجه **ح** عبد الرحمن بن ابي جابر قال سئل عن رجل صلى في ثوبه نجاسة
 الصلوة بالليل في السجدة في المحل قال اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم ركع واصل حيث ذهب بك
 بعرك **ط** الحلبي انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة النافذة على البعير والدابة فقل نعم صحت كان
 موصفا وكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله **ي** حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في
 الرجل يصل النافذة وهو على دابة في الامصار قال لا بأس **ب** معوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول كان ابي يعقوب بالهجرة في السفر وهو في محل فتوى بالتور قبل الماء متوضعا لم يصل
 الثماني والوثماني فادار لصل الركعتين **ج** احمد بن محمد بن ابي الحسن عليه السلام قال
 سأل عن صلوة النافذة في المحل ظهر الدابة اذا حركت في بياني ايات الكوفة وانت مستعمل الكوفة قال
 فقال ان كنت مستعجلا لا تقدر على التزول وتخوف فوت ذلك ان تركته وانت ركب فترو ولا فان
 صلوك على الارض ما لم **ح** علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سأل عن الرجل يركب
 ابي عبد الله عليه السلام في بعض النسخ قال ان كان مستويا بقدر على الصلوة عليه فلا بأس **د** يعقوب

انظر في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ

بن حبيب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في السفينة قال لا بأس بها ولا بأس بالركوع فيها
 وان كان ركوعه يذهب من غير ان يمسها بالارض قال لا بأس بان يمسها الرجل ملى الدليل في السفينة وهو
 يمشي ويقرأ ولا بأس ان فاتته ملى الدليل ان يقضها بالنهار وهو يمشي ويقرأ فاذا اراد ان يركع حوّل
 وجهه الى القبلة وركع وسجد ثم سئل **قوله في السفينة** ما هو المقصود من ذلك قال لا بأس به عليه السلام انه
 سئل عن الصلوة في السفينة فقال استقبال القبلة اذا دلت واستطاع ان يتوجه الى القبلة فليفعل ولا
 فليصل حيث توجهت به قال فان امكنه القيام فليصل قائما والافتقار الى ركعتين **قوله** عبد الرحمن بن
 الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يصل النوافل في الاسار وهو على آية حيث توجهت به
 قال لا بأس **قوله من المواقف** عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يصل الرجل
 مشائيا في الفروض راكبا قال لا بأس به **قوله** يخرج النسيئة في حديث الاول تحت للارض
 وان كانت معرفة باللام اذ يعرف بجمع العهد الذي كان كالتكرار قالوا في قوله ولقد مر على
 النبي يسي ولما كان تحت النجم حاكما لكن تحت اولي الصدر الميول من قوله عليه السلام ان لا
 يخرج من صوف بزع الخافض وام لا حدود والتقدير لا بأس به في ان لا يخرج وما تضمنه هذا الحديث
 وحديث الثاني والثالث وانما تضمن من جواز الصلوة في السفينة ما لا خلاف فيه انما الخلاف في ان
 ذلك هل هو مقتضى حاله الاضطرار ام يجوز مع الاختيار قال شيخنا في الذكر جواز انما الصلوة
 في السفينة فرضا او نفلا تحت اية ظاهر كلامه وان كان كات ساير وهو قول ابن بابويه وابن حمزة وغير
 من اصحاب جوزه ولم يذكر الاختيار وروى عن الصادق عليه السلام ان استطعت
 ان تخرجوا الى الحد فخرجوا وان لم تقدر فاصلوا قايما فانتم تستطيعوا فاضلوا فعودوا **قوله**
 القبل ومن سئل عن الصلوة في السفينة قال لا بأس بها وهو قادر على السجدة
 وبازاء هذه الروايات روايات ظاهرة بخلاف ما تضمنه حديث الثاني ثم قال في كل
 المنع الا للضرورة لان التمسك في القيام وحركة السفينة تمنع من ذلك لان الصلوة فيها مستلزمة
 للحركات الكثير للحركة الصلوة واجاب الفاضل بانها بالنسبة الى الميول حركة عريضة وهو ساكن
 انتهى كلامه على ما تقدم من جواز الصلوة في السفينة اختيارا بشرط ان لا يتحرك عن القبلة وعدم الحركة
 الخلة بالعلمانية وعليه حديث الثاني وهو مختار الحق الشيخ على ما تقدم من ان لا بأس بالركعة
 من سيرة السفينة في برجله بالطمأنينة واما الخلق بالحركات الحاصلة عند ذلك من الاهواج والرياح
 مثلا وروايات اخرى وعلم من العلم من انهم لا يثبتون السجدة فلا يصلح ان لمعارضة الاضطرار للصحة
 يمكن من ما تضمنت من الامور والهيكل على الاحتجاب والكل على اوجه ما اذا لم يمس للقبلة فيساكن
 الاحتجاب عن القبلة بحركتها او الاضطرار الى الطمأنينة بسبب الاهواج ولما تضمنت الثالث والخامس
 من المتضمن ان اعتقاد الاحتجاب عن القبلة هو لان حاله الضرورة وعدم القدرة على الخروج الى
 الرواد في انواع اشعار بذلك والتفريق بين القاف واسكان الفاء واضح وراى من سئل

القبلة

القبلة وقيل هو نوع من نوع من غير ما تضمنه الحديث الرابع من عدم جواز التفرقة بين الدابة والعدو من الغدق
 الاجماع عليه وبنيوه الحديث الخامس والسادس والسابع من جواز الطلاق التخييل فيه يشمل ما وجب بالمر
 الشرع وما وجب بغيره من نذر وشبهه كالانطلاق الدابة يشمل الواقعة والساير والمراد بطلاق
 الموقف الحديث السابع الصلوة حال المحاربة وعلى القاف والقد ما خذوه من وقوف كل من
 الخصم على ما لا يجرى والمراد بالصلوة بالليل في الحديث الثامن النوافل اليه وجوز النوافل على
 الراحلة في السفر كما تضمنه الحديث التاسع والحادي عشر من الاطلاق فيه يعني انما ما في الخبر
 فغدا من ابي عقيل والشهور الجواز وقد دل عليه الحديث العاشر والسادس عشر وان كان الاضطرار
 الصلوة على الارض كما تضمنه الحديث الثاني عشر وقد تضمن الحديث الثالث عشر جواز الصلوة على الارض
 المعلق اذا كان مستويا ولعل المراد بانستوا بعد الحركة واصطرابه لا استواء سطحه او تحوّل
 حركته القليلة مغتفر كحركة سيرة السفينة وقد توقف العلامة على ما تراه في القواعد جواز
 الصلوة في الارض جواز المعلقة بالجملة وما تضمنه الحديث الرابع عشر من جواز الصلوة في السفينة
 شيئا يراه النافله او التفرقة حال الضرورة كضيق الوقت مع عدم توقف الرفقاء مثلا
 ولو اضطرر المصطر حال صلوة التفرقة في الركوب والمشي اسكن القول بالخير وبستانه لظاهر
 قوله تعالى فان خفتهم فاجالوا او ركبا او اوصموا شيئا في الذكر في جميع النسخة لم يرد
 القيل قال في جازم ان حركة المشاة فانية وحركة الركبة غرضية فيستقر بالذات ثم قال
 والاشياء جواز ان يكون لبيان شرعية الامر من وان كان بينهما ترتب كاتبة كفارة الصيد هذا
 كلامه ولا بأس به وما تضمنه الحديث الخامس عشر من جواز صلوة النافله ما شئت في السفر وهو
 المشهور بين الاصحاب وروى الحق الخضرية وما تضمنه من تحوّل الوجه الى القبلة حال الافتتاح
 والركوع والجود هو الافضل وانه اعلم **قوله في مكان السجود** واشترط ان يكون
 ارضا او ما يثبت منها غير ما كور ولا ملبوس اربعة عشر حديثا **قوله في السجود** مرات من
 اصحها عليها السلام قال كان ابي يعلى على الخمر يجعلها على الطلعة ويسجد عليها فان
 لم يكن خمر جعل حصادا على الطلعة جيب بسجدة **قوله** جازع عن ابي عبد الله عليه السلام قال السجود ما يثبت
 الارض ايها الكل او ليس **قوله** حاتم بن الحكم الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالسجود على ما يثبت
 لا يكون السجود قال السجود لا يجوز على الارض او على ما يثبت الارض الا على الارض او ليس فقد لا يصح ذلك
 ما لا يثبت ذلك قل ان السجود خضوع لله وجل فلا ينبغي ان يكون على ما يثبت الارض لان اسار الدنيا
 عبيد ما ياكلون ويلبسون والساجدة سجود في عبادة الله وجل فلا ينبغي ان يضع جسمه
 في سجود على ما يثبت الارض الذي غرضه ان يكون على ما يثبت الارض **قوله** الحسن بن محبوب عن ابي الحسن عليه السلام
 انه سأل عن السجود في القدر وعظام الوقت لم يخص بالسجود بسجدة عليه فكتب ان السجود
 وان اردت طرأ وقد مرنا الحديث في تحت المطرات **قوله** علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن لما سألني

ما سألني عن السجود في القدر وعظام الوقت لم يخص بالسجود بسجدة عليه فكتب ان السجود
 وان اردت طرأ وقد مرنا الحديث في تحت المطرات **قوله** علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن لما سألني

عليه السلام من الرجل يسجد على المذبح والبساط فقل لا بأس إذا كان في قبة **والقبر الفضيل** فقلت
 للرضا عليه السلام جعلت هذا الرجل يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 صفول **الرجل** قال لا بأس **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 من يار قال لا بأس **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 عليه السلام لا فكت يجوز **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 كتاب **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 على الزجاجة فلا فكت يجوز **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 عنه فكت لا يسجد على الزجاجة وإن حدثت فكت لا يسجد على الأرض ولكن على الخمر والرد
 وهما موصوفان **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 ومعه من موشين الديار يسجد للرجل النور عليه والتمه والصلح قال يفرشه ويقوم عليه
 ولا يسجد عليه **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 تستقبل القبلة لو جهك **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 في الفصل الثالث **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 لا بأس بالقيام على المصلي من السجود الموقر إذا كان يسجد على الأرض وإن كان من نبت الأرض فلا
 ليس بالقيام عليه **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 يعني القبر فقال لا ولا على التوب الكرسف ولا على المصروف ولا على شئ من الحيوان ولا على طعام ولا على
 شئ من ثمار الأرض ولا على شئ من الرباش **الرجل** يسجد على كبد من أديم الخمر والرد قال لا بأس
 صغيره منوصفة من السعف والطفه بنثيث الطار والفار لباطله خل والمسم بكر للهم
 واسكان السبي المخللة وأخرجه من السجود لاطلله ويقال له البلاء من بفتح الباء وكسر الهمزة والراء
 مثلت القاف وعطف الكوا غدا على القرائيس قسيري والزفت بكر الزاوي معروف والراء
 بالباء المتكلمة من تحت والسين المعجمة مع ريش كشعب وشعاب وهو لباس الزينة استعير من ريش
 الطائر لأنه لباسه وزينته ولعل المراد منطلق اللباس وقد ذكروا الأحاديث الثلاثة الأولى مع كذا
 على ما اعتقد عليه جماعة من المشركين لا يكون مكان السجود أرضا أو نباتا غير ما كوله ولا يلبس
 والمعتبر لكل والنفس المعتاد ولا عبرة بالنادر كعص النباتات التي تجعل في المعاجين وبعض
 الملبوسات المصنوعة من اللين واللحم مثلا ولو جرت العادة ببعض الأضداد لكان شئ أولى به
 دون بعض أكن القول بانضمام النجس بذكر القطر مع احتمال العوجم إذ فلما نظرت عادة جميع الأ
 في كل شئ معني أو لیس فان لفظه لا يكل في بعض البلاد كبلان مثلا لا نادرا وكذا ذكر القطر لا
 ليس في كثير من بلاد مصر الأفقية وإنما يلبسون الكتان والصوف ولو قيل إن المعبر هو عادة
 زمانه صل الله عليه وآله ومكانه لم يكن بذلك البعيد وهل يشترط في المنحس السجود على المأكول

والنور

والنور كونه ما ينتفع به بالنور القريب من الفعل لم يكن كونه كذلك بالنور البعيد كما في الخطة والقلن
 كلام العلامة في المنحس يعني الأول فانه يجوز السجود على الخطة والشعر مثلا ذلك بانها من كواكب
 ذلك الخمر **المنحس** جماعة من المنحس من كونه المأكول كونه ما كوله ما حيا به المخلوق مورعا
 جز من عليهم بان اطلاق المنحس على ما يصف به لا يشترط حياز انفاق وحجاب بان اطلاق المأكول
 والمأكول على ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل قد صار حقيقة وفيه والامثلة في الردف
 اطلاق اسم المأكول على الخمر قبل المصنوع ولا رداد الجاز او كذا اسم المأكول على الخمر قبل المصنوع
 فظاهر ليس كذلك وهذا اسم لبعض الحكم جواز السجود على الخمر والنجس قبل المصنوع مدق المأكول
 والنور من بينهما حقيقة لا ادعاء فافند يقال ان مراد العلامة بكلمة المنحس هو ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل
 كونه ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل فافند يقال ان مراد العلامة بكلمة المنحس هو ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل
 جواز السجود عليه ما بان النور حاضر في المأكول وهو كونه ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل
 بحريان العادة بالكل ما غير مخلوق وخفوض المنحس وموصوفة المنحس بالكل ما غير مخلوق
 الحق السجود على كل ما قدرة في شرح القواعد بان المأكول لا ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل
 تنزه مع التدقيق فتوكل في قوله انما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل وهو حسن وما نفع الحديث الرابع
 من جواز السجود على المأكول فلا يخبر بان احد من علماء الفقه لم يفتي بوجوب السجود على المأكول
 الميل اليه وفي الردف من اسجد بجوار النور لم يفتي بجوار السجود عليه من وقد قدم الحكم في
 هذا الحديث في بحث المظهرات بما لا من عليه وربما يقع منه استرطاطه محل النجس فلا في عليه
 السلام انما ذكروا في غير هذه السجود من غير اجتم جواز السجود عليه ولا ذلك في
 لفعل وفي طيف السجود على السجود في الحديث الخامس من عطف العلم على خاص ولا يدي في حديث النور
 لعل المراد به اذ لا ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل وما دل عليه الحديث السابع والثامن من جواز السجود على النور
 نقل بعض علماء الجاه عليه فيكون قد خرج بالنور والنجس من المأكول المنحس من عدم جواز السجود
 على مثله وذلك لتركه من جزيين لا يجوز السجود عليها اعني النور والقلن او لكان اوله وبروم
 يحصل المكيح بالانحراج حالة توجب حرقه بالانحراج ولو لم يكن من نجس السجود على النور
 جواز السجود عليه فانه قال وفي النفس من النور ما من حيث اشتغال النور بالانحراج
 بوجه القوامر وقوله عمود النور لم يفتي بالنور القريب من الفعل فافند يقال ان مراد العلامة بكلمة المنحس هو ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل
 اعلية هو من النور ما من حيث اشتغال النور بالانحراج ولو لم يكن من نجس السجود على النور
 انجذ وان لا وجه للاستحالة بعد ورود النور واطلاق الامتياز من كونه ما كوله وانما ان توقف كسني النور
 نراه في ذلك من عدم تحقق الجاه من كونه ما كوله والافلا معنى للتوقف وما نفع الحديث التاسع
 كونه السجود على النور عليه كتاب مشهور بين اصحاب كسني كسني ان الذي بان امره كسني
 ما على من العادة ثم قال لان يكون هناك باض بعد فكت لا سم قال وربما يجلي ان لون الحجر

هذا الحديث في بحث المظهرات بما لا من عليه وربما يقع منه استرطاطه محل النجس فلا في عليه السلام انما ذكروا في غير هذه السجود من غير اجتم جواز السجود عليه ولا ذلك في لفعل وفي طيف السجود على السجود في الحديث الخامس من عطف العلم على خاص ولا يدي في حديث النور لعل المراد به اذ لا ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل وما دل عليه الحديث السابع والثامن من جواز السجود على النور نقل بعض علماء الجاه عليه فيكون قد خرج بالنور والنجس من المأكول المنحس من عدم جواز السجود على مثله وذلك لتركه من جزيين لا يجوز السجود عليها اعني النور والقلن او لكان اوله وبروم يحصل المكيح بالانحراج حالة توجب حرقه بالانحراج ولو لم يكن من نجس السجود على النور جواز السجود عليه فانه قال وفي النفس من النور ما من حيث اشتغال النور بالانحراج بوجه القوامر وقوله عمود النور لم يفتي بالنور القريب من الفعل فافند يقال ان مراد العلامة بكلمة المنحس هو ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل اعلية هو من النور ما من حيث اشتغال النور بالانحراج ولو لم يكن من نجس السجود على النور انجذ وان لا وجه للاستحالة بعد ورود النور واطلاق الامتياز من كونه ما كوله وانما ان توقف كسني النور نراه في ذلك من عدم تحقق الجاه من كونه ما كوله والافلا معنى للتوقف وما نفع الحديث التاسع كونه السجود على النور عليه كتاب مشهور بين اصحاب كسني كسني ان الذي بان امره كسني ما على من العادة ثم قال لان يكون هناك باض بعد فكت لا سم قال وربما يجلي ان لون الحجر

هذا الحديث في بحث المظهرات بما لا من عليه وربما يقع منه استرطاطه محل النجس فلا في عليه السلام انما ذكروا في غير هذه السجود من غير اجتم جواز السجود عليه ولا ذلك في لفعل وفي طيف السجود على السجود في الحديث الخامس من عطف العلم على خاص ولا يدي في حديث النور لعل المراد به اذ لا ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل وما دل عليه الحديث السابع والثامن من جواز السجود على النور نقل بعض علماء الجاه عليه فيكون قد خرج بالنور والنجس من المأكول المنحس من عدم جواز السجود على مثله وذلك لتركه من جزيين لا يجوز السجود عليها اعني النور والقلن او لكان اوله وبروم يحصل المكيح بالانحراج حالة توجب حرقه بالانحراج ولو لم يكن من نجس السجود على النور جواز السجود عليه فانه قال وفي النفس من النور ما من حيث اشتغال النور بالانحراج بوجه القوامر وقوله عمود النور لم يفتي بالنور القريب من الفعل فافند يقال ان مراد العلامة بكلمة المنحس هو ما ياكل ويلبس بالنور القريب من الفعل اعلية هو من النور ما من حيث اشتغال النور بالانحراج ولو لم يكن من نجس السجود على النور انجذ وان لا وجه للاستحالة بعد ورود النور واطلاق الامتياز من كونه ما كوله وانما ان توقف كسني النور نراه في ذلك من عدم تحقق الجاه من كونه ما كوله والافلا معنى للتوقف وما نفع الحديث التاسع كونه السجود على النور عليه كتاب مشهور بين اصحاب كسني كسني ان الذي بان امره كسني ما على من العادة ثم قال لان يكون هناك باض بعد فكت لا سم قال وربما يجلي ان لون الحجر

الشيخان والعدد وكان ابن اديس الى وصح ان الله كاد على محمد بن عبد الله في بعض الروايات العشر
 التفتة السند ما بين القولين وفي بعض ما يوجب الثاني وترجع احد الروايتين شكل الثاني الذي
 ولكن سبيل الاصله واضحا علم ان الدرهم في الاماكن مطلقا بقيد بالغير والباقيين والقيمة
 والمقنع تقييد بالوان وهو الذي ولدته قد علمت ذلك وفي العشرين الاولى يسمى البغلي نسبة الى قرية
 بالحاميين وضبطه الشافعيون بفتح المعين المجمع وتشديد الهمزة عن ابن اديس ان ثمة الدرهم منها
 يقرب من اثنى عشر مائة من اثنى عشر الفدين لبعة العقد الا ان العلم وقول طحايا الذي في البغلي
 باسكان المعين منسوب الى راس البغلي نسبة للثاني في ولايته بسكة كروية وزنة ثمانية ذواتين والبقية
 كانت شري في الاسلام الكروية قد ثبت له هذه الاشياء الاسلام والوزن جعل وحيت في المعامل مع الطرية
 وفي ربيعة دواني في كان وزن عبد الملك مع جنبا واتخذ الدرهم منها واستقر امر الاسلام على سنة
 دواني وهذه النسبة ذكرها ابن دريد ثم اسم انتهى وكلهم هذا يعني ان الدرهم الذي كان في ربيعة العالم
 في زمن الصادق عليه السلام في الدرهم المجدد ما الذي كل منها ستة دنانير في البغلي القديمة التي كل منها ثمانية
 دنانير فان وفاة عبد الملك كما ذكر السجودي وغيره من المؤرخين سنة ست وثمانين ومائة وولد الصادق
 عليه السلام سنة ثمانين ومائة البغلي بعد ذلك حيث سطر في ملاحق الدرهم الباهل الا ان بعد ذلك
 قال بعض الحكماء ان اول النصوص الواردة من الصلوات على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاشكال في ذلك لان
 احكامهم علم العلم متعلقة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد وردت روايات صحيحة بانها نسبت عندهم في
 صحيفته بالآلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطاير المؤمنين عليه السلام في الدرهم البغلي من وكاف
 الصادق عليه السلام لا يقدح في جعل الرواية الواردة عن عبد الله عليه السلام وقد ثبت في الحديث الخامس عشر
 والسادس عشر والتابع عن الحسن بن علي العنبري عن الخاسم في التوب عند سائر التماز وقد ان
 غير والله لا يخطو حده والصلوة عريانا بالظلم هذا الحديث عدم حوز الصلوة عريانا وقد اختلف
 على اواخره ان اسماهم في ذلك فقد ابرئ من الصلوة فيها جاب اليها الصلوة عريانا وقال في
 اكثر الاماكن بنزعة وبصاير انا موثقا وقال المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى بالتحريم الا ان
 من غير ترجيح وقوله شيخنا الذي مستد لا تعارض في السنة والقيام واستيفه الا في حال المانع
 ولا يخفى ان ان اشد من علمنا انما قلنا تعين الصلوة فيه وعدم حوزها عريانا كما هو الظاهر
 في الحديث واحسن ما يوجبهم اسم ما تقدم الحديث الثاني والعشرون وبرواية اخرى بذلك المضمون
 وكثير في طريقنا حكمه وطالب في الحديث على صافي الخصال او الاضطرار الى استحسانها في بعض النسخ
 دهم في الصلوة فيه كدم السمك وهو كما ترى وكلهم ان الحديث بعيد وقد ما لا يبعد في التاخرين
 وما تضمنه الحديث العشر من الصلوة في كل من التوبين اذا اشتبه الخس منها بالآخر من ذهب كثر
 بعد العمل كان تحصيل الصلوة في توب مفرق في وقتها وبعدها عريانا واخراة ان اديس ووجه
 بان يجب اقتران ما يوجب وجوب الاعمال بها وكون الصلوة واجبة وجه يقع عليه الصلوة فلا بد

الصلوة انما يقع بانها توجبها في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 وقول الحكم انما يقع بعد العلم بانها توجبها في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 التوب في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 بوجوب الصلوة في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 ولا يجوز الا في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 وقد في المتن ان اشترط القطع بعدم الجاهل فهو غير متحقق وتكليف ما لا يطاق وان اشترط عدم
 القطع بالجاهل فهو حاصل في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 وهو غير حاصل في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 اذا كان عليه اليه يعني الجاهل هو المعلوم من علمنا بانها توجبها في كل وقت من اوقات الصلوة الواجبة وهذا متفق عندنا في كل وقت من اوقات الصلوة
 بن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعمل في الحق الذي فيه قدر فقال له ان كان مما لا يتم فيه
 الصلوة فلا تلبس وكارواه عبد الله بن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعمل في الحق الذي فيه قدر فقال له ان كان مما لا يتم فيه
 لوجه مما لا يجوز الصلوة فيه فلا تلبس وكارواه عبد الله بن عثمان بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعمل في الحق الذي فيه قدر فقال له ان كان مما لا يتم فيه
 والكرم والغل والخفي وما شئت ذلك وطلاق الحديث في الرجل يعمل في الحق الذي فيه قدر فقال له ان كان مما لا يتم فيه
 الحكم بالملابس واقفه العلامة في بعض كتبه ولو قلنا باستفادة ذلك مما يلوح من قوله عليه السلام
 ما لا يجوز الصلوة فيه وضع وصلى التمثيل بالملابس في حديثه ذلك لم يكن ليعيد وهل يعتبر كونها في حالها
 امين العلامة طاب ثراه لكن قوله عليه السلام في حديث ابن سنان او معه يقتضيه التيمم كما قاله شيخنا
 في التكريه وملخص الحديث الثالث والعشرون من لعادة الصلوة بعد فعلها في التوب بالخطيئة
 اليه الشيخ رحمه الله وتزل الحديث على ما اذا لم يمكن من تركه والعلامة في ذلك على ما اذا كان يمكن
 من تركه والا فلا إعادة للحزب من العمدة بالاثبات بالماوراء من وجهه واستاعلم **فصل الثاني**
 في حكم الصلوة في جلد الميت وامر بها وما لا يكون له والحرب وما يستثنى من الامرين في التوب صدينا
امر الشيخ محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في الصلوة اذا بلغ قال لا ولو دبره لم يضر
قلت الجلي من ابي عبد الله عليه السلام ان قال لا بأس بالصلوة فيما كان من سر الميت ان العبد لم يصب
وج حريه قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان يلهو ويهين مسلم اللبن واللباء والبيض والشعر
 والصف والقرن والناص والشار وكل شيء يفسد من الشاة والباية فهو ذكي وان اخذته منه بعد
 ان يموت فاعله ومثل فيه وقد مرت هذه الاحاديث الثلاثة في بعض النسخ **قلت** محمد بن ابي عمير
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الميت الذي لا يقدر في شئ منه ولا شئ **قلت** اهدب محمد بن ابي يعقوب
 في الصلوة عليه السلام قال سالت عن الميت الذي لا يقدر في شئ منه ولا شئ **قلت** اهدب محمد بن ابي يعقوب
 في الصلوة عليه السلام قال سالت عن الميت الذي لا يقدر في شئ منه ولا شئ **قلت** اهدب محمد بن ابي يعقوب
 في الصلوة عليه السلام قال سالت عن الميت الذي لا يقدر في شئ منه ولا شئ **قلت** اهدب محمد بن ابي يعقوب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

منہ ۱۔ مسجد اعظم - قم [

واستدماه لاستوار نسبة الصلح للتي التي ما هو القبل الى غير ذلك من الامور المستكره
 التقية رضوان الله عليهم والى القسم الرابع من البعد عن القاطر الكعبة فسميت قبله عند علماء الفقه
 نقطة معينة من ارض بلده اذا وجد بها مكان مواجد الكعبة شرقها الله تعالى وفي نقطة فقامت
 الاقرب والدار به المار به يسمى بالبلد ومكة في جهتها ونقطه الواصل بين هذه النقطة ومكة
 يسمى عند علم خط سميت القلعة وهي من القوس التي بين ملبها لاساس الحراب فالصلح اذا جعله
 بينا قد مية ساجدا عليه يكون قد حل على محيط دائرة ارضية مارة بموضع مسجد مكة وما بين
 قديمه ووسط الكعبة زاد ما زاد من قدام البلد بالنسبة الي مكة المشرق من جهته من احد جانبي فان لانه لما
 ان يكون اقل من طولها وعرضها معا او اكثر من ذلك او اقل طولها او العرض معا او بالعكس او مساويا لهما
 طولها وعرضها اقل او اكثر من طولها اقل او اكثر فادكان البلد اقل طولها او العرض معا او بالعكس او مساويا لهما
 او زاد او نقص وان كان العرض لا في غربه سواها وباعرضا واختلفا وان سويهما لمولا فقبلته
 نقطة الجنوب او زاد عرضا ونقطة الشمال ان نقص فكل بلد من هذا القبيل ان
 يساوي طولها طول مكة كالموصل مثله فله حاجة في تعيين تلك سميت قبلته الى العمل
 جوامع القواعد الهيئية لو فرضه مع مكة تحت دوائر نصف النهار واحد فخط سميت
 قبلته خط نصف النهار لا محالة وما يعل ان كل بلد يساوي عرض مكة عرض مكة فهو
 غير محتاج في تعيين سميت قبلته الى خط من تلك القواعد ايضا بل قبلته نقطة من
 الاعتدال ان زاد طولها ونقطة مشرقه ان نقص لو فرضه مع مكة تحت اول سميت وحين
 فخط سميت قبلته خط المشرق والمغرب لا محالة وهذا الظن باطل واختار اورد سميت في
 بول سميت مكة محال لان غاية ميلها عن المعدل نقطتان لا اربع وليست اريد قربها فيها
 الاربع الى المعدل في جانبي سميت الراس والمقدم فليعلم ان اتحاد المختلطين طولها ولاختلاف
 المتعينين غربا واخرى ما نسبتها الى مدار النوبى المار بالبلدين على ازيد من نقطة ظاهرة لا
 فظهر من هذا ان نقطة سميت القبلة في هذا القسم شمال عن اول سميت البلد واقعة
 عن بين للتوجه الى مغرب الاعتدال ان زاد طول البلد وعن يسار للتوجه الى مشرق
 الاعتدال ان نقص فالانقسام المحتجج فيها الى العمل تلك القواعد سميت لا انهم
 اذا انقروا ذلك فاعلم ان الطرق التي اوردوها علماء الفقه في استخراج القبلة
 كثيرة جدا واللايف هذا الكتاب لا يقتصر على ما ذكرنا من عاونا قدس الله ارواحهم
 واختاروا من بين سائر الطرق واوردوا في كتبهم الفقهية وغيرها واذ لا اختلاف
 فالاولى اوردوا سلطان المحققين نصير الملك والحق والدين ايا الله وهاتين
 في التذكر وانا اوردته لنقطة المشرق والسميت طاب نرا ان الشمس تكون مارة بسميت
 راس مكة شرقها الله تعالى حتى يكون في الدرجة السابعة من طول مكة والدرجة الثالثة

والعربي من المشرق والسميت راس مكة شرقها الله تعالى وفي نقطة فقامت
 ان يكون نقطة معينة من ارض بلده اذا وجد بها مكان مواجد الكعبة شرقها الله تعالى وفي نقطة فقامت
 وكل من اربع دقائق فيكون تمام الجمع ساعلت المعدل نصف النهار كانت مكة شرقها
 الله تعالى شرقه او جهة ان كانت غربه فسميت القبلة المشرق سميت القبلة التي كل واحد راس مكة
 ووجه مرور الشمس ما يكون في كل من الدرجتين المذكورتين بسميت راس مكة ما تبين ان
 ميل كل منهما عن المعدل لا يقدر عرضا ووجه مساوات الفصل المذكور لما بين الطولين
 الى اخر ما قاله طاب ثراه فان ما بين الطولين فكل واحد من المعدل واقعة بين دوائر نصف
 النهار البلد بين واما كانت احدى المعدل ثمانية وسنين كل منها سنون دقيقة وكان زمان
 الدور ان اليوم بيلتة اربع وعشرين ساعة مستوي كل منها سنون دقيقة كان حصة
 كل ساعة جزءا ساعة واحدة وحصة كل جزء دقايق فاذا اخذنا الما بين الطولين من
 حصص الساعات والدقايق كان المجموع زمان ما بين انقضاء النهار مكة وانقضاؤه
 بالبلد فاذا بقي او مضى من انقضاؤه فبه قدر ذلك الزمان يكون الشمس على راس مكة وظل
 القياس ان سميت للقبلة لم يورد دوائر ارتفاع الشمس سميت راس مكة اذا جعل المقياس
 بين قديمه وسجد عليه متوجها الى القياس يكون متوجها الى القبلة لانه يكون قد وجد على
 قوس من عظم ارضية مارة بين قديمه وموضع سقوطه ومكة شرقها الله تعالى
 واعلم ان هذه الطريقة غيرت ما لا يقلق السنة بل محقة بالبلدان الخالفة لمكة في الطول
 وان الطريق المشهور في استخراج سميت القبلة بالاسطرلاب لا يكاد يخرج عنها عند التحقيق
 بل في القرب منها كما نأبى ارضي عنها وان كان طاهر الجارية يكون بعيدا عما لها
 ان نضع احدي الدرجتين الثابنتين اعني ثمانية وعشرون وثلثة عشر من سطح
 البروج في الاسطرلاب على خط وسط السماء في المشرق الصفحة الموجهة العرض للبلد حال كون
 الشمس في تلك الدرجة ونعلم موضع المري من اجزائها ثم تدبر الصفحة الحكيمة بسميت
 ما بين طول مكة البلد ومكة الى المغرب وان كان زاد طولها الى المشرق ان نقص فحيث انتهت
 الدرجة منقطات الارتفاعات رصدت بلوغ ارتفاع الشمس تلك المقطع فطل القياس
 في ذلك الوقت على سميت القبلة على قياس ما وتر وهذا في الحقيقة هو الطريق الاول لكن في بعض
 اخر وعبارة اخرى كما قلنا فلا تفعل الطريق الثاني وهو ما ذكرنا من طاب ثراه قدس الله
 ارواحهم وهو المشهور بطريق الدائرة الهندية والعمارة بعد تسوية الارض ونحسب الدائرة
 ونسحب المخطط الاعتدال والتوالي القاسم بين لهما لارتفاعا على ما مر في صاغت الوقت ان
 يقع في ربع معين فسميت سوية ثم يقدم من نقطة الجوزو التي بين قديمه ما بين
 الطولين الى المغرب ان زاد طول البلد الى طول مكة شرقها الله تعالى والمشرق ان نقص ومن

لكنه البقع التي كثره وقد استدل الشيخ في التهذيب بهذا الحديث على ما ذهب اليه المفسر من سقوط
اذان العمود الجرم وهو كارتى وقوله عليه السلام في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه استدل بها
هو المشهور بين المتأخرين من عدم وجوب الاذان في شي من صلوات الصبح وغيره من صلواته وفرد في بعضه
الاستدلال بان السنة اغلب ما يستعمل في الحديث يعني ما ثبت بالسنة وما قبلها من النصيب وهو ما ثبت بالكتاب
وقد تقدم مثل ذلك في موضعين وسبب ما وقع في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه ليس بخافي
مطلوبه وقد ثبت في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه
بازان واقامه وهو مذهب اكثر اصحابنا والاولى تركها عن عمد في صليته وذهب الشيخ في انها من
او رتب الى العكس كما باستيفاف الصلوة ان تركها في هذا وتلقي فيها ان تركها سقوط ولم يدلوا استدلالا
في الحج على الاستيفاف مع النسيان لا مع الورد بانها من وكذا السنن والحفاظ عليها يقتضي تركها
مع النسيان باستيفاف الصلوة بعد الايمان بها لان النسيان محل العذر ومع الركوع يعني في صلوة لا في
ما قبله لا كان فلا يطلعه ومع التقدير يكون دخول في الصلوة دخول من غير تركها في الصلوة فلا يجوز له
الاظهار لقول الخليلي ولا يطلعه الى كونه من غير تركها في الصلوة والناسي هذا كل واحد على ما مفسره
كارتى وقوله تعالى وكذا السنن وان النسيان محل العذر من غير تركها في الصلوة والناسي هذا كل واحد على ما مفسره
انما دل على الاستيفاف من نسي الاذان وحده بل يلوح من الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه
الاقامة حيث سكنت فيه من اذ كان الاذان مع ان السؤال كان من نسيانها معاومه اذ فعل حديث
بدل على حواله القطع لانه الاذان وحده ولا على قاييل بذلك من علماء القائلين بالاحتياط الاذان لا يفتقر
فكنا من روضه النزاع ونجا السبل الثاني في تركه ولعل الحق الطالع في بعض كتبه لا يفتقر الى نيل
الناسي ما يدل على ذلك لكن نقل في بعض كتابه في الاذكار ما يعمد الرصوع الى الاذان مع
الايمان بالاقامة وما تضمنه الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه في الحديث الثاني من غفران الاذان سنة ربه
الاحتياط بالاستيفاف من نسيان الاذان وهو لا ينافي ثبوت اصل الاحتياط ما لم يركب وما تضمنه من الصلوة في الاذان
على ما سبق في علم سائر الاصلين بذلك وسجي في الفصل الثاني في نسي الاقامة انه مسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم يقيم ولعل المراد بها بالصلوة التمام ويجعل القطع بالصلوة من خصوصيات هذا الموضع كما قاله
شيخنا في الذكرى وما دل عليه الحديث التاسع عشر من عدم مشروعية النسيان بين الاذان والاقامة
يراد به الايمان بالاحتياط بينهما وقد اجمع علماءنا على ترك النسيان سواء قرأ بعد الاذان او قبله
من غير الغم وقد دل الحديث العزرون على عدم الاعتداد باذان المخالف اقامته اذ المراد بالعارف
العارف بهذا الامر وعلمان من اذان واقامه لنفسه لا لغيره ان يعلم جماعة فانه لا يجزى
بما لا يعيد في اوجه المحقق في الخبر اخره هما الاستدلال بسند الحديث على ما علم من القطع وابدرك
ما رواه ابو هريرة قال صلى بنا ابو جعفر عليه السلام في قبة ازار ولا رد ولا اذان ولا
اقامة فلما عرف قلت له عاقل الله صليته بنافي قبة ازار ولا رد ولا اذان ولا اقامة فقال

منه

فجميع كتيه فهو يجزى لانه لا يكون ازار ولا رد الى مرتبة في غير موضعين وفيهم فلم انكم فاجز الى ذلك
ثم قال رحمه الله واذ احتراز باذان غير موضع لا يفراد فاذ اذ اول هذه الكلمة والظن ان مراده عليه
سلام بغير هذه الرواية الصادق عليه السلام وسواء كان هو عليه السلام او غيره فليس فيها دلالة
على ان كان منفردا فلا يتم القريب واجاب شيخنا في الذكرى عن الطعن في الحديث بالاحتياط بالتمتع
ولحق الاحتياط بالقبول ومن الاستدلال بالاولية بان الاحتياط باذان غير لكونه صادق بنسبه
الاحتياط بالجماعة فاذ اذن للجماعة بخلاف النافي باذانه لا يفراد هذه الكلمة وهو غير بعد وما
دل عليه الحديث الثالث والعزرون من ان من ذكر في اثناء الاقامة نسيان حرف من الاذان فليس
عليه تدركه وان الاقامة تتدارك ليعطي ان اتمام السابعة بسيان الاقامة استند فقد روي انها
من الصلوة ولا امر ما ذهب جماعة من علماءنا الى اشتراطها بالتمام والقبيل والقيام والمراد بالحرف
في هذا الحديث آخر فصول الاذان لما روي عن الباقر عليه السلام ان الاذان ثمانية عشر حرفا وعين ان يرد
به المعنى المتعارف واسلم
الحاج روى عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قلت الصلوة حرم الكلام على الاصل واعلم المجد الا في نفي تقديم
العلم ونحو **باب** ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الاقامة قال نعم فاذا قال
للوذن قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام على اهل المجد لان يكونوا قد اجتمعوا من شتي وليس
لهم امام فلا بأس ان يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان **باب** رداه قال ابو عبد الله عليه السلام لا تكلم
اذا قلت للصلوة فانك اذا تكلمت الحمد الاقامة **باب** جواد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلوة قال نعم **باب** ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يؤذان قال لا بأس قلت لا يبعد لسبب التكلم بالرجل في الاذان قال لا بأس قلت في الاقامة
قال لا **باب** محمد بن مسلم والفقيه من سيارين احدهما عليه السلام قال اقامتي في السفر **باب** علي بن يقطين
قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يني ان يقيم الصلوة وقد اتم الصلوة قال ان كان قد فرغ من صلاته
فقدت صلوة وان لم يكن قد فرغ من صلاته فليعد **باب** سليمان بن جعفر الجعفي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
افرق بين الاذان والاقامة جالوس او ركع **باب** احمد بن محمد قال قال العفود بين الاذان والاقامة في
الصلوات كلها اذ المكي قبل الاقامة صلى نصليها **باب** عبد الله بن مسكان قال رايته ابا
عبد الله عليه السلام اذن واقام من غير ان يفصل بينهما يجلس **باب** معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام قال الاذان مثنى مثنى والاقامة مرة مرة **باب** عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال الاقامة من من الاقل امة اكبر امة اكبر فانه مرتان **باب** الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن الرجل يستفتح صلوة المكتوم ثم يذكر ان لم يبق قال فانه ذكر ان لم يبق قبل الاذان
فليس عليه النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يبق ويصلي وان ذكر بعد ما قرأ بعض السورة فليتم الصلوة **باب**
باب من المؤقتات سماعه قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قام للودن الصلوة فقد حرم

[illegible][illegible]

[illegible]

والاستئجاب ولا التفتت ولا التكلل وإنما يفعل ذلك المحسن ولا تلم ولا تمنع على قدميك ولا تفرش رجليك
ولا تفرق أصابعك فإن ذلك كله نقصان في الصلوة ولا تنم إلى الصلوة ولا تنام ولا تستأكل ولا تشرب ولا تلهي
فإنهما من حلال الاتفاق فإن لم تقبل التوبة أن تقوم إلى الصلوة ولم تكن في وقتها التوبة وقال المناقب
وإذا قاموا إلى الصلوة قاموا كالأبرار والناس ولا يذكر ولا أهمل **فصل في كيفية القيام** قال الشيخ
عليه السلام أنه لا بد من أن يمل الرجل خضوعاً سنة ما قبله منه صلواتاً واحدة وأحياناً اثنين أو ثلاثة
وأما التركيز من غير أن يكون أصابعه مرفوعة بل يرفع يديه إلى صدره لما كان قد ركبها فأذا ركعت وضعت يديه فوق
الخصفين فكيف يقبلها الشيخ **فصل في كيفية الركوع** قال الشيخ عليه السلام لا بأس بالركوع على الأرض ولا على
التراب ولا على ما لا يضره ولا يفسد عليه ولا يفسد عليه ولا يفسد عليه ولا يفسد عليه ولا يفسد عليه ولا يفسد عليه
فإذا سقطت للعبث أو بدت بالعبث أو بدت بالركبتين قبل البدن ثم تسجد طائفة بالأرض فإذا
كانت في جلوسها ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها من الأرض فأذا انقضت انكسرت أسنانه لا ترفع رجليها
فصل في كيفية السجدة الأولى من أن أقل مقدار الفصل بين القدمين حال القيام أصح لكل
المراد به طول الأصبع لا عرضة وقد يوجد ما يفي في الحديث الآتي من قول حماد وقرمانيين قدسية
حقى كان بينهما قدر ثلث أصابع من رجات إذا طول الأصبع من ذلك للقدار على أن لا
يأتي فيه أصلاً ونصاً أصلاً على البدلية من قوله فضلاً وأقل بالرفع خير من بدو أخذ وراي هو
أقل ذلك وأكثر رفعاً بفعلية الظرف كافي قوله تعالى وعلى أصابعهم غشاوة أو مبتدأ والظرف
خبره والمراد باستدلال المنكبين أن لا يرفعها والمنكبي تجمع عظم الغضد والكف والمراد بالمف
بين القدمين في الركوع أن لا يكون أحدهما أقرب إلى القبل من الآخر وبلغ بالقدم المتددة والعين الملهمة
من البلع أي اجعل أطراف أصابعك كلها على الأرض في الركبة في قوله عليه السلام وبلغ بأطراف أصابعك
على الركبة وهذا كما يجب في تحت الركبة من قوله عليه السلام وأطراف أصابعك في جعل عين الركبة كالقمة لا يرفع
الأصابع وربما يرفع بالعين الموهومة وهو يفتخرف وقوله عليه السلام فإن وصلت أطراف أصابعك إلى أذنك في عدم وجود
الآخرة إلى أن تصل الراس إلى الركبتين وفي كلام شيخنا الشهيد الثاني طار تراه أن الظاهر لا كفاية بلوغ الأصابع
واستدلال في هذا الخبر ومعلوم أن المراد بأطراف الأصابع الإصابع كلها على أطرافها المتصلة بأمهات الكف معبدة
جداً والصبر في قوله عليه السلام ويعرج بينهما يعود إلى الركبتين والمراد بالقمة الضلوع من عدم تقوسه ووضع
اليدين متعاملي الأرض وضعها عليها دفعة واحدة وبالنحوين الجاهلين إحداهما عن اليدين بحيث يصير كل كفة
وعند الصلوة الكف بين الركبتين مساعداً طرفيها المتصلين بالركبتين من جهة والظرف أعني بين ذلك متعلق بخدود
واستدراك جعله بين ذلك بين الركبتين والوجه في قوله عليه السلام ولا تجعلها بين يدي ركبتيك ولا تجعلها بين يدي
قبلة الركبتين بل احرفها عن ذلك قليلاً ولا يابى هذا ما في حديث حماد أنه عليه السلام كفيته بين يدي ركبتيه
لا أن المراد يكون الشيء بين اليدين كونه بين يديه في اليدين والشماريخ أو غير ذلك من كفيته ولا يحرف بالسبب إلى أحد الجانبين

وبين ذلك كل من المعين فاستعمل في هذا الحديث في الأولى وفي الثانية قال صاحب
 الكشاف في تفسيره قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقبلوا من أيديكم أموالكم حصة من
 أيدي فلا أن تجلس بين يديكم للثمنين ليمسوا منكم فبما منه فبما منه فبما منه فبما منه
 أيدي مع الرب منها فوسعا ما يسمي باسم غيره إذا جاوره وداناه انتهى ولعل المراد بقبض الكفني قوله
 عليه السلام وأقبضها اليك فبما أنه إذا دفع ربه من السجدة الأولى ثم كف به اليك ثم رفعه اليك
 بالتكبر من الأرض برفع وأقبضها اليك فبما أنه إذا دفع ربه من السجدة الأولى ثم كف به اليك ثم رفعه اليك
 ربه من السجدة الأولى فقبض عليه فبما أنه إذا دفع ربه من السجدة الأولى ثم كف به اليك ثم رفعه اليك
 عليه السلام وإن أقبضها اليك فبما أنه إذا دفع ربه من السجدة الأولى ثم كف به اليك ثم رفعه اليك
 عن النبي صلى الله عليه وآله قال صلى الله عليه وآله وسلم من سجد لله سجدة أجزأه الله بها من كل حسنة
 علمه السلام ولا تقرب بين أصابعك في سجودك ولكن ضمهم جميعا يعطى بمثل النعم إلى الأمام
 الحسن في كلام بعض علماء الشافعية في الأرباب عن البوابي ولم ينظر بحسنه ولعل المراد بالصافي الركبتين
 بالارض حال السجدة الصاق ما يتصل منها بالساقين بها وقوله عليه السلام وليكن ظاهره ذكر السجدة على
 الأرض إلى أذنه مما يحيط به الخوض على الوركين والأيدي كنس محمول على الخوض على الأيدي وقفيه
 عليه السلام عن القعود على القدمين أما أن يراد به أن يجعل ظاهره قد سجد على الأرض ويجلس على يمينه
 أو أن يجعل يمينه قد سجد على الأرض غير موصل اليه البها فافعل خذ به وركبته لا قرب دقة ولعل
 المراد الأرض لا قرب وقوله عليه السلام ولا يكون قاعدة على الأرض أي لا تكون موصلة اليك البها
 ومعهذا بها عليه السلام لا الساقية للجنس في قوله بقبضها اليك فبما أنه إذا دفع ربه من السجدة الأولى ثم كف به اليك ثم رفعه اليك
 وحقق في هذا التركيب شافعي والتقليد لا بأس عليك وقد فصل عليه السلام عن فعل النبي
 ومعهذا بها عليه السلام لا الساقية للجنس في قوله بقبضها اليك فبما أنه إذا دفع ربه من السجدة الأولى ثم كف به اليك ثم رفعه اليك
 ظروفا ونظروا من العرب أنهم يقولون ما أصح بالرجل أن يصفى ووقع الفضل في كل من عليه السلام
 أقوى الخ على جوانه والخيار في قوله عليه السلام منكم حال من الرجل أو وصف له فإن العرف بلام العهد
 الذهني في حكم السكر فالمراد ما أقبض بالرجل من الشبه أو من صلحهم وقوله عليه السلام تاما ما حال من صلا
 أوفت ثاب للفتنة والترسل بين المردف وعدم ادباج بعضها في بعض ما خوذ من قوله ثم غرر
 ومكراد كان متعلما من أمير المؤمنين عليه السلام أنه حفظ الوقوف بين الخوف وهيبه بضم الهاء وتثنية
 التاء بمعنى الوقت البسر مصغر من يغشى الوقت وربما قيل هيبه بدل التاء هاء وأما هيبه
 بالهمزة فيضو اب نض عليه في القاموس ومعنى سبحان ربي العظيم ويخرج أثره في كل ما لا يغير
 جلالة تنزيها وأنا متلبس بجل على ما وقف له من تنزيها وعبادة تكانه ما استدل الله
 لا نفسه خاف أن يكون في هذا الاستدلال نوع من مصادره لهذا الفعل وقد أرك ذلك بقوله وأنا
 متلبس بجل على أن صيرني أهلا لتسبيحه وقوله لعمري ما قاله جماعة من القريب

قوله تعالى حكمة من اللطيف فثبت في حديثك فتجان مصدر بمعنى التبرع كغفران ولا تكاد تملأ
 مملوءا بفعل مضارع كعادته وهو من صفات المفعول وربما جاز كونه مضافا إلى الفاعل والواو في
 حاله وربما جعلت عاظمة ومعنى من من يعني اسباب بكل من جره وعدي بالتم نصته معنى الأصفا
 والاحتجاب والقدرة دله لا يجره ساء كما يتقادم ما رواه الفضل بن العبد بن عبد السلام فاقبت له حيث ذلك
 علي دعاء جامعاً فقال لي أي من أسأله فانه لا يبين أحد يصلي إلا على كذا تقول مع أسئل من وتقصي عليه السلام
 المساجد في الآية بالاعتناء بالبعد التي تسجد عليها وليس للواحد على الصلوات إلا للفقير من هذه الآية
 ومعنى لا تدعوا مع أحد وأسلم لا تشركوا معه غيره في سجودكم عليها وأما ما في بعض التفسير
 من المراد بالمساجد الأماكن المروءة التي يصلي فيها مما لا يتوكل عليه بعد هذا التفسير للمفكر عن أصحاب
 العجم سلم أسئلهم أي من وقول حماد وبسجد السجدة وقول كافار في الأول لظهور أن مراده عليه السلام
 فيها ما قاله في السجدة الأولى من الذكر أي سجودا على الأرض وسجد ثلاث مرات فاستدل لال بغير
 في حيز الذكر بغير العبارة على أنه عليه السلام كبر بعد رفعه من السجدة الثانية فيه ما به والمراد من
 الأقبال على الصلوة في الحديث الثالث بعد أدائها الساطنة والظلمة وصرف البال عن غيري في إثباتها
 من الأفكار الدينية والوسوس الدنيوية وتوجه أغلب لها من حيث أنها أقوال وأفعال بل من حيث
 أنها مقترحة ووصاي ووسيلة شريعة من العبد وحق حل شأنه وعظم برهانه والمراد من التكفير في
 قوله عليه السلام ولا تشركوا مع أحد وضع اليدين على التمسك هو الذي يفعل المحققون والذين يفعلونهم عند الأكر وما
 الأشياء المذكورة قبل من العتق والراس واللبية وحديث النفس والشباب والاحتياط فلكم الله ولا
 يحضر في الآن أحد من الأصحاب قال يجرى من بني من ذلك وهل ينطلي الصلوة بالتكفير أكثر علماء يارضون
 أنه عليهم على ذلك بل نقل الشيخ والسيد المرتضى رضي الله عنهما الإجماع عليه ولم يردوا إلا بغيره
 فعل كذا حاجب عن الصلوة وما من أفعال الصلوة متلفاة من السارح وليس مدا منها وبالاحتياط
 وذلك أبو الصلوة إلى الكراهة ووافقه المحقق في المنع قال طلب نزه الوجه عندي لكي لا يتخالفه
 ما دل عليه الأحاديث من التحجب وضع اليدين على الخدين والإجماع غير معلوم لنا خصوصاً مع
 وجود الخلاف من أكابر الفضلاء والتفكير به فعل كبرية غاية الضعف لأن وضع اليدين على
 الخدين ليس بواجب ولم يتناول النبي وصفها في موضع معين فكان للمكلف وضعها كيف شاء
 وعدم تنزيها لا يدل على محرمه والاحتياط معارض بالأوامر المطلقة بالصلوة إلى الله جلالة وقا
 على عدم المنع أو نقول متى يحتاج إذا علم ضعف مستند المنع وإذا لم يعلم مستند المنع هنا يعلم
 الضعف وأما الرواية فظاهرها الكراهة لما تضمنته من التشبيه بالمجوس وأمر بالصلوة عليه وآله
 بحلفهم ليس على الوجوب لأنهم قد يفعلون الواجب من اعتقاد الله وأنه فعل الجيرة فلا يمكن جحد
 بما ظاهره ثم قال فاذن ما قاله الشيخ أبو الصلوة من الكراهة أولى من كراهة وقد ناقشه بعض
 الدركي بام قائل في كبره بغيره بطلان الصلوة والاحتياط وأن لم يعلم فهو إذا قل بغير الواحد جنة

عند جماعة من الاصوليين وضاح في المعنى لا يتبع في الالهي والتبني بالمحوس فعمله يدل دليل على تفرغه
 حرله وابن الدليل الدال على شدة هذا الفعل ولا يفرق بين المولى مقدر بوزن الكيفيات الساتر في الخبرين
 المعبرين الاسناد الذين عمل بهما معظم الاصحاب ثم قد ووجه للمؤلف ما صار اليه الاكثر وان لم يكن اجماعا شتى
 كلامه زيد اكرامه والتي في قوله عليه السلام ولا نعلم بالتشديد يحول على الخليل من اللسان شيئا من الزوا
 والافضل الكرامة وقدر الكلام فيه في الفصل الرابع من بياض الناس ونفيه عليه السلام الاقواء شامل
 لما بين السجدين ومال التشديد وغيره وهو محمول على الكرامة على الاكثر وقال المدقوق وابن اديس
 لا بأس بالاقواء بين السجدين ولا يفرق في التثمين وذهب الشيخ في هذا ولما بقي لعدم كرامة مطلقا
 وللعمل على التثمين بصورة الاقواء ان يعتقد بحدود قدمه على الارض ويجلس على مقببه وهذا هو
 المصير المشهور بين الفقهاء ونقل المحقق في العز والعلامة في التثمين عن بعض اهل اللغة ان الاقواء هو ان
 يجلس على اليته ناصتا في يديه مثل افعى الكلب وربما يوثق هذا القيد عما نقل الشيخ عن الحلبي
 ومحمد بن مسلم وموسى بن عمار انهم قالوا لا يقع في المولى بين السجدين كما فعله الكلب ووجه التأييد
 ظاهر من التشبيه باقواء الكلب فانه بالمعنى الثاني لا الاول وما تضمنه الحديث لما من من قوله عليه السلام
 فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على الكتفين لا يخطا كثيرا يعطى له الخفاء للركوع في الركوع
 اقل من اخفاء الرجل وقال شيخنا في الذكرى يمكن ان يكون لا يخاف مساوئها ولكن لا تقع اليدين على
 الركبتين حذرنا من ان تخطا كثيرا بوضعها على الركبتين وتكون بحالة مكساة وضع اليدين فوق الركبتين
 احترازا من عدم التخطا طوا الكبر اللهم الا ان يقلل ان امره عليه السلام بوضع يديه فوق ركبتيها انما
 هو للتنبيه على انه لا يجب له زيادة الاحتياط على القدر الموقوف كما يجب ذلك للرجل والجلوس في
 قولهم السلام فاذا اجلست فعلى التثمين كما يفعله الرجل النظار ان المراد بالجلوس قيل السجودين السجود
 كما قاله وندي في روضة في بعض تعقيقاته يكون التذكير مستغنيا عما في حديثه وما يراى
 من ان جلوسه في التثمين حاله في جلوسه في التشديد علم بين بل هذا الحديث صحيح في ان جلوسه في
 السجود حاله في جلوسه في التشديد لقوله عليه السلام بادت بالعود بالركبتين قبل اليدين وليس بهما
 في التشديد قعود بالركبتين هذا وقد وجد في بعض نسخ التثمين بادت بالعود بالركبتين بالاول
 وح لا يضرع بالخالف بين الجلوس في التثمين على ما نقله شيخنا في الذكرى والعلامة في المشي حاله
 هذا الاول واعلم ان هذا الحديث في التثمين على ما نقله وفي الكافي كثير من نسخ الكافي هذا الاول
 حبلت فعلى اليتهما ليس كما يفعله الرجل وهذه النسخة التي اشرها شيخنا طاب ثراه في الذكرى
 وقال حنف لفظه ليس في التثمين سوي من السجدين ثم قال كوكبه هذا السهو في التثمين كالماء
 للشيخ وغيرها وهو مع كونه لا يطابق المنقول في الكافي لا يطابق المعنى اذ جلوس المرء ليس جلوس
 الرجل لاها في جلوسه تغم غدها ورفع ركبتيها في الارض بحال في الركوع فانه يتورك انهي كلامه
 طاب ثراه ولا يخل ما فيه اجد ما قدمناه وقوم عليه السلام لم يسجدوا لطلبه بالارض اي لا يصعد بها ويصعد

المالكين في الحديث والعلامة في الحديث والعلامة في الحديث والعلامة في الحديث والعلامة في الحديث والعلامة في الحديث
 كاليان المعنى الاستدلال واستعمل في الحديث الثاني في القيام وادابوا نقل للضرورة الى العود وعنه
 الى الاصطلاح احدى عشر حديثا **الثاني في الصلاة** مما في وصف صلى الله عليه وسلم في قيامه قائم مستقل
 القبل مستقبا فارسل يديه جميعا الى قدميه وقد ضم اصابعه وقرب بين قدميه حتى كان بينهما قدر مئذنتها
 مرفجان واستقبل اصابع رجليه جميعا القبل لم يفرق بين القبل للحدث **اب** نقله عن ابي بصير عليه السلام
 قال اذا قمت في المولى فلا تلتصق قدمك بالارض وودع بينهما فاضل اصبا اقل ذلك لا يشتركون
 واسدل منكبرك وارسل يديك ولا تنكب اصابعك وليكن يداك على قدميك قال ركبتيك وليكن يديك على
 موضع سجودك الحديث وقد مر مع سابقه في الفصل السابق **اب** انان وموسى بن عمار في حديثه في قيامه
 اذا قمت في المولى فقل اللهم اني اقدم اليك بخير اصل الله عليه وآله بين يدي حاجتي وانقصر اليك فاجعلني
 به وجها عندك في الدنيا والاخر ومن المزين اجعل صلوتي مقبولة وذبي مقبورا وادعاني مستقبلا
 اكرام الغفور الرحيم **د** ان سنان بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تنكس رجلك وتنتهي ولا تستند الى جدار
 الا ان تكون مريضا **هـ** علي بن ابي بصير عن ابيه موسى بن ابي عمير قال سالت عن الرجل هل يجوز ان يستند الى
 حائط المسجد وهو يصلي او يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس به الرجل يكون
 في صلاة وفي ركعة الاولين هل يصح له ان يتناول جانب المسجد فينفض يمينه بيمينه في القيام
 من غير ضعف ولا علة فقال لا بأس **و** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ولا
 يذهب يده في قيامه لا يطير فيقولون ندا ويكسر الاواريق ليله مستلقا كذا كذا في بعض في ذلك فخل
 في اضطرابه ولا علة **ز** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يضع يده في الصلوة اليمنى
 على المبرك قال ذاك الكفر فلا تفعل **ح** النضر بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام في قوله لا يركع من يركع
 يدركون ايه قياما وقعودا قال الصلوة على قياما وقعودا للربيع يعني حاله على جوفه المذنب
 يكون اضعف من المرفق الذي يصلي حاله **ط** جميل بن اسد راج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 حد المرفق الذي يصلي حاله قلنا قال ان الرجل لم يركع ويخرج ولكنه علم بفسه ولكن اذا قوي
 فليقيم **ي** **من التوثيق** عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلي متكئا على حائط
 او حائط فقال لا بأس بالتوكي على عصا ولا حائط على الحائط **ا** سماعه قال سالت عن الرجل يكون
 في بينه الماء فيسقي على ظهره الايام الكثرة اربعين يوما اقل او اكثر فيمنع من الصلاة الا انام
 وهو حال فقال لا بأس بذلك وليس من ما حرم الله الا وقد احل لنا اضطرابه **اقول** لعل على
 السلام على وجوب القيام في الصلوة وان ذكر فيهما قال المحقق في العز والعلامة في المشي معلوم
 ان الركوع ليس مجموع القيام الواقع في المولى ولا كل جزء منه لعمدة صلاة ناسي الزوا وقد جعل شيخنا
 السجود رحمه الله في قواعد على اخفاء القيام في السجود كاليه والقيام في التكبير تابع لركعة
 والقيام في الزوا واجب غير كن وكذا القيام من الركوع اذ لو تركه سهوا وجب له تغطيل صلواته والقيام

عنه في بعض نسخ

في القوت مستحق كالقوت مستحق لا يفتقر والقيام بالنفل بالركوع ركن فلو ركع جالس بطلت صلواته وان كان سوا
 ولما بالقيام بالنفل بالركوع هو خير من الركوع الذي يركع فيه وبادت انقصاء وان كانت لا تفتقر الى زيادة الركوع
 او نقصاء لان ذلك غير قاطع في ركعتين وانما قيل بالنفل بالركوع فاصلا فانما هو الشرح مع ذلك فان
 قلت اذا النفل في القوت بالركوع لم ينص الى ان الركوع لا يركع بالوجوب والاحتياط معا فثبت ان الركوع
 الذي يركع في الوجوب وانما يركع في الاحتياط لا يركع في الوجوب والاحتياط معا فثبت ان الركوع الذي يركع في الوجوب
 من جهتين مختلفتين كافي الجمع بين الصلاة بين علي اليانغ سنا والافاضل منها وكما لو ركع للمسلم المسوق بالركوع
 وقصد بها ركع الركوع اذ قيل نقل الشيخ في وقت الصلاة على محبة ورواه معوية بن شريك عن القصة
 عليه السلام وما تضمنه الحديث الاول والثاني من اداب القيام تقدم الكلام فيها في المقصد السابق
 وقوله عليه السلام في الحديث الثالث اذ قلت في النفل زيادة البس بالقيام لها بالنفل وتدل على ان
 القيام على وبره قوله تعالى اقم الى الصلوة فاعلموا وجوبه كركع خلاف الظاهر ما تضمنه الحديث الرابع من ان
 الاحتياط في الصلوة بزيادة الاستناد الذي معه اعتدلت لولا الاستناد وهو غافل السقوط كركع المعجزة والتميم
 للفقهاء من ما ورد في ركعتين من سجود ونحوه ولما في الحديث الخامس والعشرون من جواز الاحتياط في ركعتي المسجد
 والركعة على عشاء المراد به استناد ليس به اعانة وجعلها بالصلوة رحمه الله عشرين سجود في ركعتي صلاة
 فعند اعتماد المصلي على ما يجاوره من الاجنية من المكروهات وقدر الحديث السادس والحادي عشر من جواز
 العمل بالنفل في ركعتي القيام في الصلاة والاطلاق لا يطالب بشمل النسيئة والعدو والكفر والمسلمين بل
 صرح جماعة من علماءنا بحججنا العقلية والظاهر ان جواز التحويل على كل حال لا يثبت في ذلك وانما
 الجسم كذا ذكر علماء المعاني في نحو ركعتي الخليل والظاهر ان جواز التحويل على كل حال لا يثبت في ذلك وانما
 ما لا خلاف فيه بين علماءنا وكلامهم يعطى تخصيصا في النسيئة عند خسر الفاسق بما اذا لم يقدحوا في الطهارة
 ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه لما سئل عن اناه رجل فقل ان صبرت على سبعة ايام لا تفعل الا
 مستليدا وبت عنك ورويت ان ترفا سئل عن بعض العجوبة كرام سلم وغيرها يستقيم في ذلك
 منها العرق في هذه الايام ما الذي تضع في النفل انك المعالج فهذا خبر عامي لا يقول عليه
 مع انه يحتمل عدم حصول النفل في ذلك الرجل وان تركه رضي الله عنه المعالج كذا من باب الاحتياط لا كذا
 جوازها وقد فرغنا في الآتي من الخارج على الامام والعادي بقاطع الطريق وهو مروي عن الصادق
 عليه السلام وربما يلوح من تدوينه امل في هذه الآية عقيب الرخص في الصلوة مستلقيا ان الركن
 والعادي غير مخصص في ذلك فيجوز عليها الاستلقاء في الصلوة للمداواة وتجهت القيام وان اوجب
 استمرار المرض كما يحرم عليها تناول اللبنة عند الاضطرار وتجهت الكف عنها وان ادي ذلك الى الله
 والضرر في الآن فترض احد من الاصحاب لذلك ولو قيل سلم في فيه كثير بعد ان لم يكن انعقاد الاجماع
 على خلافه وما تضمنه الحديث السابع من النهي عن التكفير تقدم الكلام فيه في الحديث الثالث من الفصل
 السابق وما تضمنه الحديث الثامن من انتقال المريض الى القعود ومنه ان لا مضطجعا على كل حال في انما

الظلم في ان من فرضه لا مضطجعا على وجهه عليه السلام تقدم الحديث السابق على الامر هو محنة الا مضطجعا على اي حال
 لما بينه من ضائل اطلاق هذا الحديث هو الشك في وجهه عليه السلام في التباين والتذكر كمن جعل
 الا مضطجعا على وجهه الاضطرار في وجهه عليه السلام ولا يبدل فيه ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 المريض اذا لم يقدر ان يصلي قاعدا بوجهه كاي وجهه الرجل في سجده وقيام على جانبه الا يحرم في الصلوة
 وان لم يقدر على جانبه الا يحرم فكيف ما قدره فانه جائز ويأمر به ان ياتي به من غير وجهه الا يحرم في الصلوة
 عليه وآله انه قال المريض يصلي قائما وان لم يستطع صلى جالسا فان لم يستطع صلى على جانبه الا يحرم في الصلوة
 على ماله الا يحرم فان لم يستطع استلق او ولى الجاه ومنه وجوبه في القعود وجعل سجده اخفض من ركوعه
 وقوله عليه السلام في الحديث التاسع ان الرجل لو ركع ولوح ليقع فوله ان الامر ان يحمله والقعود فيها ما
 وما صاحب المرض امل بان هل يقوى على القيام لم لا ولو لم يقدر على القعود لم يجمع وقوله عليه السلام وكذا اذا
 قوي فليقم يقضي بطلان وجوب الانتقال الى القيام كلما قدر عليه ولا يبان بان شدة وان كان قتيلا ولو
 تمكن من القيام فليركع فقط وجب عليه ان يبل عواقب احراز القيام بالوجوب اذ لم يتحمل ما هو الركن
 منه وهو القيام بالنفل بالركوع قال شيخنا في الذكرى وهو تيب الطائفة في هذا القيام قبل النهي قال
 الفاضل لا يجب بناء على ان القيام انما يجب الطائفة فيه لاجل القراء وقد سقط وجوب الوجوب اما لو كان
 فلم ضرورة كون الركعتين المتعادتين في المعودة والعبادة بينهما كدفع في مرعاته ليحقق النفل فيها
 واما انما فلا ركن في القيام يجب ان يكون من الطائفة وهذا ركوع قائم واما انما فلا ركن معه تفنن
 ليرجع عن العهد هذا كذا ما توافقه شيخنا الحق الشيخ عليه السلام في الوجه الاول بان الكلام ليس
 في ذلك السكون الضروري فانه خارج عن محل الترخي لانا الكلام في الطائفة العربية وعلى امر واجب في ذلك
 السكون وهو كلام جيد وقول الشافعي في الحديث الذي في من ففتح من الصلوة اي من القيام في امر او
 ما صلوا الا في محل اللام للعهد الخارجي وجعل قوله وهو على حال حاله اي فتح من الصلوة حال كونه
 على حال واحد من الاستلقاء على السجدة وقوله عليه السلام وليس في ما روى انه لا يستفاد منه
 جواز تناول الخبز التداوي عند الاضطرار كاستساعة اللبنة وشدة العطش ومنع الشيخ في
 السقوط من ذلك ضعيف واما التداوي بغيره من الامراض فيجب جوازه من هذا الحديث وليس
 شي فان حجية الحديث عن الصانع عليه السلام في المعصية وهي محضه يوم هذا الحديث على انما
 لو ابقيناها على عمومها لما تم الاستدلال به على ذلك انما لما روى عن ابيه في نسخة الضائق
 على ان الله عز وجل لم يجعل في شي ما حرم دوا ولا شفا فان هذه الرواية تعطي عدم تحقق
 الاضطرار الى التداوي بشي من الحرامات الا ما خرج بدليل خاص وكلام في هذا المقام حال كونه
 ليس هذا محل استقنا عليه ان شاء الله تعالى في مباحث الاطعمة والادوية من هذا الكتاب الذي هو
 من المسحاة ان يوفى انما به من كرمه **الفصل الثاني** في تكبير الاضطرار وما يترتب من الصلوة
 سبعة عشر حديثا **الاول** من الصلوة زاراه قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيرة

الافتتاح والعباد **سبحان** احد علمها السلام فمن ذكره لم يكن له اجر ولا صلوة قلنا لا يستحق السلام بغير
فليحذر وليكن كيف ينبغي **سبحان** على من عليه السلام قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين قبل ان يركع رابعة
قلنا ليس كان من ينه ان يركع رابعة قلنا فليحذر على صلوة **سبحان** الفصل بن عبد الملك وابن ابي يعقوب
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي ويكبر في كل ركعة **سبحان** قال لا **سبحان** الا في الركعة الاولى
السلام قال قلت له رجل يصلي في كل ركعة **سبحان** حتى يركع الركعة **سبحان** قال لا **سبحان** الا في الركعة الاولى
رايت ابا عبد الله عليه السلام اذا ركع الصلوة رفع يديه حتى يكاد يقطع اذنيه **سبحان** من حرام قبل رايته
انما عبد الله عليه السلام في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
رايت ابا عبد الله عليه السلام في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
عليه السلام في قول الله عز وجل فصل لربك وانحر قال هو رفع يديه في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
لا في عبد الله عليه السلام الافتتاح فقل تكبر في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
مبجوع عليه السلام قال التكبير الواحدة في افتتاح الصلوة بتقوي والتكبير الفصل والسبح الفصل **سبحان** في كل ركعة
ابي عبد الله عليه السلام عن اخيه ما يكون من التكبير في الصلوة قال قلت تكبر ان كانت قرأتين **سبحان** في كل ركعة
انه احد وقل يا ايها الكافرون واذا كنت اقلنا فقل تكبر واحد وتكبر فيها وتكبر فيها **سبحان** في كل ركعة
عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فيصلي في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
ان لا يكلم وان يكون به خوس يخرج عليه السلام على عاتقه وصف الناس خلفه فاقامه على عاتقه
فاقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
فكبر في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
سبحان في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
للذي فطر السموات والارض على ما ارادهم حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتي وسجدي وانبيائي
ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك انا امرت وانا اول المسلمين وعزيمتك تكبر واحد **سبحان**
من **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
نفس تكبر انتم قل اللهم انت الملك الحق الذي لا اله الا انت خلقت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا
انت ثم تكبر تكبرين ثم قل اللهم كبرتك في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
ولا يخفى منك لا اله الا انت سبحانك انك انت الله رب العالمين لا شريك له وبذلك انا امرت وانا اول المسلمين وعزيمتك تكبر واحد
تقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على علم الغيب والشهادة حنيفا مسلما وما انا من المشركين
ان صلواتي وسجدي وانبيائي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك انا امرت وانا اول المسلمين وعزيمتك تكبر واحد
الشيخان ارجعتم اقر فاعلم الكتاب **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
الارض في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
قال رايت ابا جعفر عليه السلام او قال سمعته استفتح الصلوة بسبع تكبيرات **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة

من بعد في ثلثين هذا القول عن ابي عبد الله عليه السلام في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
التي فطر السموات والارض على علم الغيب والشهادة حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتي وسجدي وانبيائي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
سبحان وان اطعوا فليطاعوا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
من ذلك الامور عين ولا اثر بل للمقادير من تبع ما ورد عنهم عليه السلام في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
انما علموا شيئا عنهم سبوا امر الله بهذا والامر الله به في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
الامر الله به في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
التي فطر السموات والارض على علم الغيب والشهادة حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتي وسجدي وانبيائي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
واجب ذكر صوته بل كل من الناس حتى اذا قلنا ذلك في الوقوف في الركعة الاولى في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
الا الفصد البسيط الى اقبل الفعل المعنى لعل غايته وهذا الفصد لا يكاد يفكر منه عاقل بعقل الفعل
سبحان غايته التي هي ترتب عليه ولذا قلنا بعض علمنا بالوقوف في الركعة الاولى في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
تكملة ما لا يطابق وليس في الركعة الاولى ولما اوجه الركعة في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
بوجه ميزه عن غيره عندنا اوى مما لا كلام فيه اصله فان الظاهر ان كل من سكت في ركعة **سبحان** في كل ركعة
مثله منصرف من ان هذا الوصف العجائبي الذي تشار به في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
ان يقال انما لا امره تعالى وتصلية لوضاهل وعلى غايته السهولة كما شهد به الوجدان
ومن استصعب ذلك فليتهم وجداً ويجوز بانهم من الشيطان الرجيم اذا التفتت هذه على صحتها
خاطر كل فتقول الحق على ما نزل ان الله عز وجل ان تكبر في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
وقد نقص الحديث الاول المطلق بتركها سواء في قوله عليه السلام في الحديث الثاني وبكبر كيف
يسبق من قبل الاستسقام لانكاري بتفنن استيعاد تنقي الكلف وقد نكس الصلوة اذ لم ينحصر
بتكبر الاحرام وما تضمنه الحديث الثالث من ان من كان من ينه ان يركع فليحذر في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
الى الصلوة فاصداً اقتضاهما التكبر لما نكس بها خاضعاً له في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
جوابه على ما كان قاصداً وعدم اقتضاه الصلوة بغير التكبر فيكون هذا من الواضح التي برح فيها
الظاهر على الامر وما تضمنه الحديث الرابع من عدم احراز تكبر الركعة عن تكبر في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
الخامس من اجزائه من ان لا يحل الخوض في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
في الركعة فبكرنا وبها تكبر الافتتاح والركعة معافان صلياً صحيحاً كما مر في الفصد السابق
والشيخ طاب ثراه قد علم بتيقن التركيب كل شك فيه وما تضمنه الحديث السادس والسابع
والسابع من رفع اليدين حال التكبر مما لا خلاف في رجاء انما المطلق في وجوبه ولا يخفى
فقد اوجبه السيد المرتضى رضي الله عنه في كل ركعة الصلوة كلها صحيحاً على ذلك بانها في كل ركعة **سبحان** في كل ركعة
خاضعة للحداد في كل ركعة متقاربة فيه وروي ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا افتتح الصلوة
فكرت ولا تخافوا ذنوبكم وعباد الله ان الله متقارب اليه فقال ان يا بويه برفعها الى الخوا

من تخرج ماء

المعروف وقد دلت الحديث السادس على ان القوت في لغة الخلق هو الركوع والقيام والجلوس
في الركعة الاولى وما يقرب الحديث التاسع والعشرون في لغة القوت منه الركوع لانه في لغة الخلق
يبي احكاما وهل هو حجة اذ ان قضا الحكم الشيخ وابتهام المقصود في ذلك القوله في المتن
كون كل قبل الركوع وقد فات فحين القضاء ومن كون الاحاديث لم تدل على كونه فضلا مع انه قد روي
اسمعيلى المعنى ومقرى بجوبى من ابي جعفر عليه السلام انه قال القوت قبل الركوع وان نيت بعد الركوع طاب
رأه انه قضاء ولا بأس به وعدم الرواية مع ضعف سند الحديث على القضاء والثقة اما الرواية واورد
الرواية من المتن بما تضمنه الحديث فلا بد من ثبوت كونه قضا واحتمال كونه ضعيفا جدا وقوله عليه
السلام ثم يقال يعنى بقائه عليه السلام انه لا بد من القوت في قوله نيت القوت اليدين بالعلم ولا
الركب - وما روي ان يكون عليه السلام طريقه للاختتام والمراد بالوقت في قوله عليه السلام في الحديث الخامس من لا
اعلم فيه شيئا من وقت الموضع المنقول من ابي جعفر عليه السلام فلا ينافيه ما في الحديث الحادي والعشرين
ولا ما رواه الصدوق في عيون الاخبار من ان الصادق عليه السلام كان يفتي في الصلاة بقوله رب اغفر وارحم
وتجاوز عن تعلم الكساة لانه اكرم وما تضمنه الحديث السادس عشر من ان القوت جهرا كرمه يدل
على عموم رجاء الحديث في المهرية ولا خلاف فيه وما في الروايات من الخبر فيه من الخبر ولا خلاف في عموم
على عدم تعين احد ما يجب لا يجوز من جملته وذهب الرقي في اسنن الا تفتي الصلاة في المهرية ولا خلاف في
لا فلا يفتي في الصلاة على الصلاة او صلوة الليل حرام واجيب بان المال مخصوص مقدم فلهذا
الحديث يعطى ان استجاب المهرية بغير الامام المعلوم والمفرد لكن رجع بعض علماء اسرار المأمومين في الرواية
ابى بصير من الصادق عليه السلام فلا ينبغي للمسلم ان يسع من ضلته كمال يقول ولا ينبغي لمن خلفه ان يسعه
شيا ما يقول وما تضمنه الحديث الثاني عشر من جواز تكلم الصلي بغير نية ربه مما استدلل به ابن ابي
على جواز القوت بالفارسية واضاره الشيخية وتبعها جماعة من المتأخرين لصدق اسم الدعاء على ما
منه الثقة الجليل بعد من بعده وذهبوا لغيره ان افضل الصلوة واجيبا ومنه وبها استقام من المتأخرين
وم بعد من النبي صلى الله عليه وآله والائمة الطاهرين صلوات الله عليهم القوت بغير العربية وهو لا يخلو وقد تضمن
الحديث التاسع عشر كون الدعاء افضل من تلاوة القرآن وكل المراد به الدعاء بقلب حاضر وتوجه كامل
وانقطع تام الى الحق جل شانه كما روي في قوله عليه السلام في رواية اسنن بقاصد اولياءه وقد اختلف في جواب
بغير الدعوى ومنه استدعى الى الامور التي يتكلم بها في الصلاة بغير الله استدعى والظاهر من قوله هو الى الله
وجوب القوت والسجدة فلا يكون على السجدة وذهب ابن بابويه الى وجوبه وبطلان الصلوة بتركه كما روي
ابى عبيد الى وجوبه والمهرية والمراد بالقوت هنا نفس الدعاء في الحال المقر من الصلوة واما رفع اليدين فلا
كلام في السجدة ولست ادرك العلامة في المتن والجمع على وجوب القوت بما رواه عبد الملك بن عوف قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن القوت قبل الركوع اوبعد قال لا قبل ولا بعده وما تضمنه الحديث الثالث من قوله
من قواه عليه السلام نيت فافت وان نيت فلا تفت وزاد شيخنا في الذكر الثاني استدلال بالحديث العشرين

والشاهد من

والشاهد من المتن في تفسيره عليه السلام القوت في جملته والوزن والعرب فان الله تعالى على العلم القوت
في غير هؤلاء ان الحديث لا ينافي استدلالهما بما تضمنه الحديث الخامس من وجوب الدعاء في الصلاة والصلوة
لا ريب ان القوت دعاء لا قابل بوجوب دعاء في الصلوة سواء وما تضمنه الحديث الرابع والعشرون من قوله عليه
وسيله ان يسعه متعذرا وبما رواه ومبين الصانع عليه السلام من ترك القوت رغبة عنه فيجعل له ويقول
جل وعلا وقوموا لتقائمي وقد ذكر جماعة من المراد داعي واجابهم الاول بخلافه من الدعاء على الله
وما في ذلك الا الواجب فيها معنى الدعاء وعن الثاني بان كل ما ينافي في نيت الدعاء ومن الثالث بان
المتى كمال الصلوة والرجوع احق من الدعوى وعن الاحتجاج بالآية الكريمة بان معنى فانتين مطيعين ولو سلم
انه بمعنى القوت لا دلالة فيصلي الوجوب لا امر مطلق ولو دل لم يدل على ان كل ادعاء الصلوة شايء في الصلاة
والادعاء فيها معنى الدعاء فيحقق الاستدلال من القوت فاما ما وصل اليه من كلام القوم في الاستدلال
على عدم وجوب القوت ويمكن ان يستدل لهم بالحديث الثالث والعشرين ايضا وان خير بان لمن
حاول الانتصار لذنبك الشيخين الخليلي وقرى الله ووجهه ان يقول ان شيئا من ذلك لا يخلو من كونه
لا ينبغي دليلا على عدم وجوب القوت اما الاول ففيه ما عرفت في السند وقول العلاء مطابره في
الى انه صحيح محال حيث قالنا لم نظفر بما يدل على ثبوت عبد الملك بن عوف ما روي من ان الصادق عليه السلام
قال لا يدعو لك حتى اسد ذنبك لا يفتي فانه يقول لا يفتي في الدعاء الرواية فهو من كونه نصا
فلما قيل ان يقول انه انما دل على نية القوت وجوب القوت يقتضيه الركوع وبعد نية وهو لا يقتضيه
اصل الوجوب الذي هو المتنازع واما الحديث الثاني فلا ينافي ان المراد بالقوت في قوله عليه السلام نيت
فاقت وان نيت لا تقتضي الدعاء لا يجوز ان يكون معنى رفع اليدين والقرينة على ذلك قوله عليه السلام
واذا كان النية فلا تفت فان المراد بالقوت فيه رفع اليدين فانه هو الذي ظهر للحق القين ولا يجمع النية
واما الدعاء فلا يظهر لهم شيئا مع الاستدلال به فالنية غير مانعة منه اذ لم يرفع فيه اليدين وقد روي
عنه عليهم السلام ترك رفع اليدين في القوت للنية ونحو ما عرفت على ابن محمد بن سليمان قال كنت ابي
النية اسمى القوت فكذلك كانت مرفوعة متدنية فلا يرفع اليدين وقيل لم يرفع اليدين في الركعة الاولى
وروي ايضا لاجترار من رفع اليدين بما يوعى الخلق انه للركوع روي عن الصادق عليه السلام في قوله
احافان افت وصلى على الخوف فقال رفع يدي يركع ويصلي ركعا وهذا التقدير اعني تقييد رفع اليدين
بازرع الموهوم للركوع لظنه انه منه محال لانه لم يرفع يديه عليه او مقابله يدل على ان الدعاء لا يرفع
اخاف ان افت بريدك الخوف من رفع اليدين لاني اصل الدعاء وقوله عليه السلام رفع يدي يركع لانه لا يرفع
اليدين في كل الدعاء بل لازم بل شاذي السنة برفعها في الركعة الاخرى عند الركوع واما الحديث الرابع والستين
فما روي من ترك الدعاء وان اصحابنا في اسننهم على قول النية قابلا بوجوبه في السجدة قابلا بالسجدة بما رواه
بوجوبه في المهرية ولا قابل بما تضمنه هناك الحديثان ومما عرفت من النية اي معنى كفاية السجدة طاب
رأه وما روي في من ترك الاحاديث الاربع بالم من الحديث سند اودالة فلم يبق لهم الا الحديث الثالث

والعزيم وهو لا يصلح لمعارضه الاحاديث الدالة على خلافه كحديث علي بن ابي طالب والاعمال المراجحة
 والعزيم والاحاديث قد مر تقريرها وما السامع فلان قوله عليه السلام وان لم يذكر حق بغيره فلا يفتي عليه
 يعني لا اثم عليه يعطى بمفهومي الشرطية لو ذكر ولم يفتي كان عليه اثم وهو نقص في الوجوب وقس عليه
 الحديث العائز والاربع والعزيم مع زيادة تأكيد بقوله عليه السلام وليس له ان يبدعه متعذرا واما ما سألنا
 به شيخنا رحمه الله عن انه لا يلزم الاربعة عليه ما لا يخفى اما الاول فلان شيئا من القراءة واذا كان
 الركوع والسجود لا يفتي في العرف دعاء لنصرف اسم الدعاء عند الاملا من الله وحين يتألف قياس
 هكذا وكما فرغ منه الشارع في الصلوة باسم الدعاء فهو عار حقيقة ولا يخفى من القراءة ولا ذكر الركوع ولا السجود
 بدعه حقيقة فينتج بالغرب الاول من الشكل الثاني لا كما فرضه الشارع في الصلوة باسم الدعاء قراءة
 ولا ذكر الركوع وسجودا مع فقد دل الحديث على ان الدعاء الواصية الصلوة قد ثبت وجوب القرآن لان
 بالقرآن للتعاقب المستند ذلك كما مر من اوجوب القراءة وذكر الركوع والسجود بالقرآن مما لم يثبت واما
 ما اجاب به الثاني والثالث فلم يخفى ما فيه من الكلف واما الخواص من الاحتجاج بالآية الكريمة فيمكن
 ان يقال فيه انه قد دل الحديث على نفي القرآن المجيد بلام الدعاء في الصلوة اعني القربة ولا دلالة في نفي
 الايات على وجوب القنوت سوى الآية فكون القنوت فيما يخفى الدعاء وقوله طاب ثراه ان الامر فيما نطق
 فلا يدل على الوجوب لا يخفى ما فيه واما قوله لو دل على الوجوب لا يخفى ما فيه واما قوله دل على الوجوب لم
 يخالف في ان كان من قال بوجوب هذا فلا يكره في القول بالوجوب من دون ذكر ارجو ان يجمع المرب
 واما قوله ان امثال الامم الدعاء فيصير شكوكا بالقراءة والادكار فقد عرفت ما فيه وما تلوثا به عليك
 بغير ان القول بما قاله ذكر الشيخان الجليلين غير بعيد من جادة الصواب وان لاحتمال طائفي الدين
 يقتضي عدم الاحتياط بالقنوت في بني من القنوتات المفروضة والاشجاء فلم يحق ان يكتفى بـ **التحسد**
الخامس في الركوع والسجود وفيه ثلثة فصول الاول في الركوع اربعة عشر حديثا **الاول في الركوع** روافد
 قال سفيان باعد الله عليه السلام من رجل ان ركع فقال **سبحان ربك العظيم** فجلد من عبيته وصف ركوعه الشاق عليه السلام
 ثم رفع يديه جلا وجهه فقال له اكبر وهو قدامه ركع وسلك فيه من ركيبته من وجبات ورد ركيبته الى خلفه
 ثم سوي ظهره حتى اوصف عليه قطرة من ماء اودهن لم تزل لا استقر ظهره ومدعته وغض عينيه ثم سجد فلما
 تزلزل فزع سجدا ثم رقي العظم ويحيى الحديث **ج** رواه عن ابي جعفر عليه السلام قال فاذا ركعت فصف في
 ركوعك فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك
 باخرى اصابعك من الركبة وفتح اصابعك او وضعها على ركبتك فان وصلت اخر اصابعك في ركوعك لم يركع
 احرار ذلك واجاب ان الذي ذكره من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك
 عنك وان لم يركع الى ما بين قدميك الحديث وقد مر سابقا في المقصد الاول **د** رواه عن ابي جعفر عليه السلام
 اذا اردت ان ركع فقل وانت منصرف اليك ابرم اركع وفار بركعتك ولك اسمك وبركعتك وعليك
 توكلت وانت ربي خضع لك سمعي وسمعي ونفسي ونفسي ودمي ودمي وعصبي وعصبي وما اقلته قد بين

وبك كلف ولا تستكبر ولا تستعسر سلطان ذي العظم ويحيى الحديث في زيل ونقص في ركوعك من
 قد سجد جعل بين يديه قد سجد وتكبر راحتيك من ركبتك وفتح يدك اليمنى على يدك اليسرى وتلقم
 يمينك واصابعك من الركبة وفتح اصابعك او وضعها على ركبتك فقام منك ومدهتك وليكن
 نكر الى ما بين قدميك فقل سمع الله مني وانش منصرف فليعلم ان الركوع العائز والاربع والعزيم
 والخطة للذكر بغير الدعاء فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك فذكر ما فعلت من ركعتك
 قائل لم يركع في القول في الركوع والسجود فقل انت تسبعت في زيل وولح في تاملت في **و** معوية
 بن رافع قلت لا يبعد الله عليه السلام اخذ ما بين من التسبحة في الصلوة فقل انت تسبعت تسبحة منزلة تقول
 سبحان الله سبحان الله سبحان الله **ج** صحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجزي الرجل في صلوة اقل من تسبحة
 او قد يركع **ج** الحسن بن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته يسجدكم بحزبه من التسبحة في ركوع
 وسجوده فقال ثلث ويحيى **د** هشام بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 التسبحة في السجود والركعة لا الاية والحمد لله الله الذي لا يركع الا في ركعتين **ج** هشام بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام **ج** ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يركع بدركه الهوي للركعة والسجود وكلما رفع
 راسه من ركوعه وسجوده قال في العبودية **ج** معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يرفع يديه اذا
 ركع او ارفع راسه من الركوع واذا سجد واذا ارفع راسه من السجود واذا اراد ان يسجد للثانية
ج جميل بن دراجم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ما يقول الرجل من يسجد اذا اقام مع الله من سجدة قال يقول
 الحمد لله رب العالمين **ج** الحسن بن علي بن يقطين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام تسبحة
 وثلث ركوع وثلث سجود **قوله** قد دل الحديث الاول على ان الركوع ركعتي الصلوة بركعة وكذا
 فان قوله عليه السلام يستقبل بعقب يمينه الصلوة والقول بركبته في الخيل هو المعروف بين الاصحاب وقول
 الشيخ في السجود هو ركعتي الاولين من كل صلوة وفي الثالثة من المغرب ولما في الاخيرتين من الرباعية
 ملا تطلعت في ركعة سواء اهل عذف السجدة بين الواحد فيما يعود اليه وروى في بيت من محمد بن
 مسلم الباقر عليه السلام فيمن يتقن ركعة الركوع حتى يسجد له يلقى السجدة بين يمينه وان يتقن بعد الركعة
 ما ركع وسجد بين يمينه ولا عليه كسبح الله تعالى في ما من الخلل الواقع في الصلوة وتبين
 من الكلام في الحديث الثاني والثالث في المقصد الاول وما اقلته قدما في الحديث الرابع بالغا
 واللام المستدرة بمعنى ما قلناه والمراد يكون التسبحة الثالثة في ركعة من الركعتين
 امره والاحتياط بالجماع والسبب الملهي بمعنى الكلام والاعاء والمراد يكون التسبحة الثالثة في
 زيل عدم الفضل بينهما وقد مر في الحديث الاولين المقصد الاول تفسير المراد بالصف من القدمين قوله
 عليه السلام جعل بينهما قد سجد بيان لا كذا ما جعل من الفضل بينهما لا يقتضيه ذلك الحديث ان اقل الفضل بين
 القدمين اصح واكثر شروعه عليه السلام وليكن يركع بين قدميك مع ما تقدمه حديث ما دلنا على
 من ان الصادق عليه السلام غنم عيسى حال الركوع يعطي جبر المصلي في الحرب فلا ساقاة بين الحديثين وقد

فالثاني والثالث من الفصل السابق وقد ذكرنا في ذلك الفصل على ما ذكرناه في كتابنا
 على تعين التسليم اما السابعة فلا تسمى التسليم بحسب الجري في التسليم بل السابعة هي التسليم
 عليه السلام الجري منه ليعاين سواه والاولى في تعاقبها تسليما عليه اجزاء التسليمات وذلك لا يستلزم
 كيف وقوله عليه السلام في الحديث التاسع والعشرين من الفصل السابق في جواب عن اجزاء التهايل والتجديد والتكرار
 نعم كل هذا ذكر وفي الحديث التاسع منه والناح من هذا الفصل ثلث تسبيحات وقد روي عن صريح فيها
 ذهب اليه الشيعة في حق وعلى ائمة الخلقون الاربعة قدس الله ارواحهم من اجزاء مطلق الذكر ولما اتي
 دليله الا ان الحاقه على التسليم هو الاولي لوروده في اكثر احوال كونه في ان لا يفتقر الى ثلث
 تسبيحات كروي بارواه ابو بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام اي تسبيحة الركوع والسجود
 قال تقوي سبحان ربي العظيم وسبحك انتا في الركوع وسبحان ربي الاعلى فقلت في السجود من نقص
 واحدة نقصت ثلث صلوة ومن نقص اثنين نقصت ثلثي صلوة ومن لم يسبح فلا صلوة له وقد
 دل الحديث العاشر على عدم جواز ارتقاء موضع الجبهة عن موضع القيام وظاهر النسخ من كل ما يصدق
 عليه لا يرتفع لكن روي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن السجود على الارض انما
 فقلت ان كان موضع جبهتك يرتفع عن موضع يدك فدره به فلا بأس وهذه الرواية مع كونها غريبة
 السند فهي غير المكي جواز ارتقاء موضع الجبهة عن موضع القيام اقدم منه لكن التعريف بين علماء ياراضي
 عنهم جواز ارتقاء عنده بذلك القدماء ومنهم جواز الارتفاع ولا فرق بين الارض والمخدرة وفيها
 لا طلاق للنقص وقوله عليه السلام ولكن ليكن مستويا قد استدلل به بعض اصحاب عيا استحباب مساواة
 المسجد للموقف وهو كما ترى قال العلامة ان مراده عليه السلام استواء موضع الجبهة كونه خاليا عن الارتفاع
 ولا انخفاض في نفسه لا كونه مساويا للموقف وقد روي ما يدل على استحباب استواء روي يونس
 بن يعقوب قال رأت ابا عبد الله عليه السلام يسوي الحصاة في موضع سجوده بين السجدة بين هذا وقد روي
 جماعة من الامم ان انخفاض موضع الجبهة بارتفاعه يعدم جواز تجاوز قدر الملبنة والحديث التاسع
 والعشرون يدل عليه والمراد بالاجرة ما عتد في زمنه عليه السلام وقد غلطها بارج اصابع مضمومة
 وحق بعضهم بذلك كل المساجد والارباب احوالها وانما تضمنت الحديث الرابع عشر مع الثامن والعاشر يعطي
 كراهة الانخفاض وقد مر الكلام في نفسه وحكم في خرج الحديث الثالث من القصد الاول وما تضمنه الحديث
 الخامس عشر من امره عليه السلام بحسب الجبهة اذا وقعت على بكرة ونحوه من رفعها يعطي وجوب الجري وتجريم
 الرفع والتكبر بالنون والباء للوجدة واحد البكر وفيه كراهة محذرة الرأس والساكن التامل المتعار
 والظاهر ان الامر بحسب الجبهة لا جاز من قدر السجود وذهب جماعة من علماءنا الى جواز رفع الرأس
 عن البكر وضعه على غير ما لا يمتنع تحقق السجود الشرعي بالوضع عليها والارادة الحسين بن حماد
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع قال ارفع راسك ثم وضعه
 وسند هذا الرواية غير نفي ويمكن الجمع بينها وبين هذه الحديث بجملة ما لم يرفع لا يفتق السجود

الشرعي يضع الجبهة عليه طاعة الله تعالى وقيل في الحديث وقيل على نكاحه لم يزل انقلها ذلك القدر وما
 تضمنه الحديث الثالث عشر من النسخ من رفع موضع السجود نحو عمل الكراهة ومعلوم ان ذلك
 بشروط عدم استئصال اليد عن الارض وقيل في الحديث التاسع عشر من قوله صلى الله عليه وآله في عيون اجزاء التسليمات
 وما يستفاد منه ثلث تسبيحات للسجود واستحقاق عدتها الاصلية وهذا في شهر من الاشهر
 رحم الله تعالى وما تضمنه الحديث الثامن عشر من قوله صلى الله عليه وآله في الركوع والاربعاء في ركعتين
 صلوة ليعين على غير ذي بدل على وجوب الطلوع في الركوع والسجود والاصحاب قدس الله ارواحهم
 لا ادري كيف لم يستدلوا به على ذلك والنجاة والارادة الى الاستدلال بما تضمنه الحديث الرابع من قوله
 عليه السلام اقم صلبك ومد عنك ودلالة على ذلك كما ترى واحدا الاستدلال بحديث ضعيف
 عام وهو ما رواه من ان رجلا دخل المسجد ورواه من صلى الله عليه وآله حاله في ناحية المسجد فسلم
 حافيا عليه وآله فقلت صلى الله عليه وآله فقلت عليك السلام ارجع فسلم فاكلمك لم تقبل فجمع فقلت فقال
 له مثل ذلك فقال الرجل في الثالثة علمني يا رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت اذ اقم الى الصلوة
 فاسع الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تقبل راسك ثم ارفع
 راسك حتى تعبد قائما ثم تسجد حتى تقبل ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما فافعل ذلك في كل ركعة
 كلها وقد دل الحديث التاسع عشر على عدم وجوب لفظة وسبح في ذكر السجود والقول بوجوبه ان
 لم نقل بالاكتمال بطلان الذكر اولى والعين التي عنه في الحديث العزيم براد بالاعتماد على ظهور الاصابع
 حال كونها مضمومة الى الكد كما يفعل النجاش حال الحي وقوله عليه السلام من غاب عن الصلاة فليصلها
 المراد ترك الافعال وقد دل الحديث الثامن والعشرون على رجحان جبهة واحدة والتمسك بها
 وبدل عليه ما تضمنه الحديث التاسع والعشرون من ترك الايامي عليها السلام لها ووصفها السيد المرتضى رضي
 عنه بحجها بالاطلاق وتدل الارسل في رواية ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام ادا رفعت راسك من
 السجدة الثانية من الركعة الاولى حين تريد ان تقوم فاستوي جاسدا ثم قم لكن ~~هذه الرواية~~
 مع ضعف سندها معارضة للحديث التاسع والعشرين وغيره من المحاديات الدالة على جواز تركها
 كما رواه راجح عن الرضا عليه السلام انه كان يجلس في الركعة الاولى والثالثة فقلت ارفع
 كاتع فقلت لا تنظر الى ما اضع بل انظر الى ما تقومون وقوله عليه السلام في الحديث الثامن والعشرين
 ومن كان يقوي على ان يطول الركوع والسجود فليطول ما استطاع فانه يعطي علمنا بما اذا لم يخرج
 في العرف من كونه مطلوبا ولا بأس به وقد تضمن آخر الحديث ان استحباب التقويل بمقتضى ايماننا وانما هو
 بسبب الخفيف ويستثنى من ذلك ما اذا علم من حاله خضم الرغبة في التطويل وعليه يحل ما تضمنه
 الحديث السادس والعشرون من تقويل الصلوة عليه السلام ليلحمه والله اعلم **فصل الثالث** في سجود
 اسكن والثلاثون سعة احاديث **الاولى** من قوله صلى الله عليه وآله في سجدة النكاح عليه
 عيا كراما ثم بها صلى نكر وترضي ببارك وتجب الدابة منكر وار العداد اصل لم يسجد سجدة النكر

سجدت وان شئت لم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ركعتين وسكت في الركعة
ثالثة فاجابوا بالتواضع والتوقير في ذلك في محله استدل الشيخ باطل الفرقه وعبارته بجملة من سجد
قال سأتابعه ما علمه الله من رجل مع السجدة تقرأ قال لا يسجد الا ان يكون منصف القرائة
مستغنيا لها ويصلي بصلواته فما ان يكون بصلواته ناجية وانت تصلي في آخرها فلا تسجد اذا سمعت
وهذه الرواية وان عدتها العلامة في المحل من الصحاح لانها في طريقها من عيسى بن يونس وما نقل
ابن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد عن عدم الاعتماد على ما نقله محمد بن عيسى عن يونس بن
قال شيخنا في الذكر في مع ان هذه الرواية يتعين وجوب السجود اذا صلي بصلوة السجدة الثانية وهو من منضم
اذ لا يقرأ في الركعة من الصلاة ولا يقرأ في الركعة من الصلاة وهو كائنا في الركعة من الصلاة في
الطائف يمكن وللصالحين ان لا يفتوا في حلقه بصلوة في الصلاة والركعة في الركعة من الصلاة
والغدير والعديد مع اختلاف الشرايط سابقه وما يقفه الحديث الرابع من ان العلم الذي يجب السجود منها
في هذه الصلاة بعد اعيان السجدة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
في ركعتين موضعين من عشر سور سواء في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
عدا تركها في هذه الركعة يكون السجود فيها بصيغة الامم والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
على عمل الله قدس في شرف التواضع وفيما فيه فان الامر بالسجود في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
تلك الآية او استعت وجوب السجود في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
من آيات القرآن ما يدل على وجوب السجود اذا ثبت او استعت بل انما ثبت مطلق الامر بالسجود
كقوله جل ثناؤه سجدة لا تسجد والشمس والقمرة واسجدوا لله الذين خلقتموه ومن سورة
الحج واسجدوا لله واعبدوا وفي سورة اعراف واسجد واقترب ولا فرق في تقي الامر بالسجود بين
هذه الآيات وبين قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ركعوا واسجدوا مثلما حال السجود في الركعة من الصلاة
المقترنة للامر بين كلتا آياتها لانها في كلتيهما ثبتت او استعت فكان حكمها بالامر بسجد
وعدا ما لا ينافي في عدم استدلال طائفة من اصحاب وجوب السجود في سورة تبارك بالان تعالى حض المومن
بابا في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
لا يكتفي بذكر هذه السجدة مستغنيا عن قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ركعوا واسجدوا مثلما حال السجود في الركعة من الصلاة
كيفية انتفاء الحكم بالان من انتفاء السجود ولزم من الحكم بالان تكليف الامان واجب ثم قال وان قلت
لا تم وجوب تكليف الامان مطلقا بل بانجاء تكليفه اذ كان بواجب فلم قلتم ان ذلك واجب وانجاء
الركعة وانما تكليفه بالانجاء في كل ركعة فقلت الظاهر ان هذا الحكم نقصان في حقيقة
الامان وضوحه بغيره وجعل منه بدل ليل خارج لا يقتضي علة التكليف في الركعة من الصلاة

خبره وفيه ما لا يخفى على المتأمل من هذا موضع السجود في هذه الركعة بعد الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
الله الحق طاب ثراه في العجز ونقله من الشيخ في الصلاة من ان موضع السجود في ركعة من الصلاة
تعالى واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد واسجد
بإظهاره ما قلناه يعني وجوب السجود عند بقائه في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
قوله والسجود والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
امر والله يقضي الغرض عندنا وذلك يقتضي السجود في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
السجود في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
انه قد دون وهو مستغني عن الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
قوله بعباس والثوري واهل الكوفة والثاني في دعوى السجود في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
تذكر في فائد ما اختاره في العجز لا قابل به وان اوجب بالتورق قلنا هذا القدر لا يحل بالتورق
لم وجوب السجود في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
والتي من العلم في المتن كيف وافق الحق في هذا النقل فكانه طاب ثراه في الركعة من الصلاة
بالنقل من المعجز وما تضمنه الحديث الرابع من عدم التكليف لهذا السجود في الركعة من الصلاة
من عينة التكليف او وجب لبعض العامة تكليف الاحرام لانه صلي بصلوة ظاهره وما تضمنه من
التكليف للرفع منه لا كلهم في استحبابه وما تضمنه الحديث الخامس من الامر بالذكر فيه محو ما لا يجب
وتحصل الفضل بطلان الذكر وان كان المانور افضل وهل ينزط السجود على الخضاة السجدة ووضع
الجسم على ما يصح السجود عليه في الصلوة ام يكتفي بوضع الجبهة وحدها ولو على اللبوس مثله وبهيات
مستبان على ان السجود شرفا فكل هو مجرد وضع الجبهة على الارض لم يكن مشاركة بقية اعضاء السجدة
لما في ذلك وصنعها على ما يصح وضعها عليه في الصلوة خارجا عن مفهومه الشيء او انه حقيقة في الجمع للركن
اما الظاهر بنوعيه والسر والانتفاء والظلال لا يشرط في شرفها وهل يجب مقارنة النية لا ينداء
وضع الجبهة ام شرع في حله استدانة الوضع في الظلال الاول وما تضمنه الحديث السادس من وجوب
سجود التلذذ في كل ركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
الفناء ام هو ادراك الحكم في الحق في المعجز والعلمية من النهي بالثاني لعدم الوقت فيه وقيل
سجدا في الذكر في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
ولا نفي بالقضاء الا ذلك هذا كلامه وهو كائنا في الركعة من الصلاة والركعة من الصلاة
مع انه ادركه وانشد في الحديث السابع على وزن افعل يقول شئت فقلنا انشد اذا قلت له
نشد تكريمه اي سلكك لله والمراد هنا السجدة كما ان تاذبدم العلوم اعني الحجة عليه السلام وتتم
لهم اعداؤهم من اسباب الظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم
يعني والمراد بالاياد باليه المشاه من تحت والمدرك العهد والمحققين لقرار بالبناء للفاصل

وان كنت ذكرتها وقد سلبت العناء لافرة وثبت المغرب فقم فليحس المغرب وان كان ذكرتها وقد سلبت
العناء لافرة ركعتين اوقت في الثالثة فانها المغرب ثم سلم ثم قم فليحس العشاء **لازمة** للحسين فاستأنت ابنته
عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم في طائفة من اصحابه فيقومون خلفه وطائفة ازاره العدو فيصل لهم
الاسماء ركعتهم يقومون ويقومون معه فجلدوا وبخلوا وهم الركعة الثانية يسلم بعضهم بعضهم يصرفون
فيقومون في مقام اصحابهم وفي الاخرين يقومون خلف الاسلام فصل من الركعة الثانية ثم يجلس الاسلام ويقومون
ثم فيصلون ركعتهم اذ لم يسلم عليهم فيصرفون تسليمة **ليط** زرار قم احدكم على السلم واقت
رجل لا يدري اواحدة صلى ام اثنين قال يزيد قلت رجل لا يدري اثنى صلى ام ثلث قالان دخلت
بعد دخولي في الثانية ومضى في الثالثة ثم صلى الكافي ولاش عليه ويسلم **ك** للحسين ابي عبد الله عليه السلام
قالوا التفت في صلى مكتوب من غير فناء فاعد الصلوة اذا كان الالتقاء واحدا وان كنت قد تشبهت فلا
تعد **ك** مسيرين ابي جعفر عليه السلام قال ريثان بن عبد الله اسبها صلوتهم قول الرجل يا كاسم ربك
وتعالى جدد ولا تتركه وتما هو في حاله في حاله في حاله منهم وقول الرجل السلام عليك وعلى عبادك
الصالحين **ك** من المؤمنين غمار بن موسى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التسليم ما هو قد كان
ك ابو جعفر بن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم تدارجنا صليت ام ركعتين فقم واركع ركعتين واسجد سجدة
وانت جالس ثم تسلم بعد هذا **ك** غمار بن موسى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلي ثلث ركعات
وهو نائم انها الرقعة فلما سلم ذكر انما ثلث قال مني على صلوته من سادس ويصل ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد
يسجد في السهو وقد جازت صلوته **ك** ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل صلي الصبح فلما
جلس في الركعة قال ان يتشهد رجع قال لا في شيء فليصل الف مرة ثم يرجع فليتم صلوته فان اضر الصلوة التسليم
ك غلب بن علقمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يبل المكتوبة فتفسي صلوته ويتشهد ثم ينام قال
ان يسلم يسلم قرئت صلوته وان كان رعا في العمل ثم رجع فسلم **ك** بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي الحسن
عليه السلام صليت بقرآن فتعبدت للتشهد ثم نيت ان اسلم عليهم فقالوا ما سلمت علينا فقال لم
تسلم وانت جالس قلت بلى قال فلا بأس عليك ونويت حق قالوا لك ذلك استقبلهم لوجهك فقال لا
عليكم **قوله الحكم** في نهاية التسليم اما في عبارة التي تحتق بها الخروج من الصلوة واما في كونها من اركان الصلوة
او من اركانها واما في كونه الايمان به وعدده للزوم والجامع واما في وجوبه كالتحجابه اما عبارة التي تعنيها
فقد ثبت الاول اعني التسليم عليك وروى ما لا ريب في تحقيقه لزومها من الصلوة وانقل الحق على ذلك لا يخفى ولا خلاف
في عدم وجوبه وبركانه كما قال العلامة في التبيين ولو استقطر قوله وروى انه جاز ان يقبل عند غير ابي الصلوة رخصة
واما عبارة الاخرى الذي تعنيها الحديث الثاني لم يسمع التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين فافترى القائلين بوجوب
التسليم لاجل جعلها محرم لم يسمع في التسليم وقوله علم السلام في حديث الشرايع من القمط السابع بعد ذكرها
ثم تسليما يعلى عدم الخروج من الصلوة وذهب جماعة من علماء كمالنا المحققين في المعبر والشرائع والناحية
والعامة في امثلة الاخرى في الخروج منها وبقي العبارة الاولى ووافقتهم في الرسالة مع انه انكر هذا

الحق في ذلك كما وقوله قوله حدث في من الحق لوقبل يسير وقوله البيان ان العبارة الناسم بوجها
 احد من القدماء وان القابل لوجوب التسليم يجعلها مستحبة كالنفس لم لا يسأولوا ما ذكره في وجه
 من القول والقابل بدين التسليم يجعلها مستحبة فلهذا جاز بان الحد من الثاني نفس في تحقق التوجه
 بالعبارة الثانية ولا يسأل المخرج الا اذا تحقق الاجماع على خلافه ولا يلاحظ الاياتان العارضي من قوله
 من خلاف الشيخ في ما مضى اوصى الابان بالعبارة الثانية ومعلها من الصلوة ومن خلافه في المفاضل عني
 بر سعيد في جامع حين او من قوله ما على الغني وان في شيوخنا الذين ان في هذا القول في وجوه
 الاجماع من حيث لا يتصور بل ووجهها عبارة ناله وهو السلم عليك ايها النبي ووجهه ان ركعة ولا حكم في عدم
 كونها من حيث من الصلوة بل في قوله العلامة في المتن انه لا يعرف في خلافها ايها القائلين بوجود التسليم وانما
 التزم في ان التسليم هل هو من الصلوة او خارج عنها فالرأى ان لا يمكن ان يستبعد منها ذلك
 بخلافه فان قوله عليه السلام في الحديث خمس حتى اذا في غلبه وفي الحديث ان من لم يسلم
 بعين وجه وقوله عليه السلام في الحديث من لم يسلم في الصلوة لم يسلم في غيرها فلو كان التسليم
 وكذا قوله عليه السلام في الحديث ان من لم يسلم في الصلوة لم يسلم في غيرها فلو كان التسليم
 كلامه على انفس اسرارهم فقد قلنا لا يسأل في رضى الله عنه انه لم يجد لهم نقاش في ذلك ثم قوي كونه حورا
 من الصلوة بل وقوله ذكر من ارادها ويلوح من كل من بعض القائلين بوجوب حكمه بغير وجهه عما في المتن
 في صحة الصلوة لظن دخول الوقت في انشائها ويزيد به باقل التسليم ولم يعتبر وادعوا في الثانية
 وقد يترادى ان لا يطالب في الجن عن ذلك لوجوه هذا البعث في الحقيقة اني البعث من وجوب التسليم
 واستحبابه فعمل القول بوجوبه لا معنى له ووجهه عمل القول بالحجاء لا معنى له دخول وليس بشي اذ على
 القول بالحجاء يمكن ان يكون من الاجزاء المدونة كغض النكير ان السج وكما سلم على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في اخر الشهد وعلى القول بوجوبه ان يكون من النور الخارج عن حقيقة الصلوة والنية
 بعد بعض لاجوز صاحب البركي جمال الدين بن طراوس قدس الله روحه ان يقول المروم من الصلوة
 باسم عليا وعلى عبد الله الصليبي ويكون قوله يا ابا عبد الله عليكم ورحمة الله وبركاته بعد ذلك واحدا الصلوة
 في الخج عيه وينزع على الحكم بحزبه او حروم من وجهها ما لو من دخول الوقت فقام في دخول
 وانما التسليم متل فان قلنا اخر رتبة صحت صلواته من يكتفي بوجوه الوقت في انشائها الصلوة
 كالشيخ والحق واستلها قوله في رواية السمعيل بن رباح وان قلنا في صبطك لوقع الصلوة باجماع
 خارج الوقت ومنها صحاح الى نية متقدمة فان قلنا اخر رتبة ما يخرج اليها لا بد من صحت نية الصلوة
 كما راجع اليها السج والواجب وان قلنا بوجوه اقره الله له الحجة ومنها ما لو تدر لم كان
 منبسطا بالصلوة في الوقت الفلاني فصار استعماله في ذلك الوقت بالتسليم فان كان اخره اسحق
 المتدور والافاد لما مل ان كلاً من اصحابه رتبة التسليم وحروم بني على تقدير وجوبه واستحبابه
 واما ما يلوح من كلام بعض المتقدمين من استلزام القول باستحبابه حكم حروم عن الصلوة فالحال انما فان

[illegible][illegible]

